الأمم المتحدة

A/59/PV.8*

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٨
الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد إنريكه بيريرا روسا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا – بيساو.

اصطُحب السيد إنريكه بيريرا روسا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إنريكه بيريرا روسا، رئيس جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيريرا روسا (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): قبل ٣٠ عاماً تقريباً، حصل بلدي على سيادته الوطنية. وفي الحقيقة، قبلت عضوية جمهورية غينيا – بيساو الفتية في الأمم المتحدة بوصفها دولة عضوا كاملة العضوية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. وللتأكيد، تعتبر مدة الثلاثة عقود مدة قصيرة في بناء الدول. ولكنها مدة طويلة إذا أخذ المرء بعين الاعتبار أن متوسط العمر المتوقع في معظم البلدان الأفريقية، بما فيها بلدي، لا يتجاوز ٥٠ عاماً. وهذه الحقيقة المرة هي المقياس الصحيح للزمن الذي انقضى ولما حققه بلدي منذ أن نال استقلاله. وبالتالي، فإن هذا الزمن بالنسبة لنا في غينيا – بيساو زمن مهم للتأمل، بل محاسبة الذات، في ضوء الأحداث الأخيرة والأزمات المتتابعة التي واجهناها مؤخراً.

إنني أخاطب الجمعية اليوم بوصفي رئيساً لجمهورية غينيا – بيساو أثناء المرحلة الانتقالية. ومخاطبة الجمعية تجعلني أشعر بسعادة خاصة لأنكم سيدي، معالي السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الخارجية المميز في جمهورية الغابون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-51993 (A)
0451993

الشقيقة والصديقة، تترأسون أعمال الجمعية بما تتمتعون به من مهارة وخبرة وفطنة نعرفها جميعنا جيداً.

لقد جئنا إلى نيويورك بحثا عن آراء جديدة لعمل يتسم بالابتكار والتصميم، آراء ستؤثر على طريقة تفكيرنا وسيكون لها تأثير إيجابي على جهودنا المشتركة التي نبذلها من أجل إقامة عالم جديد تتمتع فيه جميع البلدان والشعوب الممثلة هنا بالسلام والحرية والعدالة الاجتماعية.

لقد استمعنا بعناية واهتمام شديدين للبيان الممتاز الذي ألقاه هنا قبل يومين الأمين العام كوفي عنان (انظر A/59/PV.3). وقد كانت ملاحظاته حافزة للتفكير. ونحن، من جانبنا، نشاطره رؤياه للعالم كما هو اليوم وكما ينبغي أن يكون عليه في الغد. وقبل كل شيء، نثمن تفانيه وتصميمه في العمل على رأس هذه المنظمة، التي يتضح دورها الذي لا يعوض في جميع أنحاء العالم.

إننا نعيش الآن في عالم حافل أكثر من أي وقت مضى بجوانب التباين الصارخة والاختلالات والتناقضات وعدم المساواة. فمن جهة، نشهد تقدماً علمياً وتكنولوجياً رائعاً بصورة متزايدة، استفادت منه بعض البلدان استفادة كبيرة. ومن جهة أخرى، لا يزال مئات الملايين من الناس يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر ويعانون من سوء التغذية والأمراض المتوطنة.

وهذه الحالة ليست لا إنسانية ولا أخلاقية فحسب وإنما أيضا خطيرة. إنها تزرع كل بذور الإحباط واليأس وتغذي الحقد والكراهية وتفضي إلى سلوك لاعقلاني وإلى إجراءات تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

محاربة الفقر والأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل أنحاء العالم لا تعني اللطف والحسان؛ فالحس السليم يتطلب منا جميعا أن نوحد إجراءاتنا لمكافحة تلك الآفات. وأشعر بالامتنان لمبادرة رؤساء دول معينين – وعلى وجه التحديد الرئيس لولا دا سيلفا – باسترعاء انتباه كل واحد منا إلى مسؤولياته في النضال من أجل القضاء على الجوع والدمار في عالم يتسم بالترابط كالعالم الذي نعيش فيه اليوم. ومما يتسم بأهمية حاسمة هنا أن نفهم أن الحاجة تمس إلى التصرف، وإلى التصرف المناسب. وفوق كل شيء ينبغي لنا أن لا ننتظر صدور تقارير أو تحليلات إضافية تقدم لنا أولا، مهما كانت تلك التقارير والتحليلات بعيدة النظر أو وثيقة الصلة بالواقع. فآلاف النساء والأطفال والرضع يموتون كل يوم لأنهم لا يحصلون على الدواء أو على اللقاح ضد الأوبئة. هذا ظلم؛ هذا لا أخلاقي.

يجب أن نجمع جهودنا لإقامة علاقات أكثر إنصافا بين الدول. والتبادل التجاري الدولي يجب تنظيمه بصورة أفضل، كذلك فإن العولمة وآثارها على الاقتصاد العالمي يجب التحكم بها بدرجة أكبر، للسماح بتوزيع أكثر إنصافا لثروات العالم. وبدلا من ترك البلدان الأقل نموا تعاني من آثار العولمة، دعونا نمهد لها الظروف الضرورية لاندماجها في العملية، وهو أمر يخرج تماما عن سيطرتها وإن أبعادها الاجتماعية يجب أن تتخذ بشأنها تدابير محددة للتخفيف من العواقب السلبية.

ومن الواضح للجميع اليوم أنه، لضمان السلام في كل أرجاء العالم، تقوم الحاجة إلى النهوض بتنمية أفقر البلدان وتحسين الأحوال المعيشية للسكان، وعلى وجه التحديد بكفالة حصولهم على مياه الشرب والخدمات الصحية والتعليم – خاصة للفتيات. وفي المقام الأول تقوم الحاجة إلى خلق بيئة اجتماعية وسياسية مستقرة يرجح أن تساعد على الإفراج عن الطاقة الكامنة في كل فرد بلا استثناء، وأن تعزز مشاركة جميع المواطنين في إدارة شؤون الدولة في بلدهم.

إن حقوق كل شخص بلا استثناء يجب أن تحترم، وكل الحريات التي ينص عليها القانون يجب أن تكفل من

دون أي إعاقة. وسيادة القانون يجب توطيدها للسماح لكل مؤسسة بأن تزاول أعمالها بصورة ملائمة وفعالة. وإنني أفكر تحديدا بالعدالة، التي يجب أن يسمح لها بأن تأخذ مجراها باستقلالية كاملة مع التقيد الصارم بالفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ومن سوء الحظ أن غينيا – بيساو لم تنج من حلقة العنف والأزمة السياسية التي أصبحت اليوم سمة من سمات البلدان الأفريقية. لقد عانى بلدنا مؤخرا من العواقب الوخيمة لسياسة اقتصادية لم تكيف بصورة مناسبة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان. إن الصراع المحلي الذي تعاني منه غينيا – بيساو منذ ١٩٩٨ ربما كان بالإمكان تجنبه. لقد زاد من شدة فقر بلدنا الذي أصبح من أقل البلدان نموا والذي يتعين بناء كل شيء فيه لأنه لم يفلت أي شيء من التخريب. إننا ندرك خطورة الحالة وجدية الحاجة إلى حشد جهودنا لإحداث التغييرات الضرورية التي يحق لشعبنا أن يتوقعها من زعمائه.

إن شعبنا عانى أكثر من اللازم ولمدة أطول من اللازم وقدم تضحيات أكثر من اللازم. ويجب علينا أن نمهد الظروف الجديدة التي توفر أسبابا للشعور بالأمل. وقد قمنا بنجاح باستهلال الحوار الوطني على أساس الاحترام المتبادل وأخذنا في الحسبان المصلحة الوطنية وأنشأنا ثقافة جديدة قوامها السلام استنادا إلى انتمائنا إلى بلد واحد بكل تنوعه وثرواته الاجتماعية والثقافية. ولقد قررنا أن نجعل الديمقراطية واقعا ثابتا لا يتغير.

ولكننا ندرك أن الديمقراطية ليس من السهل بناؤها في بلد فقير ما زال معدل الأمية فيه عاليا وما زالت البنية التحتية الأساسية شبه معدومة وما زال الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية شديدا. ومع ذلك ما زلنا نستلهم العزيمة من الشجاعة التي يتحلى بها شعبنا، ومن دعم البلدان الأخرى – بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لبلدان غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بصورة خاصة – والاتحاد الأوروبي والصين وسائر المجتمع الدولي. وهكذا تمكّنا في آذار/مارس الماضي من تنظيم انتخابات تشريعية اعتبرها المجتمع الدولي عادلة وموثوقا بها، ومن إنشاء برلمان جديد يعتبر دوره أساسيا في كل ديمقراطية. وسننظم أيضا انتخابات رئاسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ حسب الاتفاق في ميثاق الانتقال، مما سيسمح باستعادة النظام الدستوري.

غينيا – بيساو تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الصعبة الكثيرة التي تقف في طريقها. وتلك المساعدة ملحة ومهمة. وقد أنشأنا آليات لإحكام السيطرة على مصادر الدخل والنفقات الحكومية ومهّدنا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز على وجه التحديد، كل الظروف الضرورية لإدارة الممتلكات الحكومية بصورة شفافة، مما سيسمح لنا بمحاربة الفساد.

وحتى يتسنى لنا أن نطلق اقتصادنا بسرعة من جديد بدأنا نخطط لعقد طاولة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر. ويحدونا الأمل أن نحصل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا على العون في تلك المبادرة لمكافحة الفقر ومساعدتنا في التنظيمات التي أنشأناها في بلدنا.

وتتوفر لدينا هنا فرصة عظيمة للإعراب عن امتناننا للالتزام والعمل الدينمي للفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولشركائه، الذي يشكل أداة لا غنى عنها للدفع قدما بالحوار البناء بين غينيا – بيساو وشركائها من أجل التنمية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأود أن أشكرهم من على هذا المنبر على دعمهم المتواصل. كما نود أن نكرر

عظيم تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن الذين زاروا بلدنا في حزيران/يونيه الماضي وأبدوا اهتماما كبيرا به.

ومن أجل صون السلم والأمن الدوليين يحدو غينيا - بيساو الأمل، إذ تتكلم أمام الأغلبية العظمى من أعضاء المنظمة، بأن يتعزز دور مجلس الأمن بتحسين عضويته حتى تعبر بصورة أفضل عن أحوال العالم. ومن هذا المنبر أود أن أعرب عن شديد امتناننا للذين قدموا لنا الدعم في المرحلة الأولى من عملية الانتقال.

إن الإنسانية واحدة لا تتجزأ. والرجال والنساء الذين يعيشون على كوكبنا يشاطرون نفس الطموحات: السلام والرفاهية. كل فرد، أيا كانت القارة التي ينتمي إليها، يشعر بنفس مشاعر الإحباط إزاء الظلم والإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق البشر. لا يوجد طفل لا يشعر بالحاجة إلى الحب والحماية من والديه، ولا يراوده الأمل بأن يترعرع في بيت يسوده السلام والحب. كيف يمكننا حمايتهم إذا لم تتخذ إجراءات لضمان حقوق المرأة ولتوفير التعليم المناسب للفتيات؟ كيف يمكننا أن نحول دون أن تصبح الأم والطفل الذي تحلبه إلى هذا العالم ضحايا الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو السل أو الملاريا في وقت تعجز أغلب البلدان الفقيرة عن تقديم أبسط متطلبات العناية الصحية؟

إن عالم الغد يُبنى اليوم. ولما كنا ندرك جسامة التحديات الحقيقية فلا بد لنا، في هذه القرية التي نعيش فيها جميعا، الأشبه بكوكب يدور حول الشمس، بكل مزاياها ومشاكلها، أن نجعل من حالتنا الإنسانية القاسم المشترك الأعظم الذي يجب أن يدفع كل الناس ذوي النوايا الحسنة إلى أن يوحدوا صفوفهم في العمل من أجل جعل عالمنا عالما أكثر عدالة وتسامحا وأكثر ارتكازا على التضامن.

وسواء كنا نناقش الأزمات في أفريقيا أو في الشرق الأوسط، أو الحرب على الإرهاب، وهي حرب تقتضي منا جميعا حشد جهودنا، لا بد أن يكون دافعنا نفس الإصرار على التماس حلول دائمة تستند إلى توافق الآراء.

والشعوب التي نمثلها تنتظر منا أن نتخذ إجراءات عملية. وهي ترجو أن نتمكن من التغلب على خلافاتنا وتجميع جهودنا لتلبية احتياجاتها العاجلة. فقد اضطُلع بكثير من المبادرات الجديرة بالثناء لاستئصال الجوع والفقر وسوء التغذية والأمية. ولا بد لنا من إشراك المنظمات غير الحكومية وعناصر المجتمع المدني الأخرى. وبعبارة أخرى، يجب أن نستعين بجميع الأشخاص من ذوي النية الحسنة.

إن دول العالم تشترك جميعا في كوكب الأرض، الذي نعيش كلنا عليه. ومن مسؤوليتنا حمايته حتى يتسنى لنا أن نهيئ لأبنائنا ولأحفادنا الأوضاع اللازمة لحياة ينعمون فيها بالصحة وتحفظ لهم كرامتهم.

والحماية البيئية لا تكفي وحدها. بل يجب علينا أيضا أن نهيئ أجواء يسودها السلام في أرجاء العالم. ولا يمكن عمل ذلك إلا بمعاونة كل دول من الدول الأعضاء، إذ لا بد أن يتم بجهد جماعي تكون الأسبقية فيه للحوار والاتفاق وتخضع فيه العلاقات الدولية لسيادة القانون. ولا يستطيع أي من شعوبنا أن يحيا منعزلا على طريقة الماضي في الاعتماد على الذات. فقد أصبح ترابط الاقتصاد العالمي الآن واقعا بالنسبة لنا جميعا. فلعلنا نفيد من موارد الأرض دون أن نلحق الأذى بنظمنا الإيكولوجية، لأن مستقبل هذا الكوكب يتوقف على قدرتنا على التفكير في المصلحة الجماعية. ولعلنا نتصرف من منطلق المنهج الإنساني والتضامن كلما حلت بأفقر الفقراء نازلة وكوارث طبيعية، أي كوارث من قبيل تلك التي أصابت هايتي والجمهورية الدومينيكية وغيرهما من بلدان منطقة البحر الكاريبي مؤخرا.

ولعلنا ندرك البعد الحقيقي والدلالة الحقيقية للقوة الروحية الكامنة في كل إنسان، وهي قوة يمكن أن نتجه إليها في أوقات الشك والإحباط لكي نستعيد الإرادة والطاقة اللتين نحتاج إليهما في قهر تحدياتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا - بيساو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد إنزيكه بيريرا روسا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للحاج يحيى أ. ج. ج. جامه، رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية غامبيا.

اصطُحب الحاج يحيى أ.ج.ج.جامه، رئيس جمهورية غامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الحاج يحيى أ.ج.ج.جامه، رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جامه (تكلم بالانكليزية): أود يا سيدي أن أهنئكم بتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وقد يَثبت أن هذه الدورة تاريخية من حيث أن هذه الهيئة ستدعى لبحث واتخاذ قرارات بعيدة الأثر بشأن ما يجب عمله لتنشيط منظمتنا والمواءمة بشكل أفضل بينها وبين حتميات اليوم المتعلقة بالأمن والسلام والتنمية على الصعيد العالمي. ولا أشك في أنكم ستكونون أهلا لتوقعاتنا، وأنكم بما لكم من حكمة وسعة تجربة ستديرون دفة مداولاتنا نحو النجاح. ولكم أن تطمئنوا يا سيدي الرئيس إلى أن وفدي سيتعاون معكم تعاونا كاملا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفكم، الرئيس السابق الفائق الهمة والدينامية، السيد جوليان إي هونتي، الذي أدار أعمال الدورة الثامنة والخمسين بحيوية وتفان وشجاعة، وساعدنا على تناول بعض المسائل العويصة. ووفدي يتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

وأعرب لأميننا العام، السيد كوفي عنان، عن عميق تقديري لسنة أخرى من التفاني يقضيها في خدمة المنظمة، بل في خدمة الإنسانية بوجه عام. وكانت بعض المشاكل التي عرضت عليه مستعصية على الحل، ولكنها وجدت حسبما توقعنا حلا لها. وأرجو أن يواصل في الدورة التي بدأت لتوها تعزيز ما يبذله من جهود لكفالة انتصار تعددية الأطراف وتسوية النزاعات والعمل على التعاون المجدي بين الدول.

إني أقف بينكم ممثلا لشباب العالم. وبياني طويل جدا، وهو ينقسم إلى جزأين: سيجري تعميم أحدهما على الممثلين، وسأقوم بتلاوة الجزء الآخر.

لقد وقف زعماء العالم على هذه المنصة في مناسبات كثيرة يخاطبون العالم. وقطعنا على أنفسنا تعهدات لأطفال العالم خلال الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، ومؤتمر قمة الطفل في عام ٢٠٠٢. ففي أثناء الدورة الاستثنائية، تعهدنا بتهيئة عالم أفضل وبيئة مؤدية إلى رفاه أطفال العالم. كما أعددنا أهدافا للتنمية العالمية لكي نجعل من العالم مكانا أفضل للبشرية بحلول عام ٢٠١٥. ولا يوجد حتى الآن ما يشير إلى أن تلك الأهداف سوف تتحقق خلال ٢٠٠٠ عام المقبلة.

فما هي المشاكل؟ لقد رأينا، منذ انعقد مؤتمر قمة الطفل، أوضاع أطفال العالم اليائسة تزداد تفاقما. فالأطفال

يُذبحون ذبح الشاة في جميع أنحاء العالم. وحقوق الأطفال يجري انتهاكها. والأطفال يباعون في سوق الرقيق، ويتعرضون للإرهاب من قِبل الكبار، أي من قِبلنا نحن، الذين يفترض أن نُعنى بأمرهم.

وقد شهدنا اقتصادات الدول الصغيرة تنهار نتيجة لارتفاع أسعار النفط. ومع أني أنتمي إلى إحدى مناطق العالم المتفجرة، إلا أنني لا أمثل أفريقيا فحسب، بل أمثل شباب العالم، الذين ينتظرهم مستقبل حالك للغاية ما لم تتم معالجة الوضع القائم.

فما هي مشاكل البشرية اليوم؟ إنها مشاكل من صنع الإنسان، ولأنها من صنع الإنسان، سوف نستطيع حلها. إن حل تلك المشاكل في أيدينا، نحن البشر، بغض النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة أو الدين.

وخير طريقة لتلخيص مشكلة التنمية هي ما يلي: ما دام العنف موجودا ومادام السلام والأمن العالمي مفتقدين، فسوف نزداد نحن، الأجزاء الفقيرة من البشرية، فقرا على فقر، أما دول العالم الغنية فسوف تزداد ثراء على ثرائها.

ولا سبيل إلى أي نوع من التنمية بدون السلام والاستقرار. ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو استقرار بدون ديمقراطية وعدالة ومساواة. والمشكلة الرئيسية اليوم للجنس البشري – التي تسبب كل مشاكلنا الأخرى – تنتج عن أربع نزعات بشرية: الطمع، والمعايير المزدوجة، والتعصب، والنفاق.

ولا يستطيع أحد منا هنا النظر في وجوه أطفالنا وطمأنتهم بمستقبل مشرق أو بسلامتهم. وبسبب الطمع، تحولت حياة البشر إلى عدم. فالناس يريدون أن يصبحوا أثرياء على حساب حياة البشر. ويمكن أن يظهر الطمع في أشكال عديدة. الشهية النهمة للسيطرة العالمية والتعصب – هذان شيئان يتعرض لهما الجنس البشري اليوم.

مشكلتنا ليست المواجهة بين الإسلام وأديان أخرى. مشكلة الإرهاب هي صفة مميزة للبشر. فما من مسلم صالح يرتكب أبدا عملا إرهابيا، ولكن لأن العالم أصبح بهذا السوء صار الخروج على الشرعية متفشيا، والذين يريدون التنفيس عن إحباطاتهم على غيرهم من البشر يمكنهم أن يفعلوا ذلك باسم الإسلام أو أية ديانة أخرى.

لقد استمعتُ إلى زملائي الذين تكلموا هنا. ولكن ما دامت قضايا معينة بلا علاج، لن يكون هناك سلام، وستصبح الحرب على الإرهاب حربا على السراب وسنُمنى بالهزيمة دائما.

يعتقد بعضنا أن الحرب في العراق لما كنا قد رفضناها في البداية فإن حلها لا يهمنا. ولكن دعوني أؤكد للجمعية أن للحرب في العراق عواقب على البشر أوسع نطاقا بكثير من أي شيء آخر – خاصة على الأطفال الذين تعهدنا برعايتهم في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولقد رأينا اقتصاداتنا تنهار بسبب أسعار النفط المرتفعة والمستمرة في الارتفاع كل يوم. وكلنا علينا مسؤولية جماعية عن إنهاء الحرب في العراق. فلقد شهدنا الإرهاب العالمي يتزايد؛ والعالم اليوم أخطر مما كان خلال الحرب الباردة. فالحرب في العراق – بغض النظر عما إذا كنا قد أيدناها أم لا – هي فاجعة إنسانية، وليس من مصلحتنا، كجنس بشري، أن ندع تلك الحرب تستمر لأننا نرفض ما حدث. الخطأ لا يمكن تصحيحه بخطأ آخر. وحتى إذا كنا نعتقد أن الحرب خاطئة، فإن من مسؤولية الجنس البشري بأكمله أن يساعد على وضع حد لمعاناة الشعب العراقي. ولقد شاهدنا الأطفال يُذبحون في بيسلان، روسيا، وشهدنا الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين يُذبحون. والمشكلة ليست مشكلة دينية بل

سياسية، لأننا، نحن زعماء العالم، نريد أن نلقن الآخرين درسا بفرض المعاناة عليهم. وهذه مأساة إنسانية.

لا يمكن أن نكون دبلوماسيين هنا إذا أردنا حل مشاكل العالم. ومن المدهش أنه عندما تحدث بعض الأعمال التي تُوصف بأنها أعمال إرهابية تقوم بها أطراف أخرى يقال إنها انتقام لشيء ما. إن العمل غير المشروع الذي يحصد أرواح البشر عمل إرهابي، بغض النظر عن هدفه أو الحجج المساقة لتبريره.

إذا لم يُعالج الفقر سيكون هناك يأس وجوع. وإذا أُصيب البشر باليأس يمكن أن يلجأوا إلى أعمال تروع البقية منا. ولقد شاهدنا أن بعض الأجزاء من العالم غنية جدا وأن أجزاء أخرى – بما فيها أفريقيا، التي أنحدر أنا منها – تزداد فقرا. فإذا لم تُوزع ثروة العالم بالعدل ستكون هناك تفاوتات، وسيكون هناك أُناس يائسون. وإذا شعر البشر باليأس، سيفعلون أي شيء من أجل البقاء.

لكن ذلك لا يعني أن بإمكان المرء تبرير العنف. إنني لا أبرر العنف بأي شكل من أشكاله، لأنني أعتقد أن السلم والاستقرار بشير خير لأطفالنا. والحرب على الإرهاب حرب عالمية. فلنأخذ في الحسبان عواقب السماح للإرهاب بأن يبدو عملا مشروعا.

لقد شهدنا تطبيق المعايير المزدوجة عندما يتخذ المجتمع الدولي – المُمَثل هنا – قرارات لمصلحة البشرية فتُنفذ حرفيا في بعض الحالات، في حين توجد دول فوق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وهذا ينقلني إلى قضية الأسلحة النووية. فبوصفي إنسانا وصانعا للسلام، أعتقد أنه كان ينبغي عقب نهاية الحرب الباردة ألا تتمكن أية دولة من تبرير حيازة الأسلحة النووية، ناهيك عن ظهور دول نووية جديدة. وإذا استمرت الدول القوية في الاحتفاظ بأسلحتها النووية – وهناك العديد من المعايير المزدوجة في الطريقة التي يتعامل بها بعضنا مع بعض – سيصبح ذلك مجرد تحفيز للآخرين على أن يختاروا الأسلحة النووية لأنهم يعتقدون أن تلك الأسلحة ستكون بوليصة تأمين لهم ضد الهجمات.

إنني أعرف أنه خلال عقد الثمانينات شُنت حملة للتشجيع على نزع السلاح النووي. واليوم، في الألفية الجديدة، ينبغي تعزيز تلك الحملة من خلال إصدار الأمم المتحدة لقرار يحرم على أي أحد حيازة الأسلحة النووية. ولقد شاهدنا صراعات تحتدم وسيكون لها عواقب وخيمة على البشرية – وهي صراعات تستهدف منع دول معينة من حيازة الأسلحة النووية. ولأنه لم يعد هناك الآن وجود للإمبراطورية السوفياتية، ينبغي إزالة جميع الأسلحة النووية – سواء كانت بحوزة غامبيا أو بحوزة أي بلد آخر. تخيلوا قنبلة واحدة تقتل ملايين البشر. وها نحن نقف هنا، ونقول للجميع إن العالم سيكون مكانا أفضل للبشرية. إنني أؤمن بالحل السلمي لجميع الصراعات. وفي الواقع، وحسب معرفتي، لا توجد هيئة ترخيص لحيازة الأسلحة النووية؛ ومن ثم لا يستطيع أحد أن يقرر من الذي يجوز أو لا يجوز أن يحوزها.

يجب أن نتخذ خطوات جريئة لكي نضمن أن لا أحد يمتلك أسلحة نووية. وفي هذا المحفل، وباسم أطفال العالم، أناشد الذين يطمحون إلى امتلاك الأسلحة النووية وأقول لهم إن هذا هو طريق الضلال. ولا يمكن ضمان السلم والاستقرار من خلال حيازة الأسلحة النووية. فقوة الدولة لا تستند إلى حجم أسلحتها أو ترسانتها النووية، بل تتحدد بقدرتها على جعل العالم مكانا أفضل للبشر، بمن في ذلك مواطنوها. فالأسلحة النووية ليست حلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غامبيا على بيانه.

اصطُحب الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريكاردو مادورو خويست، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطُحب السيد ريكاردو مادورو خويست، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة هنا في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريكاردو مادورو خويست، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ريكاردو مادورو خويست (تكلم بالإسبانية): للمرة الثانية تتاح لي هذه الفرصة الخاصة للمثول أمامكم في بيت أمم العالم المشترك هذا. ويعلم الجميع أننا نعيش في زمن كثير المخاطر والمشاكل، لكنه كثير الفرص كذلك. واسمحوا لي أن أشير إلى تحديين اثنين هما الأكثر أهمية في نظري: انعدام الأمن ووجود الفقر.

بداية، أود أن أشير إلى انعدام الأمن. أعتقد أنه بات واضحا للجميع أن استمرارية نظامنا الديمقراطي وتخفيف الفقر يتطلبان منا أن ننهض بأعباء أمن كل واحد من مواطنينا. حكومتي ملتزمة بهذا. إن سلامة أبناء وطني هي أولى أولوياتي. إني ملتزم بضمان احترام حقوق الإنسان، بل إني أكثر التزاما بضمان حماية وأمن المواطنين الشرفاء الذين يجدّون في عملهم. وإذا كافحنا جميعا من أجل توفير الأمن وتخفيض مستوى فقر مواطنينا، فإننا سنكون كذلك بصدد محاربة الإرهابيين وبصدد كسب المعركة ضد أولئك الذين يستغلون المزايا الإيجابية للديمقراطية من أجل تدميرها بواسطة الإرهاب.

تبدأ محاربة الإرهاب بمحاربة الجريمة والانحراف في مجتمعاتنا. إننا منخرطون في هذه المعركة ونعلم أننا لسنا وحدنا. هذا تحد كوني في الواقع. نعلم أنه لا يمكننا أن نجابهه إلا إذا كنا معا. والواقع أن الجريمة والانحراف والإرهاب أصبحت كلها معولمة، وبالتالي فإن أعمالنا يجب أن ترتكز على التعاون الدولي.

تظهر الجريمة المنظمة بمختلف الصيغ والأشكال. لكن قلة منها مهينة بنفس قدر الاتجار بالمخدرات. وقليلة هي الجرائم التي تولد فسادا بهذا القدر أو تدمر جوهر مجتمعنا وقيمنا بشكل شامل إلى هذه الدرجة مثل الاتجار بالمخدرات. وإن بلادي تقع على طريق الاتجار بالمخدرات. وإننا تحديدا في وسط الطريق الذي يربط المنتجين بالمستهلكين. نحن ضحايا جشع المنتجين والرغبات المنحرفة للمستهلكين. وخلال الشهور الثمانية عشرة الماضية، صادرنا في هندوراس كمية من المخدرات أكبر مما صادرناه خلال السنوات التسع السابقة كلها، ومع ذلك من الواضح أن ذلك ليس كافيا. وإذا كنا لوحدنا، ستكون محاربة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات مستحيلة تقريبا. على حكومات البلدان التي تنتج فيها المخدرات والتي تستعمل لنقلها والتي تستهلك فيها أن تجابها معا. إن فرص نجاح البلدان الفقيرة لوحدها ضئيلة. إذا بقينا لوحدنا، سيكون علينا أن نحول الموارد التي نحتاجها لمكافحة الفقر نحو محاربة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. إننا نحتاج دعما حازما ومباشرا وملموسا أكثر إذا أردنا أن نواجه هذا التحدي الهائل. أود أن أقول للبلدان الغنية: دعونا نعمل معا لمواجهة كارثة زماننا هذه.

ويتضمن الأمن كذلك سيادة القانون وقد عملنا طيلة ثلاث سنوات على تحقيق ذلك. لقد حاربنا الفساد بإغلاق مشاريع تورطت في التهرب من الضرائب، وألغينا حصانات الموظفين العموميين وروّجنا للاستعمال المسؤول

لموارد الدولة. لقد حققنا الكثير، لكننا نعترف بأنه ما زال أمامنا الكثير. لقد اعتمدنا مؤخرا قانونا للملكية يمكِّن الفقراء، لأول مرة في تاريخنا، من الحصول على صكوك الملكية العقارية لأراضيهم. قد يبدو هذا بسيطا وتافها تقريبا في البلدان المتقدمة، لكن الفقراء في قارتنا لم يستفيدوا عموما من هذه الصكوك الثمينة. فلا يملك ٨٤ في المائة من مواطني هندوراس سندات ملكية قطع الأرض التي يعيشون فوقها. إننا نفتح سبلا جديدة ونأمل أن يحصل مئات آلاف الفقراء، قبل أن تنهي حكومتي ولايتها، على سندات مسجلة لملكيتهم لأول مرة.

ويتضمن الأمن كذلك العلاقة السلمية مع جيراننا. لأول مرة في تاريخنا تم ترسيم حدودنا البرية ويتم حاليا وضع معالم تحددها بشكل نهائي. بل إن الأهم من هذا هو أنه تم التوصل إليه دون إراقة دماء أو اللجوء إلى التهديدات التي تثير الخصومة. لقد لجأنا إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي وامتثلنا لأحكامها. إن حل أي نزاع حدودي بالنسبة إلى هندوراس لا يمكن الوصول إليه من خلال العنف. إن التوصل إليه يجب أن يتم سلميا من خلال قرار محكمة دولية.

وبعد أن عززنا حدودنا البرية، نعمل حاليا على ترسيم حدودنا البحرية. وقد لجأنا مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية.

لقد حان الوقت، في رأينا لاتخاذ الخطوة التالية. لقد آن أوان إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلام، منطقة ترفض العنف كوسيلة لحل النزاعات. ومن أجل توطيد هذه العملية بدعم من منظمة الدول الأمريكية، أزلنا سلفا كل الألغام الأرضية التي وضعت في أنحاء البلد قبل سنوات، ويمكننا أن نقول حاليا باعتزاز إننا بلد خال من الألغام الأرضية. ولإتمام هذه العملية، نقترح حاليا تخفيض أدوات الحرب في كل أنحاء المنطقة. ولإضفاء المصداقية على العملية، ندعو الأمم المتحدة إلى مواكبتنا والشهادة رسميا على امتثال كل واحد من بلداننا. كما ندعو المجتمع الدولي إلى أن يؤازرنا في هذه العملية.

نقترح دعم عملية تخفيض الأسلحة بموارد جديدة لمحاربة الفقر. إننا نقترح مقايضة الأسلحة الحربية بتمويل لتخفيف الفقر. من فضلكم ساندونا. إن الفقر، وأكثر منه الجوع وسوء التغذية، أكثر الأعداء الذين يبعثون الخوف في أنظمتنا الديمقراطية. الديمقراطية القائمة على بطون فارغة لهي ديمقراطية فارغة. وإن كل البحوث التي أجريت، بما في ذلك الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة، تقول لنا إن ديمقراطية رسمية تسود في كل أرجاء قارتنا أمريكا اللاتينية أكثر من أي وقت مضى. لكن نفس الدراسات تقول لنا إن الاستياء من أنظمتنا الديمقراطية متفش أكثر من أي وقت مضى. إن الفقر يقوض ديمقراطياتنا والجوع يتسبب في تآكلها. نعلم أن مكافحة الفقر والجوع جهد يجب أن يشارك فيه الجميع. وفي حالتنا في هندوراس، قمنا، بمشاركة كبيرة من مواطنينا، بوضع استراتيجية لمكافحة الفقر تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد جرى صقل وتنقيح هذه الاستراتيجية على مدى السنتين الماضيتين. واستراتيجية مكافحة الفقر هي أساس رؤيتنا كبلد وأساس تخطيطنا كدولة.

إلا أن مما لا شك فيه أن جهودنا، بمفردنا وفي عزلة، لن تحقق لشعبنا النتائج المرجوة. ونحن بحاجة لدعم المجتمع الدولي. وتعاون المجتمع الدولي ليس صدقة؛ إنه استثمار. فالكل، وقطعاً الكل، يستفيد منه. فاقتصاداتنا الصغيرة مفتوحة للتجارة الدولية والعولمة. ونحن لا نخشى هذا التحدي؛ وفي الحقيقة، نرى أنه يوفر لنا فرصاً هائلة.

إلا أننا لن نتمكن من التغلب على الفقر إن لم تكن قواعد التجارة الدولية عادلة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن

الأسواق المحمية لا تؤدي إلا إلى الركود وزيادة الفقر. وليس من المنصف أننا في الوقت الذي نفتح فيه أسواقنا، تقوم بلدان أخرى بتقديم إعانات لمنتجيها.

ونحن نرحب بقرار الولايات المتحدة العودة إلى منظمة البن الدولية، ولكننا نطلب في نفس الوقت أن تتلقى مئات آلاف الأسر التي تزرع البن في المناطق الريفية ثمناً أفضل. ودعوني أضرب لكم مثلا. قبل خمس سنوات، كان مزارعونا يحصلون على ٤٠ في المائة من ثمن البن الذي يباع للمستهلك النهائي. واليوم، لا يحصلون إلا على ٩ في المائة فقط، بينما تجني الفرق الشركات في البلدان المتقدمة النمو. إنني أدعو رؤساء جمهوريات ورؤساء دول البلدان المنتجة للبن للعمل معاً إلى أن نحقق سعرا أفضل لجميع مزارعينا. فبالعمل معاً، منتجون ومستهلكون، يمكننا أن نتأكد أن البن ليس شرابا مر المذاق بالنسبة للمنتجين.

إذا كان لسعر البن تأثير سريع وكبير على مكافحة الفقر، فإن سعر النفط، عندما يرتفع، يجعل فقرنا بسرعة أكثر سوءا. وفي حالة بلدي، كانت فاتورة النفط على مدى العام الماضي بعد الزيادة تعادل ١٢ ضعفاً مما ننفقه لتوفير وجبة الغداء لـ ٨٧٠ ٠٠٠ ولد وبنت في المدارس، كانوا يذهبون إلى المدارس دون أن يأكلوا كل يوم. وهذا يعادل ١٢ ضعفا مما حققناه على مدى سنوات عديدة، واستدعى تضحيات عديدة لتحقيقه. ونادرا ما شاهد العالم عمليات نقل للموارد بهذا الكم من البلدان الفقيرة المستوردة للنفط إلى البلدان الغنية المصدرة للنفط.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد الضمير الدولي، ولا سيما ضمير البلدان المصدرة للنفط، إنشاء نظام تجاري يحقق تخفيضا في سعر النفط ويساعد على تحقيق استقراره. إننا بحاجة لنظام يأخذ في الحسبان الفقر في البلدان والجهود التي تبذل لمكافحته. إننا بحاجة لنظام تشرف عليه الأمم المتحدة ليضمن استخدامه على نحو سليم.

إنني أطلب رسميا أن تقوم الأمم المتحدة بدور ريادي في هذه المسألة. وإنني لا أبالغ عندما أقول إنه لا توجد سوى إجراءات قليلة أخرى يمكن أن نتخذها وتقدم إسهاما كبيرا كهذا الإسهام في تخفيف الفقر. وأود أيضا أن أناشد البلدان المتقدمة النمو أن تراعي في استخدام النفط أنه مورد شحيح. وعلى هذه البلدان أن تواصل العمل على تحسين كفاءة استخدام الوقود وفرض ضرائب لتعكس التكلفة الحقيقية للنفط. وعليها أن تتخذ تدابير لتنسيق جهود تضمن ألا يزداد الطلب على نحو غير سليم ويجعل زيادة الأسعار سريعة جدا. ينبغي أن تقتصد في استخدام هذا المورد غير المتجدد الذي ينبغي أن نستطيع الوصول إليه جميعا.

أود أن أختتم بمناشدة الجميع العمل على تعزيز منظومة الأمم المتحدة. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من تحقيق السلام في العالم. لِنُسخِّر فرادى جداول أعمالنا لإيجاد حلول نتفق عليها هنا في الأمم المتحدة. فرفاه العالم يستدعي أن نتصرف على هذا النحو.

أود أن أضيف أيضا أننا نؤيد إصلاح مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين. فهذا من شأنه أن يمكن بلدانا مثل اليابان من المشاركة، وكذلك ممثلا لأمريكا اللاتينية. وهذا يوفر شرعية أكبر لقرارات المجلس. ونحن نؤيد أيضا اتخاذ نهج شامل تجاه الأمم المتحدة، وهذا يعني، في رأينا، أننا ينبغي أن نجد وسيلة تمكن الشعب الصيني في تايوان من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة.

كما قلت في البداية، إننا نعيش في أوقات صعبة، ولكن هذا الوقت وقت فرص عظيمة أيضا. إننا نمد يد الصداقة للجميع. وكل ما نطلبه في المقابل معاملة منصفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ريكاردو مادورو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج باتل إيبانييس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحب السيد جورج باتل إيبانييس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج باتل إيبانييس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باتل إيبانييس (تكلم بالإسبانية): لا ينكر أحد الآن أن العولمة موجودة، وأنها موجودة لتبقى. وهي لم تغير فقط عالم الاتصالات بحيث أن كل شيء يحدث الآن يحدث في نفس الوقت في جميع أنحاء العالم، ولكن الأهم، أنها جعلت الحدود التاريخية غير مهمة. ولجيل الشباب اتصالات مع شباب آخرين يعيشون بعيدين عنهم آلاف الأميال أكثر من اتصالهم مع جيرانهم وأسرهم.

وصحيح أيضا أن ثقافة عالمية آخذة في الظهور في هذا العالم. وبينما يحدث هذا، لا تزال البلدان تعيش في قومياتها وعاداتها العلمانية، ومصالحها ومشاريعها المحدودة الأفق التي غالبا ما تكون غريبة بالنسبة للحقائق الجديدة. والسؤال الذي نطرحه نحن القادة على أنفسنا – خاصة أولئك منا الذين يمثلون دولا صغيرة – هو ما إذا كان بوسع المنظمات التي أنشأناها أن تتعامل مع هذا التغير العنيد، أو أنه لا يزال أمام هذه المنظمات طريق طويل يتعين عليها أن تقطعه لتتكيف مع الواقع الجديد. وعندما ننظر إلى النجاح الباهر الذي حققته الأمم المتحدة منذ أن أنشئت في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٤، يتضح لنا أمران.

أولا، المؤسسات التي أنشأناها تمثل أعظم وأنجح جهد بذلته البشرية لكي تنظم تعايشا سلميا وتهب الكوكب أفضل أدوات ممكنة للتعامل مع الجوانب الهامة من حياة الإنسان في إطار مجتمع إنساني.

ثانيا، من الواضح بشكل مماثل أن العالم تغير كثيرا لدرجة أن الواقع الراهن يتجاوز الآن بدرجة كبيرة قدرة المؤسسات التي أنشئت لمعالجة وحل قضايا سابقة، وهي قضايا اكتسبت اليوم خصائص مختلفة تماما. ويكفي التذكير بأن عدد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة كان ٥١ عضوا وأن هناك اليوم ١٩١ دولة عضوا. والأهم من ذلك أن حجم سكان العالم في ذلك الحين كان نصف حجم السكان اليوم. والتعداد الإجمالي يزداد باطراد وفي طريقه إلى ٩ بلايين نسمة.

علاوة على ذلك، أدت التطورات العلمية في السنوات الـ ٤٠ الماضية والتطبيقات التكنولوجية المنبثقة عنها إلى زيادة موارد مجموعة صغيرة من الدول، وخلفت وراءها العديد من البلدان التي لم ينل بعضها استقلاله إلا مؤخرا وأغلبها غنية بالموارد الطبيعية ولكنها تفتقر إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام – وهي علاوة على ذلك بلدان يزداد فيها السكان، نتيجة لذلك يقيناً، بمعدلات مرتفعة جدا والتي ستتسبب الهجرة منها إلى قارات أخرى، والناتجة عن هذه الزيادة، في مشاكل خطيرة في التعايش.

إن أوروغواي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ تأسيسها، تؤمن بالمنظمة وبمختلف وكالاتها المتعددة الأطراف التي تدعم جهودها؛ ونحن نفهم الحاجة إلى النظر في تنقيح الميثاق حتى تستطيع دول لم يكن لديها آنذاك الثقل الذي لديها اليوم أن تنهض بواجبات أكبر في المهام الحتمية التي يفرضها الآن علينا وضع البشرية. فلقد حان وقت تقاسمها للمسؤولية مع الدول الخمس التي تولتها قبل ٦٠ عاما تقريباً.

ومافتئت أوروغواي أيضا تشارك في عمليات حفظ السلام منذ سنوات عديدة. فهي أحد أكبر المساهمين بقوات، وهي أكبرهم إذا قيست مساهمتها بنسبة تعداد سكانها الصغير – ٣,٤ مليون نسمة – إلى عدد حفظة السلام. ولقد شاركنا في عمليات في آسيا وأفريقيا، ويرابط أفرادنا حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وإريتريا وأماكن أخرى.

وتقدر أوروغواي وتحيي الجهد الذي يبذله الاتحاد الأوروبي بحكمة لتحقيق المساواة على أرفع مستوى بين الدول الأوروبية ذات الفروق الكبيرة في الدخل مقارنة بأغنى البلدان. ونماذج أيرلندا والبرتغال وإسبانيا واليونان، التي ستُتبع بالطبع مع الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، تدلنا على ما يجب أن نفعله في الأمم المتحدة للكونغو وهايتي.

لا فائدة من الإعلان عن تحقيق السلام إذا ظلت الأمم المتحدة تفتقر إلى الأموال الممكن إنفاقها على الفور لتحقيق فوائد عملية لشعوب تعيش صعوبات اقتصادية شديدة. فلا بد أن ننشئ الآليات المالية العالمية والمستقلة إلى حد كبير لتحقيق تلك الأهداف. وهذه هي الطريقة الوحيدة لنجاح الأمم المتحدة.

إن دولة صغيرة مثل هايتي – تبلغ مساحتها ٢٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع ويسكنها ٩ ملايين نسمة، ويبلغ فيها متوسط عدد الأطفال لكل أم ٤,٧ طفلاً، وتفتقد إلى الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية التي تحتاجها – لا تستطيع ولن تستطيع حل مشاكلها لمجرد أن وحدة من القوات العسكرية الآتية من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تحفظ فيها السلام.

وأثناء التنقل في الكونغو مع القوات التي أرسلناها مؤخرا، نرى بالتحديد نفس الشيء يحدث: دولة مساحتها ٢,٢ مليون كيلومتر مربع وتعداد سكانها ٥٠ مليون نسمة ولا يوجد فيها طريق يربط طرف البلد بالطرف الآخر. وبدون قدرات ذاتية وجاهزة ومستقلة للتغلب على مشاكل تغيير ذلك الوضع، لن تحل الأمم المتحدة أي شيء على الإطلاق حتى بعد ٥ أو ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عاما من الآن. ومع ذلك، تظل الأمم المتحدة وحدها الجهة القادرة على أداء مثل هذه المهام.

بعد أكثر من ثلاث سنوات على اليوم المشؤوم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبعد أكثر من ستة أشهر على مأساة مدريد، مازالت أعمال العنف بأشكال جديدة ومروعة تصيب أجزاء من العالم، وتودي بحياة المئات من الضحايا الأبرياء – كما شهدنا مؤخرا في روسيا وكما نشهد في الشرق الأوسط. وهذا يكشف عن القوة المدمرة التي تشكل تهديدا دائما للعالم بأسره، وهو ما يسبب حزنا لا مفر منه ويأسا من الوضع الإنساني نفسه.

ولذلك يجب أن يكون الإرهاب – والالتزام الحقيقي بمكافحته ودحره – البند الأول في جدول أعمالنا الدولي. ويجب على كل دولة، وكل أمة، وكل مجتمع، وكل إنسان أن يسهموا في هذا المسعى؛ وهكذا يمكننا أن نساعد الأمم المتحدة على أداء دورها في تأمين العالم.

إن مكافحة هذا الشر وغيره من الشرور – الجوع والفقر والتخلف والتهميش والإبعاد – تقتضي أن تكون

الأمم المتحدة أكثر اتحادا وسرعة وفعالية. ولهذا يجب أن تكون المنظمة أكثر تمثيلا وتوازنا وجدارة بالثقة، حتى يمكنها أن تظل مرجعية للضعيف وسلطة كابحة للقوي.

وهنا، اعتمدت بلادي مؤخرا تشريعا يعزز نظام منع غسل الأموال والسيطرة على تمويل الإرهاب. وتمتثل بكل المعاهدات الحالية تقريبا في هذا المجال، ويعزز هذا التشريع آلياتنا للتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد اتفقنا في مؤتمر قمة الألفية وفي إعلان الدوحة وتوافق آراء مونتيري على مبادئ وأهداف وأولويات، وتعهدنا بالتزامات أكدناها مجدداً قبل بضعة أيام في مؤتمر قمة زعماء العالم من أجل العمل على مكافحة الجوع والفقر. وإذا أردنا تحقيق تلك الأهداف، فإننا نحتاج إلى قواعد أكثر عدلا وإنصافا للتجارة الدولية. فبذلك يمكن أن نضمن لهذه المرحلة أن تصبح أساسية في المسيرة نحو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يتعرض اليوم لخطر ماحق.

وهذا أمر ذو أهمية خاصة حيث من المعروف تماما أن الدول التي تلقي المواعظ الصاخبة حول التجارة الحرة وتطالب بفتح الأسواق – وهي في بلدنا مفتوحة بالكامل – هي ذاتها تفرض وتقيم العقبات على التجارة وتقدم إعانات لمنتجاتها بطرق ملتوية وتتنافس مع بلدان مثل بلادي وبلدان أخرى عديدة ليست لديها ما تقدمه للعالم سوى جهد أبنائها في قطاعي السلع والتصنيع، وهو ما يزيد البلدان الثرية ثراءً.

وتعلق أوروغواي أهمية أساسية على القضايا المالية والتجارية. ففي كل المحافل الدولية تنادي أوروغواي بأسواق أكثر تحررا وانفتاحا. ونؤيد إقامة سوق واحدة من ألاسكا إلى تيرا ديل فويغو؛ ونؤيد اتفاق الدوحة؛ ونؤيد فتح الأسواق. فنحن نؤمن بالحرية، ولكننا نؤمن أيضا بأن الحرية لا تتجزأ: فلا يمكن أن تكون هناك حرية سياسية بدون حرية اقتصادية، ونعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك حرية اقتصادية لا تواكبها جنبا إلى جنب الحرية السياسية.

لذلك نؤمن بأن الشعوب لن تكون قوية إلا إذا استطاعت أن تبني مستقبلها بحرية. إننا لا نستطيع أن نبني ديمقراطيات مستقرة إذا لم يتمكن الرجال والنساء من أن يجدوا العمل الشريف الذي يكرسون له كل طاقاتهم. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف بالمساعدة الاقتصادية وحدها أو عن طريق القروض التي لا تسدد، في أفقر البلدان، إلا بصعوبة كبيرة. بل لا يمكن تحقيقه إلا بالاتجار الحر، وقد شهد العالم ذلك في القرن التاسع عشر.

في الختام، ستواصل أوروغواي التزامها بالنظام الدولي وبالتطور التدريجي للقانون الدولي، وكان آخر دليل على ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي صدّقنا على نظامها الأساسي. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن التعددية هي المبدأ الرئيسي الذي ينبغي أن ننطلق منه في إدارة الشؤون الدولية. ويحدونا الأمل في أن يقوم العالم بأسره ومنطقتنا بتعبئة جهودهما والعمل معا بأسلوب واقعي ملتزم. ومازلنا نؤمن بالأمم المتحدة بوصفها الأداة الجماعية الأفضل في سعينا من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد جورج باتل إيبانييس، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

بيان من الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو.

اصطُحب الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة لمملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وفي الوقت ذاته، اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا لسلفكم، السيد جوليان هنت، وكذلك للأمين العام على مهمة أنجزت بمهارة.

إذا كان هناك مجال اتفقنا عليه باستمرار وتوقعناه سلفا في إطار مناقشاتنا في الدورات السابقة للجمعية العامة، وكذلك في الدورة الحالية، فهو الحاجة الماسة إلى عالم ينعم بالسلم والاستقرار، عالم تعيش فيه البشرية في وئام وتسامح متبادل واحترام لما يعود بالفائدة على الجماعة. لأننا إذا حققنا السلم والاستقرار على المستويات الوطني والإقليمي والدولي ستتمكن البشرية من أن تركز جهودها على معالجة القضايا الحقيقية للتنمية في عالمنا الوحيد هذا.

لم يسبق لعالمنا أن عانى من انعدام الأمن كما يعاني منه الآن، ولا واجه تحديات جسيمة كما يواجه اليوم. ومن المؤسف أن انعدام الأمن ينتج عن لاإنسانية الإنسان واستخفافه بالحياة البشرية. ولكن بفضل جهود الإنسان يمكن بل يجب تخفيف آثار هذه التحديات، أو حتى إزالتها، وهذا بالطبع أفضل.

من المعروف للجميع أن السبب الجذري لانعدام الأمن في العالم اليوم هو الإرهاب الدولي والصراعات المسلحة. إن الأعمال الإرهابية ما زالت تقض مضاجعنا وتولد الصدمة في نفوسنا. فعمليات القتل التي وقعت مؤخرا لأطفال المدارس الأبرياء الصغار العزل في بسلان، روسيا؛ والتفجيرات التي حدثت في إندونيسيا؛ وأعمال القتل اليومية في العراق وفلسطين وإسرائيل مروعة بدرجة مكدرة. وبنفس القدر فإن المذابح التي وقعت مؤخرا للرجال والنساء والأطفال في مخيمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان ليست خسيسة إلى أبعد الحدود فحسب، ولكنها تتناقض أيضا تناقضا صارخا مع كل ما تعتز به الحضارة الحديثة والإنسانية والأخلاق.

إن عالمنا سيظل يعاني من انعدام الأمن ما دام بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يوفر للإرهابيين المأوى والتمويل. ويجب علينا أنه ندرك أنه لا يوجد منّا من هو محصّن ضد الإرهاب. وأن الحل الصادق والعملي يتمثل في وجوب امتناع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن إيواء أو تمويل الإرهابيين ومنظماتهم. وبهذه الطريقة لن يجد الإرهابيون ملاذا آمنا، الأمر الذي يجعل من الممكن مطاردتهم من موقع إلى آخر إلى أن يتم استئصال شأفة المنظمات الإرهابية من عالمنا.

ونعترف بأنه ربما يكمن حل عملي بنفس القدر في الجواب على السؤال التالي: ما الذي يدفع إنسانا خيّرا بطبعه إلى أن يرتكب عملا من أعمال إرهاب الدولة أو الإرهاب المنظم أو إرهابا فرديا بطريقة لاإنسانية وغير معقولة؟

باختصار، يجب أن نتصدى لأسباب الإرهاب بكل صدق وبتجرد من كل الأحقاد تجاه أي إنسان.

تشعر ليسوتو بالقلق العميق لأن الصراعات المسلحة ما زالت تؤدي إلى المعاناة وتعرقل النمو الاقتصادي في أفريقيا وفي أماكن أخرى. غير أننا نشيد بالأمم المتحدة على كل ما تبذله من جهود تستهدف التخلص من المعاناة الإنسانية التي تنشأ في حالات الصراع المسلح. وعندما اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي ٣٣٧/٥٧ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، اعترفت بأن التعاون متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، يمكن أن يكون وسيلة ناجعة لمنع نشوب الصراعات المسلحة ومعالجة أسبابها الجذرية. وعلاوة على ذلك، أقرت مسؤولية الأمم المتحدة في التصدى للتحدي المتمثل في منع الصراعات وليس الاكتفاء بالرد عليها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على التقرير الشامل الذي سيقدمه في هذه الدورة عن تنفيذ ذلك القرار الهام.

لقد ظلت الحالة في الصومال تشكل، منذ سنوات، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الاحتفال بتقلد أعضاء البرلمان الانتقالي في الصومال مناصبهم، في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في نيروبي، كينيا، يمهد الطريق أمام الإنعاش الحقيقي في الصومال. وفي ذلك الصدد، يشيد وفدي بحكومة كينيا وبالسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبالاتحاد الأفريقي وبكل الأطراف صاحبة المصلحة على ما تبذله من جهود من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية إلى الصومال. ويجب ألا نسمح لهذا الزخم بأن ينحسر ولا لأولئك الذين يسعون إلى إذكاء الشعور بالكراهية والانقسامات وقتل شعب الصومال، بما في ذلك من خلال تهريب الأسلحة الذي يستمر بالرغم من حظر الأسلحة المفروض على الصومال، بأن يخرجوا هذه العملية عن مسارها.

إن الأزمتين الإنسانية والأمنية اللتين تحيقان بمنطقة دارفور في السودان تشكلان مصدرا للقلق العميق بالنسبة لنا جميعا. وقد قيل الكثير حول هذا الوضع الخطير، لكن لم يُفعل شيء يذكر لاحتواء الأزمتين الإنسانية والسياسية.

بيد أن وفدي يأمل أن تترجم الكلمات في النهاية إلى فعل. وكنا نتمنى لو أنه أمكن، بمساعدة وسطاء الاتحاد الأفريقي، إقناع ممثلي حكومة السودان وحركتي التمرد – حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة – بالتوقيع على البرتوكول المتعلق بالأمن واحترامه. ونكرر على دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية إلى الدخول في مفاوضات. ونود أن نذكر حكومة السودان بأن مسؤوليتها الأساسية، أولا وقبل كل شيء، أن تحمي حياة مواطنيها.

ولا تزال منطقة البحيرات الكبرى متقلبة سياسيا. وما فتئت هذه الحالة تتفاقم جراء المذبحة الأخيرة التي حدثت للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في مخيم غاتومبا للاجئين في غرب بوروندي. ونأمل أن تجعل ادعاء قوات التحرير الوطنية المسؤولية عن أعمال القتل إجراء التحقيقات أمرا أسهل.

ولا تزال عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا بعيد المنال، فيما كنا نعتقد أنه يمكن توطيد المكاسب التي تحققت من الحوار الكونغولي، في جنوب أفريقيا، ونكرر دعوة الأمين العام، السيد كوفي عنان، إلى أن تقطع الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن والمجتمع الدولي التزاما مجددا بالعمل في شراكة تامة لمتابعة العملية الانتقالية حتى الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٥.

وجدير بالذكر أنه، على المستوى الإقليمي، كلّف رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في مؤتمر قمتهم الذي عقد مؤخرا في موريشيوس، الجهاز المعني بالتعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة بأن يبقي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد نظره الفعلي.

و لم يتغاض وفدي أبدا عن أعمال القتل التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين أو أعمال القتل التي يقوم بها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. وظللنا ننظر دائما في الأسباب الجذرية للمشكلة في الشرق الأوسط، ألا وهي احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية. ومما زاد تلك المشكلة تفاقما تشييد إسرائيل لجدار عازل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فتواها بأن ذلك البناء مخالف للقانون الدولي. وبالتالي فإننا نناشد إسرائيل أن تنفذ القرار الهام الذي اعتمدته الجمعية العامة فيما يتعلق بفتوى المحكمة. وعلاوة على ذلك، فإننا نسلم بأنه، ما لم تعالج، والى أن تعالج، الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بشكل قوي وعاجل وحقيقي، سيبقى السلام والأمن أمرين بعيدي المنال في الشرق الأوسط.

وربما ينبغي أن نشير إلى إننا اجتمعنا، قبل أربعة أعوام، في هذه القاعة ذاتها ونحن نأمل في تحقيق حياة أفضل لكل البشرية في القرن الحادي والعشرين، ونترقب تحقيق ذلك الأمل، إذ اعتمدنا إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وحددنا أهدافا مقيدة زمنيا وقابلة للقياس ولذلك في جملة أمور، لمكافحة الفقر والجوع والمرض وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة. ومن نافلة القول، إننا اليوم، كما كنا حينئذ، ملتزمون بتحقيق تلك الأهداف.

بيد أننا لم نكن نتوقع، إذ نقترب من الاستعراض الشامل في عام ٢٠٠٥، أن يصبح وباء الإيدز أكبر تهديد للحياة ذاتها، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا شك، أن الإيدز يهدد بجعل جميع الجهود الرامية إلى تحسين البشرية، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا لا طائل من ورائه ولا صلة له بالموضوع.

وفي وقت مبكر، منذ عام ٢٠٠٠، أعلنت ليسوتو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كارثة وطنية، واتخذت تدابير مختلفة على المستوى الوطني للوقاية من الوباء والسيطرة عليه. ولحسن الطالع، لم نكن وحدنا في تلك المكافحة. وبتلك الروح نود أن نعترف بتفاني السيد ستيفن لويس، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإيدز في أفريقيا والسيد جيمس موريس، المبعوث الخاص المعني بالحالة الإنسانية في الجنوب الأفريقي وأن نعرب عن تقديرنا لهذا التفاني.

وساعد السيد لويس، من خلال دعوته، ليسوتو على أن تبدأ برنامجا قويا للعلاج المصلي المضاد للفيروس، بينما كفلت مبادرات السيد موريس إمدادات الأغذية للأطفال المعرضين للخطر واليتامى. وتعطي تدخلات من هذا الطابع مصداقية للإعلانات النبيلة التي اعتمدها مختلف مؤتمرات القمة الدولية بشأن وباء الإيدز، إذ أنها تستكمل وتعزز مبادراتنا ومواردنا المحدودة.

ويكرر وفدي على الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الإطار الملائم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهي أيضا آلية أخرى ستمكن البلدان الأفريقية من مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن القضاء على الفقر ومن خفض المعدل العالي للبطالة.

وفي السياق نفسه، يشكل ”حساب تحدي الألفية“ في الواقع مبادرة جديرة بالثناء والإشادة قدمتها حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق أقل البلدان نموا على الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية السليمة والمستدامة.

إن الحالتين السائدتين في الصحراء الغربية وكوبا ما زالتا تشكلان مصدرا رئيسيا للقلق. وسيكرر وفدي – لأنه يجب أن يكرر – التصريح الذي أدلينا به في العديد من المناسبات: ألا وهو أن شعب الصحراء عانى لفترة طويلة كافية. وبالتالي لاحظنا مع الشعور بالتقدير آخر تأكيد لمجلس الأمن من جديد على دعمه لخطة التسوية لعام ١٩٩١، مما يسمح لقوميات الصحراء الغربية أن تقرر مصير الإقليم المتنازع عليه من خلال إجراء استفتاء. ونأمل أن يجرى الاستفتاء قريبا، ونحث على أن يكون الأمر كذلك.

ومن المنطلق نفسه، فإن الحظر الاقتصادي الانفرادي المفروض على كوبا يسبب شقاء لا مثيل له لشعب ذلك البلد. ويرى وفدي أنه، حينما يكون بلدان في حرب بينهما، أو حينما يشجب المجتمع بلدا بسبب سوء سلوك جسيم، يمكن تبرير فرض حظر اقتصادي. بيد أننا لا نعلم أن حربا أعلنت على كوبا، أو أن حكومة كوبا قد عرضت للخطر القانون الدولي أو انتهكته. وبالتالي فإننا نظل في الظلام بشأن ما يمكن أن يبرر تجريم الملايين من الكوبيين بالحصار الاقتصادي الانفرادي، لأننا نؤكد أن من الحق السيادي والديمقراطي، وفي الواقع، المقدس لشعب كوبا أن يقرر نظام الحكم الأنسب لبلده. وبناء على ذلك، فإننا نحث على إعادة الحياة العادية إلى كوبا من خلال رفع الحصار الاقتصادي.

وفي رأينا، أن بدء المحكمة الجنائية الدولية عملها يعني نهاية الإفلات من العقاب. ونشعر بالابتهاج لأنه توجد الآن هيئة دولية يمكنها أن تتولى الأمور حينما تكون المحاكم الوطنية غير قادرة على محاكمة مرتكبي أبشع انتهاكات حقوق الإنسان أو غير راغبة في ذلك. ونحن في الواقع سنعيش في عالم أكثر أمانا إذا ما تقيدت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بذلك النظام، وإذا ما حصلت المحكمة على الولاية القانونية العالمية. ويشجع وفدي الدول التي لم تصادق بعد على النظام الأساسي على أن تفعل ذلك لأن هذه المسألة ملحّة – وفي الحقيقة مسألة منطقية.

يسرنا أن نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية ابتدأت عمليات تحقيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ونهنئ كلا البلدين الشقيقين على تعاونهما مع المحكمة.

وحتى يتسنى لأسرة الأمم المتحدة التصدي لتحديات العصر بفعالية، يجب إصلاح المنظمة، ويجب أن يكون مجلس الأمن محور تركيز هذا الجهد. يجب أن يعبر مجلس الأمن عن واقع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يتم هذا في ضوء التعددية، التي يفترض أن يستند إليها السلم والأمن الدوليان. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أهنئ سعادة السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، على عمله الجاد والتزامه الذي أبداه بوصفه رئيساً للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

في الختام، دعوني أكرر مجدداً أن الأمم المتحدة لن تتمكن في عصرنا من إلحاق الهزيمة بأقوى التحديات التي واجهتها البشرية إلا من خلال تضامن الدول الأعضاء ووحدة الهدف والأمانة فيما بينها. وإلا، كما شدد الأمين العام كوفي عنان في بيانه الافتتاحي، فإن التاريخ سيصدر علينا حكماً قاسياً فعلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب الرايت أونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، من المنصة.

خطاب الرايت أونرابل لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحب الرايت أونرابل لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة الرايت أونرابل لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غونزي (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وتنتظركم مهمة هامة تنطوي على التحدي. وبوسعكم الاعتماد على دعمي ودعم وفد مالطة الكامل في تنفيذكم لمهامكم.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، سعادة السيد جوليان هنت، الذي نجح في توجيه أعمال الجمعية بتفان وروح مبادرة مثاليين على مدى الإثني عشر شهراً الماضية.

وفي بداية كلمتي هذه، أود أيضاً أن أغتنم الفرصة لأعرب عن تضامن شعب مالطة مع البلدان والشعوب التي عانت من فقد أرواح ولحقت بها أضرار في الممتلكات نتيجة لسلسلة من الأعاصير والعواصف الاستوائية الأخيرة، لا سيما سكان هايتي. ونحن، المالطيين، نتعهد بتقديم الدعم في وقت الحاجة هذا.

من دواعي ارتياحي الخاص أن أخاطب الجمعية لأول مرة بوصفي رئيساً لوزراء مالطة، وهو من دواعي ارتياح مالطة أيضاً في دورها الجديد بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي. وقد سبق أن عرض رئيس مجلس وزراء الاتحاد، وزير خارجية هولندا، على الجمعية أهداف وأولويات أعضاء الاتحاد الخمسة والعشرين على مدى الشهور القادمة.

إعلاء شأن وتطوير القانون الدولي والتعددية الفعالة عنصران أساسيان لإجراءات الاتحاد الأوروبي على الصعيد الخارجي. ودور الأمم المتحدة حيوي في هذا الصدد. وقد أيدت مالطة على الدوام الرأي المتمثل في أن المجتمع الدولي بحاجة لهذا المنتدى العالمي الذي يستطيع أن يجري في إطاره مداولات جماعية وأن يبت في المشاكل العديدة التي يجابهها. وتعطي عضويتنا في الاتحاد الأوروبي نطاقاً متجدداً وبعداً إضافياً لالتزامنا تجاه الأمم المتحدة ودورها في الشؤون الدولية.

أثارت الأحداث الأخيرة أسئلة ملحة عن مدى قيام الأمم المتحدة بدورها المتوخى لها بموجب ميثاقها. ومن المحتم أن يؤدي هذا إلى شعور بشيء من القلق الجدي تجاه فعالية منظمتنا. ومع ذلك، فإن الأسئلة التي أثيرت لا تضعف مبرر استمرار وجود المنظمة ، ولا مبرر تقويتها بوصفها هيئة دولية. وإذ نقوم بحصر آخر التطورات في مناطق الأزمات حول العالم، يزداد إدراك أن حلول مشاكل عصرنا الكبرى ليست في متناول وسيطرة أية دولة بمفردها أو مجموعة دول معينة، مهما كانت قوية ومصممة.

فالنظام الدولي نفسه كثيراً ما تربكه جسامة وتعقيد العديد من المشاكل التي يواجهها. والأمم المتحدة في الحقيقة، هي التي تقود العمل في معظم الميادين الحرجة – تعزز التنمية وتخفف المعاناة وتحمي حقوق الإنسان وتكافح الإرهاب

وتكافح تدهور البيئة وتعزز الاستدامة وتحل الصراعات وتعزز السلام ونزع السلاح وتدعم سيادة القانون الدولي.

ونشعر كل عام بشيء من الراحة لعلمنا أنه يجري إحراز شيء من التقدم في مجالات معينة. وفي تقرير هذا العام، يذكر الأمين العام اتفاق تموز/يوليه الماضي الإطاري الذي أعاد جولة الدوحة للمفاوضات التجارية إلى مسارها؛ ويشير إلى ما تقدمه بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة من مساهمة لتحسين الحالة تدريجياً في ليبريا وسيراليون والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في أفغانستان وبابوا غينيا الجديدة وغواتيمالا وهايتي. ويسجل بدء برنامج هام جديد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ويلاحظ أنه للسنة الثانية على التوالي انخفض عدد اللاجئين على صعيد عالمي بنحو مليون لاجئ تقريباً، ويعتقد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التاريخ المستهدف، وهو عام ٢٠٠٥، لا يزال قابلاً للتحقيق.

بيد أن الأمين العام يبرز في نفس الوقت مجموعة مذهلة من المجالات التي لم يتحقق فيها تقدم ملموس، على الرغم من أنه يوجد الآن، كما يذكرنا الأمين العام، أكثر من ٥٦ ٠٠٠ عسكري ونحو ١١ ٠٠٠ موظف مدني من ٩٧ بلداً يعملون في ١٦ بعثة للأمم المتحدة منتشرة في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة باسرها، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، تشارك مشاركة جادة في تعزيز التقدم والتطور في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

الأزمة الإنسانية في دارفور، في غرب السودان، مظهر صارخ من مظاهر وجود فجوة بين النية والتنفيذ من الواضح أنه لا يمكن جسرها. ومناظر آلاف اللاجئين الذين يعانون ويموتون التي تشاهد يومياً على شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم تطغى على تأثير ما قد تحققه الدبلوماسية في حد ذاتها من تقدم مطرد ولكنه بطيء. ففي العراق وفلسطين وإسرائيل، تبرز الحقيقة المتمثلة في أنه نادرا ما يمر يوم دون أن ترد أنباء عن موت أشخاص بشكل عنيف نتيجة أعمال مسلحة، في تباين حاد مع التقارير المحدودة عن المساعي المتواصلة لإيجاد حلول سلمية وقابلة للحياة. وعبر عالم الوفرة ذي التقنيات المتطورة الذي نعيش فيه، تظل الحقيقة المسكوت عنها هي أنه بالرغم من جهودنا الجماعية ما زال ملايين الأشخاص، العديد منهم أطفال، يعانون ويموتون في ظروف الفقر المدقع وسوء التغذية والأمراض.

خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة سيتيح حدثان فرصة خاصة لأعضاء الأمم المتحدة للتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل تحديا لحيوية وفعالية منظمتنا. سيقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات العالمية والتغيير الذي عينه الأمين العام السنة الماضية قريبا تقريره. يتوقع الأمين العام أن يقدم الفريق، بعد دراسة التهديدات التي نواجهها وتقييم سياساتنا القائمة، توصيات جريئة وعملية. وسيتوقف الأمر علينا نحن الدول الأعضاء، بشكل جماعي أو فردي، لأن نكون جريئين كذلك وعمليين في التجاوب مع تلك التوصيات.

وسيَتبعُ تقرير الفريق سنة ٢٠٠٥ لقاء رفيع المستوى لاستعراض إعلان الألفية وكذلك الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. وبعد مرور خمس سنوات على ما كان يتوقع أن يكون فجر عهد جديد، سيكون الوقت ملائما لبروز بعض النتائج المثيرة، على الأقل على المستوى المؤسسي.

وعلى رأس جدول الأعمال في هذا السياق إصلاح مجلس الأمن. إذ يعاني المجلس، بتشكيله الحالي، من ثلاثة أوجه ضعف ملحوظة. أولا، لديه وسائل محدودة ليواجه بشكل ملائم القضايا المتطورة ذات الصلة بالأمور الأمنية.

ثانيا، التوزيع الإقليمي للسلطة داخل المجلس غير متوازن إلى أبعد حد. ثالثا، الأغلبية الكبرى للدول الأعضاء، وخاصة الصغيرة منها، غير ممثلة بشكل كاف في مداولات المجلس. وثمة حاجة إلى علاجات مستعجلة لكل أوجه الضعف الثلاثة هذه لكي يكون المجلس قادرا على مواصلة أداء دور هام في القرن الحادي والعشرين.

وتحتاج الجمعية العامة بدورها إلى زيادة تكثيف جهودها الحالية لتعزيز مكامن القوة الملازمة لعالميتها، بينما تستبعد فيه الإجراءات وطرق العمل الموهنة والمستهلكة للوقت الناتجة عن هذه العالمية. كما تحتاج الهيئات والوكالات المتخصصة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة إلى ابتكار طرق محسنة لكي تحدث، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الانسجام بين جهودها الكثيرة المثيرة للإعجاب لكن المتباينة في كثير من الأحيان من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

يوجد أحد أوجه القوة التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة في الطريق التي تتيح بها التحرك على المستوى الإقليمي لتشارك في الجهود العالمية من أجل السلام والأمن والتعاون. في السنوات الأخيرة، أضافت التقوية التدريجية للاتحاد الأفريقي شريكا إلى الإطار الإقليمي في منطقة هي، للأسف، أشد المناطق حاجة.

وظل الاتحاد الأوروبي الذي تم توسيعه مؤخرا يعمل تدريجيا على تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة سواء على المستوى الإقليمي أو المستويات الأعلى. ويشير الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة (A/59/1) إلى التقدم الهام الحاصل في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في منع الصراعات وبناء السلام وإعادة البناء بعد الصراعات وكذا في أنشطة إدارة الأزمات.

ويتعلق أحد المجالات التي تنشط فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهما فيها شريكان هامان، بالقضية الفلسطينية. إذ يضطلع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كعضوين في المجموعة الرباعية، بدور هام من خلال إيجاد توازن وموضوعية تمسُّ الحاجة إليهما في قضية يهيجها العنف والانفعال. فالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة كلاهما معنيان حقا بالقضية. والتاريخ والقرب الجغرافي يسندان الاهتمام الخاص الذي توليه كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لازدهار ورفاه الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وكانت إقامة دولتين متجاورتين، إسرائيل وفلسطين، والتعايش السلمي بينهما من أولى توصيات الأمم المتحدة، التي لم تنجز بعد للأسف.

بعد عقود من المرارة والاتجاهات الخاطئة، لا تزال القضية الفلسطينية عرضة لخطر قوى التطرف والعناد. لكن التطرف والعناد – كما يبينهما مرتكبو التفجيرات الانتحارية الفلسطينية والإسرائيليون المناصرون لاستمرار الاحتلال العسكري بالقوة للأراضي الفلسطينية – تقابلهما قوة موازنة على كلا الجانبين، كما أظهرت ذلك مبادرة جنيف في أواخر السنة الماضية من بين أمثلة أخرى. ويحتاج الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى أن يمارسا نفوذهما وضغطهما باستمرار على كلا الجانبين لإقناعهما بإعطاء مزيد من الاهتمام والمصداقية لأصوات العقل التي توجد في صفوفهما.

لقد تم تحديد طريق الشرعية والمصالحة في خارطة الطريق وفي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الكثيرة وقبل فترة وجيزة جدا في فتوى محكمة العدل الدولية. وحتى في وجه الانتكاسات المستمرة على أرض الواقع، يتعين على الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الشريكين في المجموعة الرباعية أن يظلا ثابتين في إصرارهما على أن الطريق إلى السلام لا يمكن إقامته إلا داخل تلك الإطارات.

تنظر مالطة إلى المشكلة في نفس الوقت من خلال بعدها الإنساني المأساوي وكذلك من خلال انعكاساتها البعيدة الأثر على السلام والأمن في الشرق الأوسط عموما وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة.

ويتمثل أحد الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي في النهوض بالتنمية، من خلال الشراكة، داخل منطقة مشتركة من السلام والازدهار والتقدم في حوض المتوسط والشرق الأوسط. في الأشهر الأخيرة، صاغ الاتحاد الأوروبي برنامج عمل لسياسة تلك الشراكة الاستراتيجية يربط عددا من الصكوك والآليات التي أعدت مع مرور السنين. وتشكل الشراكة الأورومتوسطية – عملية برشلونة أو (أوروميد) – وسياسة الجوار الأوروبية أطرا لهذه السياسة. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في نهج الاتحاد الأوروبي في الأهمية المتوازنة التي يوليها لعمليات بناء الأمن وللتعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبتلك الطريقة يضمن تكييف العلاقات المتطورة في المنطقة الأورومتوسطية حسب شواغل وحاجات البلدان والمناطق كل على حدة.

بالنسبة لمنطقة البلقان – يشكل الإطار الذي توفره سياسة الجوار الأوروبية – وما تنطوي عليه من إمكانية تعزيز العلاقة مع الاتحاد الأوروبي – عاملا مساعدا هاما على النمو والاستقرار. وباستثناء الوضع في كوسوفو الذي يبقى مقلقا، وبعض الأمثلة الأخرى، فإن التطورات في منطقة البلقان مشجعة.

إن عملية (أوروميد) التي يبلغ عمرها عقدا تقريبا، قد أقامت، تدريجيا لكن بثبات، بنية مفيدة لتقوية وتعزيز العلاقات بين بلدان المتوسط. وهي لا تساهم في التنمية الاقتصادية لفرادى البلدان فحسب، وإنما توفر خلفية ثابتة يمكن داخلها معالجة بعض المشاكل الأوسع نطاقا، مع الأخذ في الاعتبار للصلة القوية بين الأمن والتعاون في أوروبا والمتوسط. إنها تحتاج إلى الدعم والتوسيع، وفي هذا السياق ستكون مشاركة الجماهيرية العربية الليبية في عملية برشلونة (أوروميد) محل ترحيب خاص.

تتعلق إحدى هذه القضايا بمسألة الهجرة من الضفة الجنوبية إلى الشمالية للمتوسط، وتحتاج هذه القضية، كما في أجزاء أخرى من العالم، إلى المعالجة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا الإنسانية. ولدى مالطة، بسبب موقعها الجغرافي وحجمها الصغير، حساسية خاصة إزاء المشاكل والتعقيدات الكثيرة لهذه القضية. إننا نأمل في أن تساعد روح التعاون والتفاهم التي وفرتها عملية (أوروميد) البلدان في منطقتنا على أن تتصدى بنجاح للتحديات المطروحة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، حصل تطور هام في منطقتنا في سياق نزع السلاح. وكان قرار ليبيا التخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل موضع ترحيب من الجميع. ومالطة، بوصفها صديقا قديما لليبيا وجارا قريبا لها، لديها أسباب خاصة للترحيب بهذا التطور وبالفرص المتزايدة التي يهيئها الآن لليبيا كي تضطلع بدور هام في عملية الأمن والتعاون لأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن المعقول تقديم الحجة القائلة بأن إطار الاستقرار والتعاون الإقليمي الذي توفره العملية الأوروبية – المتوسطية كان عاملا أسهم في قرار ليبيا التخلي عن برنامجها. ومع ذلك، فإن المشاكل المتصلة باستحداث أسلحة الدمار الشامل ما زالت قائمة في مناطق أخرى من العالم. وينبغي عم التقليل من تقدير الدور الذي يمكن أن تضطلع به المبادرات التي تشجع الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تسوية تلك المشاكل.

ولا بد أيضا أن ننظر في المشاكل التي يثيرها تهديد الأسلحة الجديدة للدمار الشامل بوصفها جزءا من المسألة الأوسع لنزع السلاح بجوانبه العديدة. ويحظى الالتزام المستمر

بالمعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف والمساعي المتزايدة لتكثيف تدابير التحقق والامتثال بأهمية كبرى في هذا الصدد. وعلى القدر نفسه من الأهمية، تدعو الحاجة إلى إنفاذ معاهدة حظر التجارب النووية دون مزيد من التأخير.

واتخذت مشكلة انتشار الأسلحة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، في يومنا هذا بعدا جديدا ومخيفا في صلتها المحتملة بالإرهاب. وفي هذا الصدد، كما يبين الأمين العام، ينبغي أن يكمِّل التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ في وقت مبكر هذا العام، المساعي المستمرة لتعزيز الأنظمة القائمة المتعددة الأطراف وأنظمة منع الانتشار.

إن مكافحة الإرهاب تشملنا جميعا وهي بحاجة إلى متابعتها بحسم وإصرار. وفي الوقت نفسه، لا بد أن تجري المكافحة بشروطنا وليس بشروط الإرهابيين. وكما يغتنم الأمين العام كل فرصة لتذكيرنا، ينبغي لهذه المكافحة ألا تجري على حساب الحريات الأساسية والكرامة الأساسية للأشخاص، كما يجب ألا نسمح للشاغل الشرعي للقضاء على الإرهاب بجميع جوانبه أن يصرف انتباه المجتمع الدولي عن التزامه بالسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أكثر المناطق حرمانا في العالم.

وفي الختام، لا بد أن توازن دواعي قلقنا حيال سلامة شعبنا بتأكيدات على أن المسؤولين عن هذه التهديدات سيجري التصدي لهم من خلال نظام متماسك وفعال للعدالة العابرة للحدود يبرز احترام سيادة القانون. وأسفرت مساعي المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة عن نتائج مثمرة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهي مؤسسة عاملة تزداد فعاليتها كلما انضم إليها مزيد من أعضاء الأسرة الدولية.

وإنني إذ أشجع التفكير في هذه المسائل المواضيعية، أشعر بأنني واثق من وثائق التفويض التي قدمها بلدي، الذي يعوض مستوى التزامه بالأمم المتحدة قطعا عن القيود المادية التي قد تكون لدينا. وقد ظلت مالطة ذات أهمية أساسية في تطوير مفهوم التراث المشترك، فيما يتعلق بأعالي البحار والتغير المناخي على حد سواء، وأكدنا على أهمية التضامن بين الأجيال، ولم نُثبت ذلك من خلال مبادراتنا بشأن الشيخوخة فحسب، وإنما أيضا بوصفنا البلد المضيف للمعهد الدولي للشيخوخة.

وكما في الأعوام السابقة، نجد المسائل المعروضة على الجمعية العامة عديدة ومعقدة. وتشكل كثافة وتنوع جدول الأعمال المعروض علينا تحديا وفرصة لمنظمتنا على حد سواء. وإنني واثق بأننا في ظل قيادتكم المقتدرة، سيدي الرئيس، سنجد الطاقة والحكمة للتصدي لهذه التحديات ولاغتنام هذه الفرص. والبشرية تعول علينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الأونرابل لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

خطاب يدلي به الحاج عليو محمد، نائب رئيس جمهورية غانا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به نائب رئيس جمهورية غانا.

اصطُحب الحاج عليو محمد، نائب رئيس جمهورية غانا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة الحاج عليو محمد، نائب رئيس جمهورية غانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد محمد (غانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني بشكل متميز أن أهنئكم، سيدي الرئيس، أنتم الدبلوماسي الأفريقي الممتاز، بانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين لهذه الجمعية وأن أتمنى لكم النجاح في مهمتكم. وأود أن أشيد بسلفكم، السيد جوليان هنت، على التفاني والالتزام اللذين أبداهما في قيادة الدورة الثامنة والخمسين.

وقبل ثلاثة أعوام، عصفت مأساة مروعة بهذه المدينة. وأسفرت الهجمات غير المسبوقة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر عن مقتل آلاف من الأشخاص الأبرياء من العديد من الجنسيات، بمن فيهم بعض مواطني بلدي، غانا. وشارك العالم قاطبة في ألم نيويورك وحزنها في إعقاب تلك الفظائع. كما أن العالم بأسره نهض في تضامن مع شعب الولايات المتحدة لضمان ألا تحصل تلك المآسي مرة أخرى.

ويذكرنا ١١ أيلول/سبتمبر بأهمية البحث عن وسائل متعددة الأطراف وسلمية لصون السلام والأمن الدوليين، وخاصة الآن، حينما أصبح واضحا أنه لن يكفي لدحر الآفة الجديدة التي تواجه البشرية، وهي الإرهاب العالمي، سوى المساعي الجماعية والمتعددة الأطراف.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه، إذ أنها أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية وتمثيلا وأفضل منتدى لممارسة تعددية الأطراف. بيد أن نجاح تعددية الأطراف والأمن الجماعي سيتوقف على كيفية تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بمبادرة مواطننا المرموق، الأمين العام، كوفي عنان، لتشكيل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، بغية تقديم اقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بها إصلاح الأمم المتحدة على أفضل نحو للتصدي للتحديات الجديدة لعالمنا.

ونحن، في أفريقيا، نتفق على أن أهداف إصلاحات الأمم المتحدة، بما فيها تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، ترمي إلى تعزيز دور المنظمة وقدراتها على التغلب على التهديدات الحالية والتحديات الناشئة. وينبغي أن تتماشى الإصلاحات مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ولا بد أن تستند إلى المشاورات الكاملة بطريقة ديمقراطية وشفافة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتطلع إلى جمعية عامة متجددة الحيوية تأخذ مكانها اللائق بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة موثوقية وتمثيلا.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن الموقف الأفريقي يؤكد على الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي وكفالة التمثيل الجغرافي المنصف، مع تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين لأفريقيا وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسع.

وأود أن أتناول المسألة الجوهرية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية التي يشكل الفقر الواسع الانتشار فيها وباء، وخاصة في أفريقيا. وبينما نسعى جاهدين إلى التغلب على محننا الاقتصادية الحالية، فإننا بحاجة إلى تضامن العالم وموارده وخبرته التقنية ودعمه. وكان مؤتمر قمة الألفية التاريخي للأمم المتحدة، الذي جمع ١٨٩ دولة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نداء عاليا للعمل على تسوية تلك المشاكل ولتحديد الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف وغايات يمكن قياسها لمكافحة هذه المشاكل. وفي تلك المناسبة، تعهد المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا من أجل تحرير أشقائنا الرجال، والنساء، والأطفال من الظروف المهينة للفقر المدقع.

وقد اعتمدت أفريقيا الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي أعادت تأكيد قناعتنا بأن الأفارقة يتحملون المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكل الفقر، والجوع، والمرض، والأمية التي تعاني منها أغلبية مواطنينا، وأيضا عن إنهاء تهميش أفريقيا بالنسبة للأسواق العالمية. وفي نفس الوقت، نسعى لتعزيز الاستقرار السياسي، والحكم الرشيد المسؤول والشفاف في ظل سيادة القانون، لأننا نعتقد أن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي أن نفعله. ولقد تطوعت غانا لأن تكون أول بلد أفريقي في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتتعاون حكومتي مع فريق الاستعراض للمساعدة في إعداد تقرير الاستعراض لأننا في غانا نعتز اعتزازا شديدا بديمقراطيتنا وبالتزامنا بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن عزمنا المتجدد، في إطار الشراكة الجديدة، على الإسراع في التنمية المستدامة في قارتنا ينسجم تماما مع التزام المجتمع الدولي المعلن بالمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فقد رحبنا جدا بالتطور الإيجابي عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وحثت فيه المجتمع الدولي على تنظيم الدعم للبلدان الأفريقية في إطار مبادئ وأهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وأولوياتها. ولكن لكي تكون الرؤية مشتركة، ولكي تؤدي الجهود إلى النتائج المرجوة، لا بد من وجود شراكة حقيقية بين أفريقيا والمجتمع الدولي.

إن تنفيذ الشراكة الجديدة وإنشاء المؤسسات، مثل البرلمان الأفريقي، ومجلس السلام والأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومختلف اللجان التي أنشئت مؤخرا في الاتحاد الأفريقي، يعكسان تصميم أفريقيا على أن تكون صانعة مستقبلها بنفسها. ومن الأمثلة الحسنة على هذه التطورات المبادرات التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي الهيئة الإقليمية لغرب أفريقيا ويترأسها حاليا رئيس غانا، السيد جون أغيكوم كوفور، من أجل التصدي للصراعات التي تعرضت لها منطقتنا مؤخرا. وقد كانت أكرا مقر المفاوضات الناجحة المتعلقة بليبريا، واستضافت مؤخرا جدا، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، المحادثات الخاصة بكوت ديفوار التي أنعشت الآمال بتحقيق سلام مستدام في ذلك البلد الهام في غرب أفريقيا.

إن القرارات الهامة التي اتخذت في مؤتمر القمة الأخير للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا قد أعطتنا أسبابا للتفاؤل الحذر، وذلك لأن الزعامة السياسية، والحكومات، والجماهير، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بدت وكأنها أخذت تسير على طريق الجهود التعاونية من أجل وضع حد للصراعات وللتركيز، بدلا من ذلك، على تعزيز السلام والتنمية المستدامة لصالح شعوب القارة كافة.

ومن المثبط للآمال أن نرى، مع ذلك، أنه على الرغم من النوايا الحسنة للمجتمع الدولي، كما جرى التعبير عنها في مختلف المحافل الدولية التي أعقبت مؤتمر قمة الألفية، لم يتحقق أي إنجاز هام نتيجة لغياب شراكة عالمية حقيقية للتنمية. وما زال هناك تناقض مؤلم بين بيانات مؤتمرات القمم والمؤتمرات العادية حول الشراكة الجديدة، واستمرار عدم المساواة في النظام العالمي الذي يعمل، إلى حد كبير، ضد مصالح البلدان النامية.

ومن الواضح تماما أن المبادرات الحميدة التي ترمي على المدى الطويل إلى تخفيض الجوع والفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥ لا يمكن تحقيقها بدون عملية إعادة هيكلة أساسية لنظام التجارة العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. وينبغي لمثل هذه المبادرة أن تشتمل على البلدان المتقدمة النمو، وإلغاء المساعدات الزراعية، وخفض التعريفات الجمركية، وبذلك المساعدة على كفالة وحماية نظام تجاري ومالي يقوم على الانفتاح، والإنصاف، والقانون، ويكون ممكنا التنبؤ به وغير تمييزي. وقد أعيد

تأكيد شواغل البلدان النامية في هذه الجمعية على مر السنين، ولـذلك نحـث شـركاءنا مـن البلـدان المتقدمـة النمـو أن يتصرفوا الآن.

وبالنسـبة للعديـد مـن البلـدان الأفريقيـة، لا يمكـن التخطـيط علـى الأمـد الطويـل بـدون عمليـة أكثـر انتظـاما واستدامة لتخفيف الدين. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المعززة لتخفيف الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتقديم دعم لتخفيف الدين من قبل الدائنين الثنائيين الرسميين، فإن تحقيق الاستدامة على المدى الطويل، وفي نفس الوقت التخفيف المستهدف للفقر، سيبقى مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. ولذلك، نرحب بمبـادرة رئـيس وزراء بريطانيـا طـوني بلـير بإنشـاء اللجنـة الأفريقية.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية، كمـا نعلـم، تستمـر في أداء دور هـام مكمـل لمصـادر أخـرى لتمويـل التنميـة، وتهيئـة بيئـة ملائمـة لنشـاط القطـاع الخـاص. ومـع أن تـدفقات هـذه المسـاعدة، الـتي انخفضـت خـلال التسعينـات، قـد شـهدت ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، فإن هذه التدفقات التي ظل معدلها الإجمالي أدنى بكثير من الهدف المتفق عليه دوليا، تثير قلقا عميقا. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن تخصيص مبلغ إضافي بقيمة ٥٠ بليون دولار سنويا للمساعدة الإنمائية سـيكون الحـد الأدنى المطلـوب مـن أجـل تحقيـق الأهـداف الإنمائية للألفية. والمسألة الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي هي فيما إذا كان ملتزما بالشراكة العالمية الحتمية، التي تمثل تحديا، ولكنه تحد مجد في النهاية، وهو وحده القادر على تحويل الحلم إلى واقع.

ووباء نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل حالة طوارئ عالميـة وتهديـدا رئيسـيا لتحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، خاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وقد تسببت هذه الآفـة في معانـاة ومـوت في بلداننـا يفوقـان كـل وصـف، ودمـرت مجتمعـات بأسـرها، وعكسـت مسـار الإنجـازات الإنمائية، وشكلت تهديدا خطيرا للأمن.

ومن المؤسف أنه على الرغم من التدابير العديدة التي اتخـذتها الحكومـة لمكافحـة هـذه الآفـة، إلا أن جهـود غانـا تعرقلـت بشـدة بسـبب نقـص المـوارد اللازمـة لمنـع وقـوع إصـابات جديـدة، وتقـديم الرعايـة والـدعم للنـاس، وخاصـة للنسـاء والأطفـال الـذين يعيشـون مـع المـرض. ونـود أن نحـث المجتمـع الـدولي علـى تـوفير المـوارد اللازمـة لمواجهـة حالـة الطوارئ العالمية هذه.

إن غانا تعلق أهمية كبيرة على تمكين النساء لجعلهن شـريكات متسـاويات في صـياغة سياسـات التنميـة. ومنـذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثـة والعشـرين للجمعيـة العامـة، أصـبحت المسـاواة بـين الجنسيـن عنصـرا أساسـيا في جهـود غانـا لتحقيـق التنميـة المستدامة. وتبذل غانا جهودا كبيرة من أجل مشاركة المرأة بنشـاط في العمليـة السياسـية وفي صـنع القـرار علـى كـل المستويات وفي كـل القطاعـات. ويجـري التصـدي للعقبـات التي تحول دون ذلك، كالتمييز والعنف ضد المرأة، من خلال التربية والتثقيف والتشريع.

وبالرغم من وجـود إرادة سياسـية قويـة لـدى المجتمـع الـدولي لصـنع عـالم ملائـم للأطفـال، يختلـف الواقـع في أجـزاء عديدة من العالم عن المثل التي عبرت عنها الدورة الاستثنائية السـابعة والعشـرون للجمعيـة العامـة الخاصـة بالأطفـال. إننـا نـدعو إلى اعتمـاد سياسـات فعالـة للقضـاء علـى الفقـر، وكفالـة توفيـر التعليـم، وتـوفير الـدعم للعـائلات مـن أجـل ضـمان حيـاة لائقـة للأطفـال. ويقتضـي الأمـر أيضـا وجـود تعاون دولي حاسم لتعزيز الآليات القانونية والوقائية الأخرى

من أجل التصدي الفعال للممارسة المتزايدة للاتجار بالأطفال بهدف استغلالهم لأغراض لا يرضى عنها الضمير.

وتؤمن غانا بأن موظفي المنظمة، الذين يُضحون يوميا للحفاظ على السلم والأمن في مناطق الصراع والكوارث الإنسانية، يستحقون أن تُوفّر لهم بيئة آمنة وسالمة يعملون فيها. وفي ذلك الصدد، سنستمر في إدانة جميع الهجمات التي تقع ضد موظفي الأمم المتحدة، وندعو الدول إلى اتخاذ إجراء قوي من أجل تهيئة الظروف التي تمنع وقوع مثل هذه الهجمات، وفاء بالتزامات البلدان المضيفة تجاه الأمم المتحدة وموظفيها.

إن غانا، بوصفها بلدا رئيسيا مساهما بقوات، ستستمر في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم وفي أفريقيا أيضا. وذلك الالتزام، الذي بدأ بمشاركتنا في عملية الأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦٠، ينجم عن اقتناعنا الأخلاقي الراسخ بتضامننا من أجل الإنسانية، ومعرفة أن انعدام السلم والاستقرار في أي مكان يمكن أن يشكّل لنا جميعا تهديدا حقيقيا للسلم والأمن.

وفي الختام، أحث الدول الأعضاء، فرادى وجماعات، على أن تتفانى من جديد في تحقيق المُثُل العليا التي تقوم عليها هذه المنظمة، وأن توفر لها الموارد اللازمة فيما تسعى إلى الوفاء بطموحات شعوب العالم. ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نفشل في هذه المهمة، بل ويجب ألا نفشل فيها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد الحاج عليو محمد، نائب رئيس جمهورية غانا، من المنصة.

خطاب السيدة ساندرا بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تدلي به نائبة رئيس جمهورية بالاو.

اصطُحبت السيدة ساندرا بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيدة ساندرا بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة بييرانتوزي (بالاو) (تكلمت بالانكليزية): هذه سنة تاريخية بالنسبة لبلدنا لأننا سنحتفل في ١ تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالنا وعضويتنا في هذه المؤسسة الموقرة. لقد كانت بالاو آخر بلد يخرج من نظام الوصاية، بعدما خضعت لإدارة الولايات المتحدة، تحت إشراف الأمم المتحدة، لفترة أطول من فترة أي بلد آخر في العالم. ولقد كانت الأمم المتحدة هي التي وفرت لبالاو محفلا طوعيا مكّننا من الإعراب عن حقنا في السيادة وتحقيقها، في نهاية المطاف، وإننا شاكرون دائما على هذا الفضل. كما يسرني أن أشير إلى أنه في هذه الذكرى السنوية العاشرة، أنشأنا في هذه السنة ولأول مرة بعثة دائمة في نيويورك حتى نتمكن من تعزيز قدرتنا على الوفاء بمسؤولياتنا الدولية.

لقد كانت الولايات المتحدة، بفضل إدارتها وتعاونها عن طيب خاطر خلال انتقالنا السلمي إلى الاستقلال، هي التي ضمنت لنا الحرية والقيم التي نسترشد بها اليوم. وبالنسبة لهذا التراث الرائع نعرب اليوم عن عميق امتناننا للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا عام طيب لبالاو كي تعمّق مشاركتها، حيث يتزامن مع الأعمال التحضيرية التي يقوم بها العالم لعقد مؤتمر موريشيوس، وزيادة التشديد في الأمم المتحدة على التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين تنطبع صور أشجار النخيل المتمايلة والشواطئ ذات الرمال البيضاء في مخيلة العالم، غير أنها ليست إلا جزءا من القصة. ففي واقع الأمر وفي الحقيقة أن بُعد وعزلة بالاو يجعلان منها مكانا صعبا جدا لتطوير اقتصاد يعتمد على الذات، وتوفير الرعاية الطبية والتعليم لشعبها وردع العدوان والإرهاب. إن أسعار الوقود والنقل في بالاو من أعلى الأسعار في العالم. وبعد أربع إدارات استعمارية متعاقبة، فإن البنية الأساسية في بلدنا لم يكتمل بناؤها بعد، وأفضل آمالنا الواعدة في تنمية اقتصاد مستدام، وفي بيئتنا التي احتفظت بنقائها الأصلي وجمالها، تتهددها عوامل خارجة عن سيطرتنا، مثل فشل جميع البلدان الصناعية في التوصل إلى اتفاق لتنفيذ بروتوكول كيوتو.

لقد أقمنا مجتمعا ديمقراطيا وكفلنا حقوق الإنسان لشعبنا، ولكننا بدون اهتمام دولي لن نتمكن من توفير الأمل والفرص لأطفالنا، وسنواصل مراقبتهم وهم يغادرون وطنهم بحثا عن فرص التعليم والعمل في أماكن أخرى من العالم. وبغض النظر عن الإحصاءات التي تنشر وعن أية مراجع يمكن أن يناقش على أساسها الناتج القومي الإجمالي، وما لم نتمكن من أن نوفر لأولادنا الحافز على البقاء والمساعدة في بناء بلدنا، نكون قد خسرنا معركتنا. وبالتالي، فإن عملية موريشيوس حاسمة بالنسبة لبالاو، وإننا على ثقة من أن البلدان المتقدمة النمو في العالم ستتبناها.

وبالمثل، فإننا على ثقة من أن وكالات الأمم المتحدة ستعزز من تركيز اهتمامها على الدول الجزرية الصغيرة النامية وتصحح ما نراه خللا حاليا في دعم الدول الصغيرة الضعيفة في العالم. ونشيد بالجهود التي بذلها مؤخرا مرفق البيئة العالمية لتيسير المساعدة المقدمة إلى بالاو من خلال وضع برنامج دون إقليمي لشمال المحيط الهادئ يبني قدراتنا من أجل حماية بيئتنا وإيجاد اقتصاد مستدام.

غير أننا منزعجون بسبب الميل المتعاظم في أوساط المانحين إلى مطالبة بلدان صغيرة، مثل بلدنا، بأن تثبت قدرتها على تنفيذ المشاريع قبل إيصال المساعدة إليها. وهذا وضع محيِّر لا مكان فيه لرابح، ويهدد بتوقف عملية التنمية في بلدنا. والسبيل الوحيد الذي يمكن أن نبني فيه قدرتنا على تنفيذ المشاريع التي ستنقذ، على سبيل المثال، التنوع البيولوجي الفريد في بلدنا هو أن نخوض تجربة العمل الشاق المتمثلة في إنجاز المشاريع والاستفادة من الدروس المستخلصة من تجاربنا.

وهذه الملاحظة لا تعني أننا مترددون في قبول الالتزامات والمسؤوليات المتأصلة في عملية تلقي المساعدة. إننا مستعدون، بل وتواقون إلى أن نُخضع أداءنا للرصد من قبل المجتمع الدولي. ونؤمن إيمانا راسخا بأننا يجب أن نخضع للمساءلة حيال جودة وشفافية الجهود التي نبذلها.

ومن المفارقة أن بلدانا صغيرة، مثل بلدنا، يوجد فيها الكثير من الكنوز البيئية في العالم، وتُحرم من المساعدة التي تحتاج إليها وذلك بسبب تصور وجود افتقار في القدرة على التحرك عبر متاهات البيروقراطية العويصة للمنظمات الدولية المكلفة بحماية تلك الكنوز بالذات.

وكما لوحظ بالفعل، فإن فشل العالم في التوصل إلى اتفاق على تنفيذ بروتوكول كيوتو سيسهم في تدمير مواردنا البحرية والبرية. وبالاو، شأنها شأن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تمثل نافذة على مستقبل العالم في هذا الصدد، و يجب أن تراقب حالتها بكل عناية. إننا نحث مرفق البيئة العالمية على أن يهيئ فرصا حقيقية للتمويل من أجل

اتخاذ تدابير التكيف وتخفيف المعاناة بطريقة استباقية نشطة وميسرة قبل فوات الأوان.

وبالمثل، فإننا ندرك إدراكا متزايدا الممارسة الضارة بوجه خاص المتمثلة في الصيد بواسطة جرف الأسماك من قاع البحار. وتستلزم هذه التقنية، التي تستخدم على نحو متزايد في أعالي البحار حينما تنضب مصائد الأسماك الساحلية، سحب المعدات الثقيلة على طول قاع البحار، مما يؤدي إلى التدمير الكامل للمجتمعات المرجانية والإسفنجية الثابتة والمجتمعات ذات الصلة التي استغرقت قرونا لكي تتطور. ونحن أصحاب ثقافة تتألف من صائدي الأسماك ونجد هذه الممارسة غير مقبولة. ونظرا لأننا شاركنا مع زملائنا في منطقة المحيط الهادئ في القضاء على الصيد بالشباك العائمة قبل بضع سنوات، فإننا الآن نناشد العالم أن ينضم إلينا في إعلان وقف اختياري بشأن الصيد في الأعماق بالشباك المخروطية قبل أن تحدث هذه الممارسة أي مزيد من الضرر الذي لا يمكن علاجه.

وفي الشهر الماضي، انشأ انضمام بالاو إلى مجموعة الدول الآسيوية أكبر مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة. كما أن هناك مسألتين جوهريتين تشملان منطقتنا الآسيوية وتحظيان بأهمية عالمية كبيرة.

أولا، لكي تكون الأمم المتحدة فعالة في كفالة السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن تمثل جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، في مداولاتها. وينبغي ألا تستمر جمهورية الصين في تايوان بعد الآن على هامش أهم منظمة دولية. وينبغي أن يطبق مبدأ الشمولية حتى يجلب ٢٣ مليون شخص من سكان تايوان مواهبهم وطاقتهم ومواقفهم الديمقراطية المبدئية إلى منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة وبرامجها، مما يساعد بالتالي سائر العالم على متابعة جدول أعمالنا المشترك.

ثانيا، وكذلك سعيا وراء أكثر الوسائل فعالية لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة، تناشد بالاو الأمم المتحدة أن تصلح مجلس الأمن لكي يبرز واقع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين حتى تشارك البلدان التي تضطلع بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين دائما في اتخاذ القرار في مجلس الأمن. وتؤمن بالاو بأنه ينبغي توسيع مجلس الأمن ليشمل بلدانا إضافية نامية ومتقدمة النمو بوصفها أعضاء جددا، وبأن السجل الممتاز لإسهام اليابان يشكل أساسا صلبا لتولي اليابان مقعدا دائما في مجلس الأمن. وما فتئت اليابان رائدا في المبادرات الدولية للعديد من الأعوام، ولذلك تتخذ بالاو هذا الموقف القوي.

إن جزءا كبيرا من بياني يركّز اليوم على التهديدات الهائلة للدول الجزرية الضعيفة مثل بالاو. ونتفق مع معالي الأمين العام، الذي لاحظ في تعليقاته الاستهلالية أمام الجزء الرفيع المستوى للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أن ”الاهتمام السياسي الرفيع المستوى تم تحويله عن التنمية المستدامة بالتركيز مؤخرا على الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والحرب في العراق“. ولكن بالاو تدرك أيضا أنه لا بد من دحر آفة الإرهاب العالمي وعنفها غير الأخلاقي المرتكب ضد الأشخاص الأبرياء. ونعتز بأبنائنا وبناتنا الذين يخدمون في جيش الولايات المتحدة. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، جاد أحد هؤلاء الأبناء، وهو جندي من مشاة البحرية كان يقاتل جنبا إلى جنب مع قوات التحالف في العراق، بروحه، وهو أول مواطن من بالاو قتل في مكافحة الإرهاب العالمي. إن قواتنا صغيرة في عددها ولكنها، مثل العريف نغيرميدول، كبيرة بولائها والتزامها ومثلها العليا. وينبغي ألا يخطئ أحد بشأن ذلك الأمر.

وتشعر بالاو بالامتنان للولايات المتحدة على السماح لنا بتحقيق استقلالنا وبالانضمام من ثم إلى المجتمع

الدولي سعيا لتحقيق السلام العالمي. وبالرغم من ذلك، فإن المطلوب إيجاد جدول أعمال دولي متوازن يشمل تركيزا قويا على التنمية المستدامة إذا أريد لبالاو أن تحقق قدرا من الاعتماد الاقتصادي على الذات، وإذا أريد للعالم كما نعرفه أن يبقى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس الجمهورية ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة ساندرا بيرانتوزي، نائبة رئيس الجمهورية ووزيرة الصحة في بالاو، من المنصة.

خطاب سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو.

اصطُحب سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، لي عظيم الشرف أن أرحب بسمو الأمير ألبرت، وليّ عهد إمارة موناكو، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

وليّ العهد ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف كبير لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة هذه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وهو انتخاب يمنح أفريقيا رئاستها العاشرة للجمعية. إن جمهورية غابون حظيت إذا من المجتمع الدولي بالاعتراف الذي تستحقه، والبلدان الناطقة باللغة الفرنسية مغتبطة إذ ترى احد أبنائنا بالذات يقود مناقشاتنا. فلتطمئنوا إلى أن وفد موناكو، الذي أترأسه، سيساندكم بشكل كامل في مهمتكم السامية في خدمة السلام والتنمية. كما أود أن أشيد بالأمين العام على شجاعته والتزامه الثابت بتحقيق السلام.

قبل وقت طويل، بدأت منظمتنا عملية تفكير خلال الإصلاحات المطلوب إجراؤها لتحسين عمل المنظمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ رئيس الجمعية المنتهية ولايته، السيد جوليان هنت، على عمله خلال الدورة الثامنة والخمسين؛ فقد مكنت مثابرته من اعتماد تدابير جديدة لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وبينما نرحب بهذا التقدم، نعلم أننا لا بد أن نستمر على ذلك الطريق.

إن التفاني في سبيل الديمقراطية وسيادة القانون، والثقة الثابتة في فضائل النهج المتعدد الأطراف، واحترام اختلافاتنا أمور تسمح لنا بالمضي قدما بروح من التوافق وبالاستمرار في تكييف المنظمة من أجل التصدي لتحديات زماننا. ومن الحيوي أن تزود المنظمة بالوسائل اللازمة لكي تستجيب على نحو أفضل لتوقعات شعوب العالم.

ولهذا السبب تدعم الإمارة المبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المنظمة، وخاصة الأساليب المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وسيعزز توسيع المجلس، في المقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، قدراته على الإسهام في الأهداف الأساسية لصون السلام بتوفير تمثيل أكثر إنصافا للمناطق المتنوعة التي تشكل المجتمع الدولي.

لقد أبرز مرة أخرى المؤتمر الدولي الخامس عشر لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي عقد في تايلند، في تموز/يوليه الماضي، التدمير الذي يسببه هذا الوباء المروع فضلا عن عواقبه الاجتماعية المدمرة. بيد أن المؤتمر أظهر أيضا أنه يمكننا، حينما توافق المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني على العمل معا، أن نكافح هذه الآفة بشكل أكثر فعالية. وفي ذلك الكفاح، فإن دور النساء جوهري. وفي بلدي، أنشأت سمو الأميرة ستيفان، شقيقتي، رابطة موناكو لمكافحة الإيدز وهي ترأسها. وتقدم الرابطة

الدعم المادي للمصابين بالإيدز وأسرهم بينما تشجع برامج توفير المعلومات والوقاية.

ومن جانبي، أعربت عن الرغبة في أن يشارك جميع أطفال الإمارة في الاحتفال بيوم عالمي للأطفال الذين يتموا من جراء الإيدز، بغية إبداء تضامنهم مع هؤلاء الأطفال المعرضين للخطر الذين يمكن أن يبلغ عددهم ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠١٠.

ومرة أخرى هذا العام، ما انفك بلدي يسهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو الصندوق الذي أنشئ في أعقاب الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، وهي أول دورة تكرس للمرض. ودأبنا على تقديم دعم منتظم لأنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ إنشائه، ويسرني أن أعلن أن الإمارة قررت أن تعزز تعاونها المالي مع البرنامج. ونأمل أن يتيح لنا إنشاء صندوق تعجيل تقديم المساعدة في إطار البرنامج المشترك تلبية الاحتياجات المعينة التي تحددها الدول المتلقية للعون بالذات. وعملياً، نحن مقتنعون بضرورة أن تعزز الدول قدراتها من حيث تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية والمرافق الصحية الملائمة، من جهة، ومواصلة حملات التوعية والإعلام، من جهة أخرى.

وبناء على مبادرة صاحب السمو الأمير، والدي، ما فتئت إمارة موناكو تعرب عن تضامنها مع السكان الأشد تخلفاً. ونحن نتشاطر مع زعماء العالم شواغلهم فيما يتعلق بالأثر السلبي لتفشي الفقر المدقع على الأمن الدولي.

وعليه، سوف ندرس بكل العناية الممكنة إقامة شراكة عالمية جديدة تستهدف القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كمتابعة للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمر مونتيري.

لقد أصبح الإرهاب، للأسف، واقعاً يومياً، ويشهد على ذلك، في جملة أمور، المأساة التي وقعت فصولها في بيسلان، والتي نراها جميعاً مقيتة. ولا بد أن يظل عزمنا على مكافحتها ثابتاً، ولهذا السبب، نرحب بإنشاء إدارة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وفي هذا الإطار، يعد التعاون الدولي عنصراً أساسياً للعمل الفعال. ولا ينبغي لأي دولة، أياً كان حجمها، أن تكون حلقة ضعيفة قد تعرض الجهود التي نبذلها معاً للخطر.

ولذلك، تعتزم الإمارة الاضطلاع بدورها في المعركة التي تخوضها منظمتنا ضد الإرهاب. وعليه، فقد أصبحت موناكو طرفاً في جميع الاتفاقيات الاثنتي عشرة التي تستهدف القضاء على الإرهاب الدولي، كما اعتمدت تدابير ملائمة وأدمجتها في تشريعاتها الداخلية بغية تنفيذها.

ولكن المعركة ضد الإرهاب تتطلب أيضاً أن نعمل بشكل مثالي من حيث احترامنا لحقوق الإنسان. ولذلك، تبذل الإمارة كل جهد ممكن لضمان تلك الحقوق على أرضها؛ ومن هنا، كان انضمامها الوشيك إلى الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

إن عدد اللاجئين والمشردين، الذين يترحون داخل بلدانهم، ما فتئ يزداد، ولا يمكن أن نكتفي في استجابتنا إزاء المعاناة التي لا تطاق لأولئك البشر على الاستنكار المعنوي. وكما يحدث في أي حالة من الحالات الطارئة الملحة والمعقدة، فإن المدنيين والفئات المستضعفة من بين الأهداف التي ينالها الضرر وأسوأ الانتهاكات. والمأساة الإنسانية التي تستمر وقائعها تحت أنظارنا في دارفور تبين مرة أخرى كم هي قاصرة قدراتنا على إنفاذ الاحترام لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

واستجابة للنداء الذي وجهه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين خلال الدورة الاستثنائية للجمعية

العامة المعنية بالأطفال، والمعقودة في عام ٢٠٠٢، قررت سلطات موناكو توجيه إسهامها التقليدي للمكتب لصالح التعليم الابتدائي للأطفال اللاجئين. ونأمل أن نوفر لأولئك الأطفال، الذين حُرموا بغتة من عالمهم، بديلاً لبيئتهم التعليمية التقليدية، من خلال إتاحة الفرصة لهم، حتى لو كانت ضئيلة، للنجاة من تلك الظروف البائسة للحياة اليومية التي يسيطر عليها الاضطراب وعذاب الحرمان من بيوتهم إلى الأبد.

إن الدفاع عن مصالح الأطفال كان أحد شواغلنا الرئيسية دائماً. وبغية بناء عالم جدير بالأطفال، تمشياً مع الالتزامات المتعهد بها خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، نظمت الرابطة العالمية لأصدقاء الطفل، التي تترأسها شقيقتي، سمو أميرة هانوفر، مائدة مستديرة حول هذا الموضوع في الإمارة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وللأسف، فإن الحاجة تزداد يوماً بعد يوم إلى تعزيز مجال القانون الدولي المكرس لضمان حقوق الطفل والتأكد من تنفيذ تلك القوانين بفعالية أكبر.

وعليه، ألا تتطلب تلك الجرائم النكراء استجابة قوية على نحو استثنائي؟ ألا ينبغي لنا أن نتأكد من أن أفظع الانتهاكات لحقوق الطفل لن تسقط بالتقادم؟ ألا نحتاج إلى توسيع الولايات القضائية الوطنية بحيث يتوفر لها اختصاص عالمي في ذلك المجال؟

إن إمارة موناكو تدعوكم إلى التفكير في هذه المسألة، أي أن نخطط لاعتماد صك قانوني يسمح، في هذا المجال، بالتصرف ضد الإفلات من العقاب الذي لا يزال متفشياً، فيما يتعلق بتجنيد الأطفال الجنود، والاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار المقيت الذي يكونون هم ضحاياه، وما ذلك إلا قليل من الأمثلة لتلك الجرائم النكراء.

لقد أكدت المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي مرة أخرى على ضرورة المسارعة بالتفكير في تلك الاعتبارات. فمن خلال إلغاء قانون سقوط الاتهام بالتقادم بالنسبة لتلك الجرائم الفظيعة، سنعزز منع تلك الجرائم، إلى جانب أداء واجبنا احتراماً لذكرى الضحايا. ومن خلال توسيع نطاق اختصاصات القضاء الوطني حتى لا تشكل الحدود عقبة أمام عملنا، سوف نتمكن بصورة أفضل من مسايرة التطور في شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تتحدى دولنا والنظام القانوني الذي تحاول إقامته.

وإنني أدرك تماماً أنه في ضوء الحالة الراهنة للقانون الدولي، فإن هذا الكفاح الأخلاقي أساساً لضمان احترام حقوق الطفل سيثير العديد من المصاعب القانونية. ولكن أليس من واجبنا أن نعمل إن لم يعد القانون ملائما لمواجهة تحديات عصرنا، فيما يوحد المجتمع الدولي صفوفه بوضوح من أجل وضع حد لتلك الممارسات التي نبغضها جميعاً؟

فلنتحلى بالشجاعة والبصيرة دفاعاً عن أنبل قضية – الدفاع عن الأبرياء. فلنستجب لنداء ألبرت أينشتاين الذي وجهه منذ عهد بعيد – لن يتقدم هذا العالم ما دام هناك أطفال بؤساء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر ولي عهد إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، من المنصة.

المناقشةالعامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تركيا.

السيد غول (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأتعهد بدعم وفدي الكامل لجهودكم. وأود أيضاً أن أثني على سلفكم، معالي السيد جوليان هنت، على رئاسته القديرة.

نحن زعماء العالم في وقت يشهد فيه كوكبنا مرحلة هامة من التكيف مع وقائع وفرص وتحديات جديدة.

وكما يردد الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، في مناسبات عديدة، فإننا نمتلك الآن الدراية لمواجهة شواغلنا المشتركة. ومؤتمر قمة الألفية، الذي كان أكبر تجمع لقادة العالم، قد خرج بوثيقة تاريخية – إعلان الألفية – الذي يرسم المسار السليم للبشرية في الألفية الجديدة.

ولئن كانت الأهداف التي حددها إعلان الألفية للبشرية أهداف طموحة، إلا أنه يمكن إنجازها. فالحد من الجوع والفقر المدقع، ونشر التعليم الأولي العام، ومكافحة الأمراض المعدية وخفض وفيات الأطفال في غضون ١٥ عاماً لا يزال من المهام العاجلة التي تنتظرنا.

إن التحديات الإنسانية والصراعات السياسية – العسكرية المزمنة ازدادت تفاقماً من خلال تهديدات جديدة وشاذة، مثل الإرهاب والعقاقير المخدرة والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والمشاكل البيئية.

ومن جهة أخرى، هناك العنصرية ومعاداة السامية والاتجاهات المتحيزة ضد المنتمين إلى ديانات وثقافات معينة، من بينها الإسلام، والخوف من الأجانب، وكلها تزيد من حدة تلك التهديدات. علاوة على ذلك، فإن احتياجات القارة الأفريقية الخاصة والملحة لا تزال تتطلب ردا جماعيا.

ينبغي تشجيع منظومة الأمم المتحدة على تكثيف دورها في معالجة هذه القضايا. وينبغي ألا تقوض الثقة في النظام الدولي والمؤسسات الدولية. ووجود أمم متحدة أكثر فعالية ومصداقية من شأنه أن يجعلها أكثر قدرة على التصدي لتحديات العصر المشتركة. وينبغي أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر توازنا؛ وفي الحقيقة، يجب أن يكون التمثيل في مجلس الأمن شاملا ومنصفا. وهذا من شأنه أن يزيد من شرعيته وكفاءته. وفي هذا المجال، أود أن أشيد بجهود الأمين العام.

العلاقة بين الحكم الرشيد والسلم والرخاء علاقة صحيحة محليا ودوليا. ولذلك، ينبغي أن يغطي جدول الأعمال العالمي للإصلاح جوانب الحياة المحلية والدولية. ولكل عضو في المجتمع الدولي مصلحة في تنفيذ جدول الأعمال هذا، وتقع على عاتقه مسؤولية تجاه تنفيذه.

من جانبنا، قامت حكومتي، التي تعي تماما هذه العلاقة، بتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة في السنتين الماضيتين. وبالتالي، قمنا بتحسين وتعميق ديمقراطيتنا وعززنا إدارة مسؤولة وشفافة وتتسم بالكفاءة، وأقمنا مجتمعا مدنيا ديناميكيا يدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد ألهمتنا في تحركنا الإصلاحي توقعات شعبنا، وكذلك معايير الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وأنا أعتز بأن مراقبين عديدين، في الشرق والغرب على حد سواء، رأوا في تجربتنا تجسيدا كاملا للحداثة والتقدم والهوية والتقاليد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد ترشح تركيا لمقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن أثناء الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠. فعلى الرغم من مساهمات تركيا الكبيرة في السلم والأمن، فإنها لم تكن عضوا في مجلس الأمن لما يزيد على نصف قرن تقريبا. ولذلك، فإننا نتوقع صوابا دعم الجمعية العامة لترشيحنا.

ترشحنا لمقعد غير دائم العضوية يتسق مع الجهود الكبيرة التي تبذلها تركيا لتأمين السلم والاستقرار والأمن في منطقتها وما ورائها. وتبرز تركيا في الأنشطة الإنسانية، من

فلسطين إلى دارفور. وما فتئنا نسهم بأعداد متزايدة في بعثات حفظ السلام الدولية التي تتوزع جغرافيا من البوسنة إلى أفغانستان.

لتركيا مركز فريد بوصفها العضو الوحيد من منظمة المؤتمر الإسلامي المرشح أيضا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وهذا المركز يمكننا من تيسير التفاعل والحوار بين العالم الإسلامي والغرب.

لقد حققت تركيا إنجازات عديدة تصب في مصلحتها في عملية المساعدة على تهيئة بيئة مواتية للتنمية والاستقرار والتقدم في منطقتنا وما ورائها. والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي وميثاق الاستقرار إلا أمثلة جيدة على ذلك.

اتخذت حكومتي تجاه الشؤون العالمية نهجا سلميا يهدف إلى حل المشاكل. وبالنسبة لمسألة قبرص المزمنة، قدمت حكومتي دعما كاملا لبعثة المساعي الحميدة التي أرسلها الأمين العام كوفي عنان، وتعاونّا معه تعاونا وثيقا. وكانت خطة الأمين العام للتسوية نتيجة لمفاوضات جدية بين الطرفين استمرت أربع سنوات. وقد أُجريت المفاوضات على أساس شراكة جديدة ثنائية المنطقة بحكومة اتحادية ودولتين مؤسستين. وقد أُجري استفتاءان منفصلان على الخطة، بموافقة جميع الأطراف المعنية مسبقا. وقد قبل القبارصة الأتراك خطة عنان بأغلبية ساحقة، ولكن زعامة القبارصة الأتراك اختارت رفضها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا).

أشعر بأسف عميق لضياع فرصة حل مشكلة قبرص التي طال أمدها. ونتيجة لذلك، ضاعت فرصة لإعطاء مصداقية جديدة للأمم المتحدة. واختفى أيضا مصدر محتمل لإلهام صانعي السلام في مكان آخر، في الشرق الأوسط أو القوقاز.

في التقرير الذي قدمه الأمين العام لمجلس الأمن، قال بوضوح إن الاستفتاءين أحدثا تغييرا جذريا في الحالة في الجزيرة. وأكد، مرة أخرى، وجود شعبين متساويين وأكد حق كل منهما في أن يقرر مصيره على حِدة.

ودعا الأمين العام أيضا أعضاء مجلس الأمن إلى

”أن يتقدموا الدول الأخرى في السعي إلى التعاون على الصعيد الثنائي وعلى صعيد الهيئات الدولية من أجل القضاء على القيود والحواجز غير الضرورية التي من شأنها أن تعزل القبارصة الأتراك وتعرقل تنميتهم“. (S/2004/437، الصفحة ٢)

لا تزال تركيا ملتزمة بتسوية دائمة في قبرص. وقد انقضت خمسة أشهر منذ أن صوت القبارصة الأتراك بشجاعة لصالح خطة الأمم المتحدة، مستجيبين بذلك لدعوة المجتمع الدولي. إلا أنهم لم يكافأوا بعد على إعرابهم عن رغبتهم في إعادة توحيد الجزيرة. ونحث مجلس الأمن على أن يتجاوب مع دعوة الأمين العام. ونناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا اتخاذ إجراءات ملموسة، على الصعيد الثنائي، لوضع نهاية لعزلة ومعاقبة شعب الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وقد أيدت تركيا بقوة، وستواصل تأييد، الحفاظ على السلم والاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

ويسرنا أن نلاحظ أنه تحقق قدر كبير من التقدم في هذه المنطقة بفضل الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي ودول البلقان نفسها.

تركيا مصممة على الحفاظ على المناخ البناء والمبشر بالخير في علاقاتنا مع اليونان. ونأمل أن يستمر تحسن

العلاقات الثنائية في الفترة القادمة. وتعاوننا الواسع النطاق يتسع في كل ميدان. فهذا سييسر تسوية جميع القضايا المعلقة. وسيسفر أيضا عن مناخ تعاون مفيد للبلدين، ومفيد أيضا للسلام والاستقرار والأمن في المنطقة ككل.

وتعتقد تركيا أنه حان الوقت للبدء في اتخاذ إجراءات ملموسة للتخلص من الصراعات القائمة ''المجمدة'' في جنوب القوقاز، مثل الصراعات في ناغورني - كراباخ وأبخازيا وجنوب أُوسيتيا. وبوصفنا بلدا مجاورا، نسهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقق الاستقرار والرخاء في تلك المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، ما فتئنا نشجع جميع الأطراف المعنية ونعمل في نفس الوقت على تيسير عملية الحوار المستمرة. نأمل أن يتم التغلب على الصراع في أبخازيا وعلى المشاكل في جنوب أُوسيتيا بوسائل سلمية في إطار وحدة أراضي جورجيا وسيادتها.

تدعم حكومتي التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع في ناغورني - كراباخ على أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ووحدة أراضي أذربيجان وعلاقات حسن الجوار. ونتوقع من حكومة أرمينيا أن تمتثل امتثالا كاملا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة للتوصل لحل.

مشكلة الشرق الأوسط والحالة في العراق وفي أفغانستان هي الصراعات الكبرى المسؤولة عن تعقيد مشكلة عدم الاستقرار في العالم وتؤدي إلى عواقب وخيمة تزداد تفاقما.

خارطة الطريق هي الإطار الوحيد المتاح للتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. وقد عرضت تركيا بالفعل مساهمتها النشطة لتنفيذ خارطة الطريق، مستفيدة من العلاقات التقليدية مع الطرفين. وندعم أيضا كل جهد يُستهل ويُنسق في هذا الإطار.

نحن نضم صوتنا إلى النداء الذي وجهته اللجنة الرباعية. فاستئناف عملية المفاوضات بين الطرفين ينبغي أن يظل الهدف الرئيسي للجهود الحالية. ومن المهم أيضا أن يستوفي كل جانب من الجانبين معايير الأداء التي حُددت له في خارطة الطريق. يجب أن تتوقف الهجمات الإرهابية ضد الشعب الإسرائيلي. وكذلك يجب أن يتوقف التدمير المتعمد لحياة الفلسطينيين وممتلكاتهم. ويجب النهوض بعملية إصلاح المؤسسات الفلسطينية. ويجب أن تتوقف فورا أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. ويجب احترام فتوى محكمة العدل الدولية ويتعين تحسين ظروف عيش الفلسطينيين بسرعة.

وستكون أية تسوية غير كاملة ما لم يُحرز تقدم على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري واللبناني.

تركز حكومتي على المساهمة في تحسين الحالة في العراق. ونحن ممتنون للموارد الضخمة والجهود السياسية التي عبأتها حكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لإعادة تأهيل وإعمار العراق. ويحدونا أمل صادق أن تسفر هذه الجهود عن النتائج المرجوة قريبا. بيد أن الصعوبات الإنسانية والسياسية والأمنية التي يواجهها الشعب العراقي لا تزال يضر بعضها ببعض. وغني عن القول إن التطورات في العراق تؤثر أيضا على بلدي وتسبب معاناة لشعبي، فبينما نحن بلد مجاور، فإن معظم احتياجات العراق الإنسانية تورد من خلال تركيا.

التحول في العراق لا يتعلق بمصير الدولة العراقية فقط. إنه يتعلق بمستقبل السلام والرخاء في المنطقة ككل وما بعدها. وهذا هو ما يحفز تركيا على تقديم دعم قوي لعراق موحد وديمقراطي ولا تُمس وحدة أراضيه - عراق يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه. وينبغي تحقيق ذلك بمشاركة ودعم كاملين من الشعب العراقي ككل، وبدون هذه المشاركة والدعم لا يمكن تحقيق ذلك. ومن شأن زيادة

مشاركة الأمم المتحدة تيسير هذه المهمة. كما أن سلسلة اجتماعات البلدان المجاورة، التي استهلتها تركيا، أداة قيمة يتعين أن تأخذ في الحسبان. ففي نهاية المطاف، نجاح العراق نجاح لنا جميعا، كما أن فشله سيكون أيضا فشلا لنا جميعا. وستستمر تركيا من جانبها في تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية المؤقتة لتمهيد الطريق أمام العودة إلى وضع طبيعي وأمام الديمقراطية.

وسيستمر دعم تركيا التقليدي للشعب الأفغاني. فإقامة نظام آمن ومستقر وديمقراطي في أفغانستان مهمة ملحة أخرى. ولتحرير ذلك البلد من الإرهاب والتطرف والمخدرات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي. وينبغي أن نعمل جميعا لجعل الانتخابات القادمة خطوة مهمة نحو تحقيق تلك الغايات.

يتفق جميعا على أنه لا يوجد ما يبرر الإرهاب. ولا يمكنه أبدا الادعاء لأنه يحترم أي دين أو قومية أو قضية. فقتل الناس الأبرياء تعسفا، سواء كان في نيويورك أو اسطنبول أو بغداد أو بيسلان أو في أي مكان آخر، جريمة ضد الإنسانية. ونحن ندين هذه الأعمال الوحشية الإرهابية بأقوى العبارات.

وتركيا، بوصفها بلدا عانى طويلا من الإرهاب، تدعو إلى زيادة تكثيف التعاون المتعدد الأطراف. ومنظومة الأمم المتحدة منبر هام في هذا المجال، ونقدم دعمنا الكامل للجهود التي تبذل تحت رعايتها.

ونؤمن أيضا إيمانا قويا بالحاجة الملحة لتقوية نظم مراقبة أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. وسنواصل تقديم الدعم للعمل المستمر بغرض الامتثال الكامل للصكوك القانونية في هذا الميدان. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وسيلة مهمة لتعزيز السلم والأمن في العالم وفي جميع المناطق، بما فيها الشرق الأوسط.

وتركيا مصممة على استخدام كل جهد وكل وسيلة تحت تصرفها لتعزيز السلم والاستقرار في منطقتها المحيطة بها مباشرة وما وراءها. وسنحاول استخدام نفوذ علاقاتنا المتعددة الأبعاد وعلاقاتنا الراسخة الجذور لتحقيق هذا الهدف. وسنظل ملتزمين بقوة بترجمة الصلاحية العالمية للقيم والمبادئ النبيلة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة إلى واقع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بنيتا فيريرو – وولدنر، وزيرة خارجية جمهورية النمسا.

السيدة فيريرو – وولدنر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة للسيد جان بينغ على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وبوسعه أن يتأكد من أن النمسا ستقدم له الدعم الكامل في أداء مهمته الهامة.

أؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به وزير خارجية هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، والذي أعرب فيه عن موقف الاتحاد الأوروبي من شتى التحديات العالمية والإقليمية التي نواجهها اليوم. وأود أن أؤكد على بضع نقاط إضافية من منظورنا.

على مدى السنوات القليلة الماضية، تعين علينا أن نعيد تقييم مفاهيم بيئتنا الأمنية الوطنية والدولية. فمع ظهور تهديدات جديدة ومعقدة، لا سيما الإرهاب بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل، يواجه المجتمع الدولي تحديات لم يسبق لها مثيل ويتعين عليه أن يتصدى لها بوسائل مشروعة. فقد شهدنا مؤخرا الهجوم الإرهابي المروع على أطفال المدارس الأبرياء في بيسلان. وكان هذا آخر هجوم من سلسلة كاملة من الهجمات البشعة التي استهدفت الأبرياء في جميع أنحاء العالم.

النمسا ملتزمة بتعاون كامل مع الدول الأخرى ومع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، وتعمل على تشجيع اتخاذ الأمم المتحدة إجراء كامل النطاق ضد الإرهاب. وفي فيينا، يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرعه المعني بالوقاية من الإرهاب مساهمة هامة بتقديم المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ التشريعات الوطنية التي طلبها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي بناء قدراتها الوطنية على أن تفعل ذلك.

والنمسا على اقتناع بأن تعددية الأطراف الفعالة القائمة على أساس سيادة القانون هي وحدها التي تكفل التصدي للتحديات الجديدة والمعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وندعم جهود المجموعة الرباعية في عملية السلام في الشرق الأوسط، ونحث إسرائيل والفلسطينيين على تنفيذ التزاماتهم. وتبقى خارطة الطريق السبيل الوحيد نحو تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي يفضي إلى قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن الأمم المتحدة تواصل اضطلاعها بدور رئيسي في جنوب شرقي أوروبا، لا سيما في كوسوفو. ونرحب بتعيين السيد سورن جيسن – بيترسن مؤخرا ممثلا خاصا في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، وفي إطار الاتحاد الأوروبي، قدمت بلدان الشراكة الإقليمية – بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا وبلدي النمسا – مقترحات ملموسة فيما يتعلق بالأمن، والتنمية الاقتصادية، وتطبيق اللامركزية، وحماية الأقليات، وحماية المواقع الدينية. ونحن واثقون من أن بإمكانها المساهمة في إحراز التقدم في كوسوفو.

إن الجهود الدولية والإقليمية ضرورية إذا أردنا احتواء وحل مختلف الصراعات في المناطق الأخرى من العالم. والحالة المأساوية في دارفور تؤكد على الحاجة إلى تنسيق أفضل للجهود الدولية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى. وعلينا أن نفحص فحصا دقيقا نتائج البعثة التي يقوم بها حاليا في دارفور المستشار الخاص الجديد المعني بمنع الإبادة الجماعية والمفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتلك البعثات والآليات تشكل بحق الأدوات التي تحتاج إليها الأمم المتحدة إذا ما أرادت مواجهة الأزمات الجديدة بفعالية. إن تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ستقلل من فرصة تحول المنازعات داخل المجتمعات وفيما بين الدول إلى صراعات عنيفة. وبغية أن تكون الأمم المتحدة طرفا ذا مصداقية، يجب أن تُعطى الإطار المؤسسي الضروري لوضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة في كل مراحل الصراع.

لذلك رحبت النمسا بدعوة الأمين العام للإصلاح، لا سيما مبادرته بإنشاء فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى وتكليفه باقتراح تدابير محددة للتجديد المؤسسي بحلول نهاية السنة. وقد أسعدني أن ألتقي بأعضاء الفريق عندما عقد اجتماعه في النمسا في وقت سابق من هذا العام.

وأحد البنود المدرجة في جدول أعمال الفريق هو إصلاح مجلس الأمن. وإن النمسا، مثل العديد من البلدان الأخرى، قلقة بشأن الفجوة المتنامية بين التكوين الحالي للمجلس من ناحية، والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتغير لأسرة الأمم من ناحية أخرى.

ومن الضروري توسيع عضوية مجلس الأمن وتحقيق الموازنة فيه، وكذلك زيادة شفافيته. وحتى يشعر كل الناس بأن قرارات المجلس هي قراراتهم، يجب كفالة أن يصبح مجلس الأمن الجهاز الذي يعبر بصدق عن تنوع ثقافات العالم

ومناطقه عبر تمثيل أفضل لمناطق مثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن رأيي الشخصي، كما تعلمون سيدي، هو أنه ينبغي للاتحاد الأوروبي في الأمد الطويل، أن يكون له أيضا تمثيل في مجلس الأمن. وقد بينت خلال المناقشة العامة في العام الماضي، أن من شأن ذلك أن يكون النتيجة المنطقية للاندماج الأوروبي المتزايد في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

لقد ظلت الأمم المتحدة في صميم سياسة النمسا الخارجية منذ أصبحنا عضوا بعد أن استعدنا استقلالنا التام عام ١٩٥٥. وقد دعمنا دائما بقوة مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، ولا نزال ملتزمين بأهداف الميثاق.

وتشعر النمسا بالشرف والفخر لاستضافة أحد مقار الأمم المتحدة. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لافتتاح مركز فيينا الدولي، موطن العديد من مؤسسات الأمم المتحدة. إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي؛ وعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن التعاون الإنمائي؛ والكفاح ضد ما يسمى المجتمع غير المتمدن عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تساهم كلها مساهمة كبيرة في جهود المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة للعالم.

وبنفس روح الالتزام التام والصادق للأمم المتحدة، أود أن أذكّر بأن النمسا مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وترشيحنا الذي أعلن قبل ما يزيد على خمس سنوات - في عام ١٩٩٩ - قائم على أساس رغبتنا في المساهمة بصورة نشيطة وبناءة في صون السلام والأمن الدوليين. إننا ندرك تماما عبء المسؤولية التي تترتب على عضوية مجلس الأمن ونحن مستعدون لتحملها.

لقد سعت النمسا، طيلة السنوات الخمسين الماضية، إلى المساهمة بصورة فعالة في عمل الأمم المتحدة، لا سيما في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية ونزع السلاح والقانون الدولي. ونحن مساهمون كبار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكنا من بين أكبر البلدان الأوروبية المساهمة بقوات. ومنذ عام ١٩٦٣ خدم أكثر من ٥٠ ٠٠٠ نمساوي في أكثر من ٥٠ بعثة تابعة للأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم.

والأمن، كما نراه، يعني أمن الإنسان. وهو ذلك النوع من الأمن الذي يتطلع إليه كل بني البشر، ومن بينهم الملايين من المدنيين في جميع أجزاء العالم المتضررة بالصراع المسلح - غالبيتهم من النساء والأطفال - و٤٠ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. إن أمن الإنسان يتعدى مفهوم التهديدات الشديدة والتهديدات السهلة. وإذا نظرنا إلى تلك التهديدات بأعين البشر المعنيين، يصبح من الواضح للأفراد المبتلين أن تلك التهديدات - الحرب أو الجوع أو الإرهاب أو المرض المميت - تحرمهم من أمنهم.

وتتشرف النمسا بأن تترأس المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الذي يعقد في نيروبي في وقت لاحق من هذا العام، حيث سيرسم المجتمع الدولي الطريق لحل مشكلة الألغام الأرضية في السنوات القادمة. إن اتفاقية حظر الألغام أصبحت مثالا حقيقيا على نهج متعدد الأطراف ناجح وفعال لمواجهة مشكلة عالمية. وأحث كل الدول على المشاركة في مؤتمر قمة نيروبي على أعلى مستوى ممكن.

وبصفتنا عضوا في شبكة الأمن الإنساني، نتعاون مع آخرين لتعزيز الأمن الإنساني في العالم. ومن باب الاستشهاد بمثال ملموس، اتخذت النمسا – إلى جانب سلوفينيا والأردن – زمام المبادرة بإقامة وتمويل مشروع لمساعدة الأطفال المصابين في العراق. وإنني على اقتناع بأن تطبيق مفهوم أمني إنساني في مواجهة المشاكل الدولية لديه إمكانية منع اندلاع الصراعات أو حسم الصراعات الدائرة، وتعزيز السلام والتنمية.

ونحن بحاجة أيضا إلى أن نمعن التفكير في أفضل السبل لكفالة احترام حقوق الإنسان أثناء الصراع، وكيفية إدماج حقوق الإنسان في السياسات الوقائية، وكيفية رسم استراتيجيات ما بعد الصراع المرجح أن تحقق مصالحة دائمة وتبني أساسا ثابتا لسيادة القانون والحكم الصالح. وفي ذلك الصدد، يشكل التثقيف في مجال حقوق الإنسان عنصرا مهما في التوصل إلى جذور الصراع والخروج من الحلقة المفرغة لانتهاكات حقوق الإنسان. لقد هزّ العنف بين الجماعات العرقية والطوائف الدينية البلدان في أرجاء الأرض. ومما يؤدي بصفة خاصة إلى إشعال فتيل الصراع عدم الالتفات إلى احتياجات الأقليات وحقوقها. وما زالت محاولاتنا لتوفير الحماية لحقوق الأقليات ضرورية إلى حد بعيد، وذلك لأسباب ليس أقلها ضمان ألا يتكرر حدوث التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية بعد الآن. ونعلم أن الأمين العام لديه شعور قوي للغاية بضرورة العمل السريع للحيلولة دون ارتكاب أشد الجرائم فظاعة. وأتفق معه في شواغله.

والحكومة النمساوية مقتنعة بأن معالجة الأسباب الجذرية للصراع مسؤولية لا مفر منها تقع على عاتق الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ومن بين العناصر التي تؤدي لاندلاع الصراعات سواء داخل البلدان أو بين الدول تفشي الفقر وعدم المساواة والتنافس على الموارد الشحيحة والتدهور البيئي وانتشار الأمراض المعدية، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على الصعيد العالمي.

وتركز السياسة الإنمائية النمساوية تركيزا خاصا على الحد من الفقر وصون السلام وحماية البيئة. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن النمسا قد زادت ما تقدمه من معونة إنمائية بما نسبته ٣٥ في المائة هذا العام. وفي مجال البيئة والطاقة المستدامة، أنشأنا المنتدى العالمي المعني بالطاقة المستدامة، الذي يرمي إلى توفير إمكانيات الحصول على الطاقة لسكان البلدان النامية، وعملنا على تعزيزه. ونحن نعتبر بعض المسائل من قبيل تغيّر المناخ، وتناقص التنوع البيولوجي، وأشكال التدهور البيئي الأخرى، جوانب ضرورية من برنامجنا الأمني الشامل.

ولعلي في الختام أسلط الضوء على مسألة اتخذها الأمين العام محورا لخطابه أمام الجمعية العامة. إن الضمان الرئيسي لإيجاد السلام والأمن وصونهما في العالم كان وسيظل يتمثل في وجود نظام دولي قائم على سيادة القانون. وكانت تلك ذات الفكرة التي أرادها مؤسسو الأمم المتحدة.

وأعرب عن ترحيبي بصفة خاصة بالتعهد الذي قطعه الأمين العام منذ يومين بأن يجعل إحدى أولوياته خلال الفترة المتبقية من ولايته عمل الأمم المتحدة على تعزيز سيادة القانون والعدالة خلال المرحلة الانتقالية في المجتمعات التي تعاني من الصراع أو الخارجة من صراع. ويتسم النظام الدولي المستند إلى سيادة القانون بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة.

من هذا المنطلق أود أن أعلن اليوم أني قد بدأت حوارا بشأن دور مجلس الأمن ووظيفته في تقرير النظام الدولي المستند إلى قواعد. وكخطوة أولى، سوف نعقد في تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا لفريق من الخبراء القانونيين

الدوليين خلال أسبوع القانون الدولي في المقر يضطلع بتحليل اتجاه مجلس الأمن المتزايد إلى التشريع.

إن هذا آخر خطاب ألقيه بوصفي وزيرا لخارجية النمسا. فقد عُيّنت كما تعلمون مفوضا للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية ولسياسة الجوار الأوروبية. وسوف تتيح لي هذه الوظيفة بالطبع البقاء على اتصال وثيق مع كثير من المندوبين في الجمعية العامة ومع الأمم المتحدة. وأود لذلك أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لأشكر جميع زملائي، وأعضاء الوفود، وبصفة خاصة الأمانة العامة، التي كان لي شخصيا شرف العمل بها، على الدعم الذي قُدّم لي ولمعاونيّ هنا في نيويورك على مدى السنوات الماضية. وأعرب بشكل خاص وحار عن امتناني واحترامي للأمين العام كوفي عنان. كما أود أن أقدم لرئيس الجمعية أفضل تمنياتي بأن تكون الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة موفّقة وبنّاءة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أخاطب الجمعية اليوم في أيام عصيبة يمر بها بلدي، الذي ما زال يذرف الدمع فيه من فقدوا أطفالهم وأحباءهم خلال الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في مدينة بيسلان الروسية. وأود من هذا المنبر أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب من جديد عن امتناني لكل من أبدوا التضامن مع روسيا في هذه الأيام الأليمة. ونتوجه بالشكر الخاص للدول والمنظمات الدولية التي مدت يد العون للضحايا وللأسر الثكلى ولجميع من عانوا من جراء هذا الهجوم الوحشي.

وأخاطب الجمعية أيضا في لحظة الحقيقة، التي لا يمكن أن يبقى فيها أدنى شك في الطابع الحقيقي للإرهاب الدولي والتحدي الذي أعلنه على المجتمع العالمي. فقد وضع الإرهابيون أنفسهم نهائيا بأعمالهم التي يرتكبونها في جميع أنحاء العالم في مواجهة مع البشرية المتحضرة. بل إنهم في الواقع ينتهكون عن علم جميع معايير الأخلاق الإنسانية باتخاذهم القتل الجماعي للناس غاية في حد ذاته.

لقد انتهت روسيا إلى استنتاجات قاسية. وقد أعرب عنها رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير ف. بوتين في الخطابين اللذين ألقاهما يومي ٤ و ١٣ أيلول/سبتمبر. فلن نسمح لأي شخص بالتعدي على سيادة دولتنا. وسنقوم في إصرار بتعزيز وحدة البلد وشعبه من أجل مكافحة الإرهاب وضمان حياة آمنة وكريمة لمواطنينا، في ظل الحرية والديمقراطية.

وسوف يجري تنفيذ التدابير التي أعلن عنها الرئيس الروسي تحقيقا لهذه الأهداف بالاستناد إلى دستور بلدنا، وسنواصل الدفاع عن مصالحنا المشروعة في أرجاء العالم، لا عن طريق المواجهة، ولكن عن طريق الحوار المنصف والتعاون والشراكة. علاوة على ذلك، أصبح الاستعداد للتعاون المخلص في الاشتراك على محاربة الإرهاب دون ازدواجية في المعايير أحد المحكات الرئيسية في علاقاتنا مع جميع الدول دون استثناء.

ولا بد لنا من الدخول في مرحلة ذات نوعية جديدة وناقدة في أنشطة الائتلاف المناهض للإرهاب. وقد برهنت جلسة مجلس الأمن يوم ١ أيلول/سبتمبر على الإصرار القوي من جانب المجتمع الدولي على مواصلة الحرب التي يشنها على الإرهاب بشكل متسق. ومن المهم الآن أن يتحول هذا الالتزام بأسرع ما يمكن إلى إجراءات عملية.

ففي خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ وقوع الهجمات الإرهابية في مدينتي نيويورك وواشنطن، تم عمل الكثير لإيجاد شراكة فعالة في هذا المجال. بيد أن ما أنجز غير كاف على الإطلاق بالمقارنة بحجم الخطر الماثل. ومن المهم

أن نستقي العبر من الخبرة المكتسبة وأن نخلص إلى استنتاجات بشأن المستقبل.

أولا، يشهد الطابع العالمي للتهديد الإرهابي بأن الأمن في عالم اليوم كل لا يتجزأ. وعليه، فلا شيء سوى المسؤولية الجماعية يمكن أن يجعل العالم آمنا. ويجب أن توحد الحرب على الإرهاب الدول بدلامن أن تجعلها تناصب بعضها العداء. فلن نستطيع التعامل مع هذا الشر إلا على أساس متعدد الأطراف، بضم جهودنا إلى جهود بعض والعمل بروح من التضامن. وترى روسيا، كما أعلن الرئيس بوتين، أن الهدف المتمثل في تعزيز الائتلاف المناهض للإرهاب واحد من أكثر المهام التي تواجهنا أهمية.

وينبغي التشديد هنا بصفة خاصة على تكثيف التعاون بين دوائر خدماتنا الخاصة التي نحن مقتنعون بوجوب النهوض بها إلى مستوى نوعي جديد من الثقة والعمل المنسق.

ثانيا، إن وجود استراتيجية واضحة وإطار قانوني مقبول بوجه عام هما الشرطان المسبقان للنجاح في مكافحة الإرهاب. ويتجسد هذا الإطار في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. غير أنه يلزم الآن بذل جهود إضافية. وهذه الجهود تشمل إجراء التعديلات الضرورية على التشريعات الوطنية، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمناهضة الإرهاب، والانتهاء من وضع الصكوك القانونية الدولية الجديدة لمكافحة الإرهاب.

ففي هذه الظروف التي يعلن فيها الإرهاب الدولي الحرب على حضارتنا برمتها، يكتسب تصميم الدول على استعمال حقها في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة أهمية خاصة. والقانون الدولي بطبيعة الحال ليس عقيدة جامدة لا تقبل التعديل. والحرب على الإرهاب تقتضي تطويره وتحسينه.

ثالثا، حان الوقت لنبذ الازدواجية في المعايير بصفة نهائية حين يتعلق الأمر بالإرهاب، بغض النظر عن الشعارات التي قد يستتر وراءها. والذين ذبحوا الأطفال في بيسلان وخطفوا طائرات لمهاجمة أمريكا هُم أشخاص من نفس النوع.

إن إيواء الإرهابيين وأتباعهم ورعاتهم يقوض الوحدة والثقة المتبادلة بين الذين يشكلون جزءا من جبهة مكافحة الإرهاب، ويعطي مبررا لأعمال الإرهابيين ويشجعهم في الواقع على ارتكاب جرائم مماثلة في بلدان أخرى. وأذكّر بأن قرارات الأمم المتحدة تطالب الدول التي تمنح اللجوء السياسي بأن تفحص بعناية السجلات الشخصية لكل فرد للتأكد من أنه غير مرتبط بالإرهاب. ومحاولات استخدام الحرب على الإرهاب في ألاعيب جغرافية سياسية هي محاولات خطيرة وتضر فاعليها.

رابعا، إن الهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا بمنتهى الوحشية تثبت الحاجة إلى ضمانات يُعول عليها لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل. وروسيا مستعدة لأوثق نوع من الشراكة الدولية في ذلك المجال. ولقد كان بلدنا أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويشارك بلدنا في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وفي تقديم خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المعنية بعدم الانتشار. وتلك المبادرات تكاملية ومصاغة لزيادة فعالية نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة عشية انعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥.

خامسا، يزداد الاتجار بالمخدرات ارتباطا بالإرهاب. ولقد حاز تدفق المخدرات من أفغانستان على اهتمام عالمي. إن تنفيذ مجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال إنفاذ القانون داخل حدود ذلك البلد وخارجها هو

الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويكمن أحد العناصر الرئيسية لتلك الاستراتيجية في تعزيز الأحزمة الأمنية القائمة لمكافحة المخدرات وإقامة أحزمة جديدة منها.

إن روسيا تقدم إسهاما هاما في السعي إلى حل مشكلة المخدرات، بما في ذلك تدابير قانونية وسياسية وتنفيذية محددة ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونحن على استعداد لتنسيق الأعمال مع حكومة أفغانستان ومع القوات المتعددة الجنسيات وقوات التحالف العاملة في ذلك البلد.

سادسا، ليس للإرهاب الدولي جنسية ولا دين. وفي الواقع، إن الدين والثقافة الوطنية هما تحديدا اللذان يحتاجان اليوم أكثر من أي وقت مضى الحماية من الأثر المدمر للتطرف من أي نوع كان. وهناك حاجة إلى إجراء حوار قائم على الاحترام بين مختلف الأديان والحضارات. وروسيا، المنفتحة على الغرب والشرق معا، مستعدة لأداء دورها في تلك العملية، التي يُقصد بها منع حدوث انشقاق حضاري.

والمهمة الأخرى الملحة اليوم هي إنقاذ الآثار الدينية والثقافية في العالم من هجمات المتطرفين. ونرى أنه من الضروري إقامة التعاون في ذلك المجال بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). والإخفاق في العمل هنا – وكذلك الوقوف موقف المتفرج الصامت إزاء تدنيس نصب تذكارية لأبطال وضحايا الحرب العالمية الثانية ومحاولات رد الاعتبار إلى فاشيين – لا يمكن أن يفيد سوى الراغبين في التحريض على نزعات التطرف في المجتمع.

سابعا، تعتقد روسيا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مفصليا في توحيد جهود المجتمع الدولي في حربه على الإرهاب. وبوصف بلدنا رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، فإنه يعتزم الإسهام بقوة في الإسراع بإصلاح تلك اللجنة. ونقترح وضع مشروع قرار لمجلس الأمن يضمن للجنة عملا أكثر فعالية، وذلك حتى تحدد في الوقت المناسب نقاط ضعف شبكة مكافحة الإرهاب وتزيد التعاون العملي بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

إن مؤتمر قمة رابطة الدول المستقلة، الذي عُقد مؤخرا في أستانة، كازاخستان، قد أكد مجددا القدرة القوية الكامنة في هياكل الرابطة الإقليمية في شتى المجالات، من أنشطة مكافحة الإرهاب وضمان الأمن الجماعي إلى تكثيف التكامل الاقتصادي.

ومن المؤكد أنه في عالم يتزايد ترابطه لا يمكن النظر في الحرب على الإرهاب بمعزل عن مسائل أخرى ملحة تواجهها البشرية. وهذا أمر ذو أهمية خاصة لتسوية الصراعات، التي ما فتئت لعقود تزعزع استقرار الأوضاع على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويجب على الجمعية العامة، من خلال قراراتها، أن تشجع على تحقيق تسوية في الشرق الأوسط على أساس التزامات تعهدت بها الأطراف في إطار خارطة الطريق. وبالأمس، تكلم الوسطاء الدوليون في المجموعة الرباعية بصراحة من أجل تحقيق ذلك.

إن الحالة في العراق مصدر قلق بالغ. وروسيا مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة لتحقيق تسوية سياسية تهدف إلى الحفاظ على سلامة أراضي العراق وضمان سيادته السياسية وانتعاشه الديمقراطي الحقيقي بعد الحرب. والسعي إلى المصالحة الوطنية في العراق له أهمية رئيسية؛ وهنا يمكن مساعدة العراقيين من خلال عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع القوى السياسية العراقية الرئيسية، والدول الصديقة، وأعضاء مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمات أخرى.

ويجب أن نبقى يقظين بالنسبة لكوسوفو، التي هي بؤرة توتر خطيرة. ولا يوجد مجال هنا للرضا الذاتي. فلا بد أن نعمل على ضمان تطبيق معايير حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية المعترف بها عالميا في المنطقة. كما أننا بحاجة إلى الاستخدام الكامل للآليات الموجودة لتسوية الصراعات في رابطة الدول المستقلة.

إن توطيد قدرة المجتمع الدولي على صنع السلام أمر حاسم في التغلب على الأزمات الإقليمية. والاستجابة الجماعية للأزمات الإنسانية، خاصة أزمات القارة الأفريقية، مع الامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة والتحلي بروح الشراكة مع الهياكل الإقليمية، من شأنها أن تقطع الشك باليقين في أن الميثاق ما زال أساسا عالميا للحل الفعال لمثل هذه المشاكل.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل صب اهتمامها على تهديدات عالمية أخرى للأمن والتنمية المستدامة أيضا. وهي تشمل القضاء على الفقر والأمية بوصفهما تربة خصبة للتطرف. وتقدم بلادي سنويا ١ ٠٠٠ منحة دراسية لطلاب من بلدان أفريقية. وأسهمت روسيا بمبلغ ٧,٥ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وقدمت مساعدة إنسانية ثنائية إلى عدد من البلدان الأفريقية.

ومن بين التحديات والتهديدات إيجاد طرق لسد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وما فتئت روسيا تقدم إسهامها في هذا الشأن؛ فبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ ألغت ديون بلدان أفريقية تساوي ١١,٢ بليون دولار.

والتحدي الآخر هو ضمان الأمن البيئي. وهنا أود أن أؤكد أنه وفقا لقرار الرئيس فلاديمير بوتين، نحن ننظر جديا في المصادقة على بروتوكول كيوتو.

وتشمل التحديات أيضا منع تحويل الفضاء الخارجي إلى مسرح للمواجهة المسلحة. فنحن والصين ندعو إلى إبرام اتفاق شامل لهذا الغرض. ونطالب جميع البلدان الحائزة على قدرات في مجال الفضاء بالانضمام إلى تلك المبادرة. كما توجد حاجة متزايدة إلى أن تضع الأمم المتحدة اتفاقية معنية بقانون الفضاء الخارجي.

وهناك أيضا التحدي المتمثل في مكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من أجل كفالة أمن وكرامة الفرد. وينبغي للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وغيرها من المنظمات ألا تظل تتفرج بسلبية عندما تكون هناك في بعض البلدان شريحة كبيرة من السكان المحرومين من الجنسية، وبالتالي من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

وبمبادرة من روسيا، اتخذت الجمعية العامة، في دورتيها السابعة والخمسين والثامنة والخمسين، القرارين ٥٧/١٤٥ و ٥٨/١٦، على التوالي، بشأن وضع نهج شامل، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة. ويتضمن القراران مبادئ توجيهية محددة لتقريب المجتمع الدولي إلى نموذج أمني يتصدى للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

تلك هي الخطوط التي يهتدي بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام، في تنظيم عمله. ونأمل أن تمهد توصياته الطريق لتعزيز حقيقي لفعالية الأمم المتحدة. في الوقت ذاته، ينبغي أن يقوم إصلاح المنظمة، خاصة مجلس الأمن، على أوسع اتفاق ممكن وينبغي ألا يتسبب بتنفير دول.

إن المجتمع الدولي يمر بفترة معقدة في إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية. ومن الواضح الآن أنها ستكون عملية طويلة الأجل ومستقبلها غير معروف، وهو مستقبل يصعب حتى الآن التكهن به. في الوقت ذاته، هناك زيادة هائلة في عدد المشاكل الجديدة غير المحلولة وتحديات جديدة

خطيرة للأمن وتنمية البشرية. وما زالت تعوزنا استراتيجية جماعية وآليات يمكن تطبيقها عالميا لمواجهة تلك التحديات. في الواقع علينا أن نستنبط الأمور باستمرار ونستعمل وسائل بديلة مؤقتة لضمان استقرار العالم.

ويطرح سؤال عما إذا كان ممكنا أن نجد أنفسنا قريبا في وضع تبدأ الأمور فيه بالخروج عن السيطرة. ألم يحن الوقت لكي يضطلع المجتمع الدولي بدور نشيط في التأثير على العمليات العالمية وفي اتخاذ إجراءات تستهدف إقامة عالم أكثر أمنا وعدلا؟ إن روسيا عازمة كل العزم على أن تبني بمعية بلدان أخرى مثل هذا النظام العالمي، وأن تتبوأ مكانتها المناسبة فيه بوصفها دولة حرة وديمقراطية.

قبل ما يزيد على نصف قرن، نحّى العالم المتحضر جانبا كل نزاعاته وخلافاته وعبأ جهوده للتصدي للتهديد المهلك المتمثل في الاستعباد النازي. إن العدو الذي يواجهنا اليوم ليس أقل خطرا ولا أقل قسوة. وتأمل روسيا بصدق أن تصبح الذكرى السنوية الستون الوشيكة لنهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة معلما تاريخيا على الطريق نحو نظام عالمي يرى فيه القرن الحادي والعشرون تحقيق مبادئ السلام والاستقرار والتنمية التي يقدسها ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل جاك سترو، وزير الدول للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أتقدم بتهانئي وتهانئ بلدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

قبل ثمانية عشر شهرا، واجهت الأمم المتحدة انقسامات هي الأخطر منذ أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢. لقد قلقنا جميعا إزاء ما إذا كانت القوة والوحدة اللتان بنيناهما منذ نهاية الحرب الباردة تستطيعان الاستمرار في البقاء.

ثم شاهدنا السنة الماضية، الأمين العام كوفي عنان يستوقفنا عند ما أسماه مفترق الطرق الذي أصبح الآن شهيرا. وفي غضون سنة منذ ذلك الحين، قررنا، بشكل غريزي تقريبا، أن نتبع توجيهات أميننا العام. إن هذه المنظمة لم تصب بالشلل، كما تنبأ البعض؛ بدلا من ذلك، أحسست بتصميم قوي وإن لم يتم الإفصاح عنه لجعل الأمم المتحدة تؤدي وظيفتها وتعمل بفعالية أكبر لإنجاز مهمتها المركزية: ضمان السلام في أنحاء العالم.

خلال الشهور الإثني عشر الماضية، تصدينا لأزمات جديدة مثل أزمة دارفور في السودان حيث حددنا مهمات واضحة سواء للحكومة السودانية أو لمجموعات المتمردين. ولقد واجهنا الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى؛ وعبأنا الدعم الدولي من أجل عراق جديد؛ وعالجنا قائمة طويلة من القضايا ذات الأهمية الكبرى التي نادرا ما تتلقى التغطية التي تستحق في وسائط الإعلام وهي – هايتي وجورجيا وتيمور – ليشتي وبوغنفيل والصحراء الغربية.

ولقد أظهرنا خلال ذلك وحدة الهدف التي تعد أحد أقوى الأسلحة التي في أيدينا لإيقاع الهزيمة بالشرور التي تصيب العالم حاليا. ولم يبق البحث عن توافق الآراء محصورا في مجلس الأمن.

إنني فخور لأنه بعد مجرد شهور قليلة من الأوقات العصيبة التي واجهناها في بداية السنة الماضية، عادت ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة للعمل معا، ولا تزال، بشأن الملف الإيراني المعروض على الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أدرك، بالطبع، خيبات الأمل التي نحس بها جميعا، ليس أقلها خيبة الأمل إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

حيث ما زال الطريق الواضح إلى السلام الذي وضعته خارطة الطريق وحظي بدعم مجلس الأمن بعيد المنال. لكن أثبتنا على العموم الإرادة في إنجاح العمل الجماعي بالرغم من أننا نعرف أيضا أننا نحتاج نمضي إلى أبعد من ذلك.

إننا نحتاج على وجه الخصوص إلى أن نصبح في وضع أفضل للتصدي للتهديدات التي تغيرت بشكل مأساوي منذ تأسيس الأمم المتحدة. وأكبر التهديدات لأمننا اليوم لا تأتي في أغلب الأحيان من دول أخرى ذات سيادة تؤدي عملها، وإنما من المنظمات الإرهابية ومن الدول المنهارة ومن الصدمات التي يصنعها الإنسان ضد بيئتنا، من قبيل تغير المناخ الذي يمكن أن يزيد من تفاقم فشل الدولة ويولد الاضطراب الداخلي.

ويعكف الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام على إعداد توصياته بشأن سبل التصدي لمختلف هذه التحديات. وينبغي لنا أن نتذكر في كل هذا أن لدينا امتيازا كبيرا. فبالرغم من أن مؤسسات الأمم المتحدة والنص التأسيسي لميثاقها لم يتغيرا تقريبا خلال ٦٠ سنة، إلا أنها ليست منظمة قدت من حجر، وإنما مجموعة من المؤسسات الحية القائمة على الإرادة المشتركة لجعل الأمن الجماعي يؤدي وظيفته. ولقد تكيفت الأمم المتحدة في الماضي – مع تطور حفظ السلام والتركيز أكثر على الحقوق الفردية ووضع أهداف عالمية للتنمية – وأنا واثق أنها تستطيع أن تتكيف في المستقبل.

التغيير المؤسسي جزء من هذا بطبيعة الحال. عند تأسيس الأمم المتحدة، كان ثُمن أعضائها يتوقعون أن يتم انتخابهم في مجلس الأمن مرة. وحاليا أصبحت هذه النسبة أقل من واحد إلى ثمانية عشر. إن المملكة المتحدة طالما ساندت قضية توسيع مجلس الأمن إلى ٢٤ عضوا وضم ألمانيا واليابان إلى الأعضاء الدائمين، وهما البلدان اللذان يساهمان معا بنسبة ٢٨ في المائة من موازنة الأمم المتحدة؛ والهند التي تمثل سدس سكان العالم أجمع؛ والبرازيل التي ضاعت منها العضوية الدائمة سنة ١٩٤٥.

لكن يجب ألا ننظر إلى توسيع مجلس الأمن أو أي تغيير مؤسسي آخر كدواء لكل الأمراض. إن أكبر حاجة لنا تتمثل في مواءمة فهمنا المشترك – مجموعة قوانين الأمم المتحدة إذا شئتم – وفعاليتها العملية بحيث نستطيع أن نتصدى بشكل أسرع وأشمل للتهديدات الجديدة في عصرنا.

دعوني أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تبدو لي ذات أهمية خاصة: أولا، يجب أن يكون نهجنا أوسع نطاقا ويجب أن يتصدى للأخطار التي تهدد أشد الناس ضعفا، ومن بينها الفقر والأمراض وتدهور البيئة؛ ثانيا، علينا أن نبني توافقا جديدا في الآراء عن طريق توسيع نطاق تحركنا الجماعي؛ وثالثا، علينا التصدي لخطر الإرهاب الذي يهددنا جميعا ويهدد كل شيء نناضل من أجله.

دعوني الآن أتناول هذه النقاط الثلاث، كل بدورها. أولا، ثمة حاجة إلى نهج أوسع نطاقا يتناول الطابع المعقد والمتشابك للأمن اليوم. ويتعين علينا، في هذا المقام، أن نعمل أكثر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، وخاصة في أفريقيا. فلا يمكننا الحصول على أمن من دون تنمية أو على تنمية من دون أمن.

وكما أكد الأمين العام في خطابه هذا الأسبوع، علينا أن نبذل جهدا أكبر لنرسخ حكم القانون والعدل، خاصة في البلدان الخارجة من صراعات. وستواصل المملكة المتحدة العمل وفقا لتقرير الأمين العام خلال رئاستها لمجلس الأمن الشهر المقبل.

كما يمكننا أن نستخدم الأمم المتحدة بشكل أفضل من أجل القبول برصد تنفيذ القواعد المقبولة عالميا للحكم الرشيد والمساعدة على تنفيذها.

وعلينا التحرك معا وبسرعة في موضوع تغير المناخ الذي ربما يعد أكبر تهديد بعيد المدى لعالمنا من حيث الاستقرار والأمن. وعلينا تنفيذ بروتوكول كيوتو وأنا أرحب كثيرا بما قاله زميلي، معالي سيرغي لافروف، عن هذا الموضوع اليوم، وأوافق على تخفيض الانبعاثات الغازية بعد عام ٢٠١٢.

نقطتي الثانية هي الحاجة إلى بناء توافق جديد في الآراء بشأن نطاق عملنا الجماعي. إننا جميعا نمثل دولا مستقلة وذات سيادة. ولكن عندما أسسنا الأمم المتحدة اعترفنا بأن السيادة أمانة بين يدي حكومة أي أمة: يجب أن تحترم لا أن يساء استعمالها سواء من الخارج أو الداخل.

لقد وضع الميثاق ترتيبات بحيث يمكن التصدي لإساءة المعاملة من الخارج عن طريق حق الدفاع عن النفس المتأصل المعترف به في المادة ٥١ من الميثاق. لكنه نص كذلك على أن أي إساءة معاملة من الداخل تهدد السلام يمكن وينبغي التصدي لها في مجلس الأمن وفقا للسلطات المنصوص عليها في المواد الأخرى من الفصل السابع والعديد من الاتفاقيات التي تم إبرامها داخل إطار الأمم المتحدة ومن بينها، على سبيل المثال، اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٨. نحن جميعا نقول إن العالم لا يمكنه بل ولا ينبغي له أن يغض الطرف بعد الآن عن أعمال وحشية لا توصف مثل الهولوكوست.

لكننا لم نكن دائما عند مستوى هذه التطلعات السامية، كما ذكرتنا بذلك المآسي التي حصلت في رواندا والبوسنة قبل عشر سنوات. واليوم علينا أن نعقد العزم على أن نفعل ذلك وعلى أن ننخرط في أوضاع تتصف بالكوارث الإنسانية أو الخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وأن نتحرك في مواجهة التهديدات الأخرى للسلام والأمن العالميين.

إن مبدأ عدم التدخل يجب تقييده بواجب توفير الحماية، وخاصة حيث تكون الحكومة مقصرة في هذا الواجب.

لذلك لا بد لنا، مثلاً، أن نكون مستعدين لدعم استخدام أكبر من قبل الأمين العام لسلطاته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، بغية استرعاء نظر مجلس الأمن إلى أي تهديدات للسلام. ولا بد أن تكون استجابتنا سريعة، لأن الوقاية أفضل كثيراً من العلاج. وعلينا أن ننظر في العمل بتعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية، كما نفعل مع الاتحاد الأفريقي في دارفور. ونحن بحاجة إلى مزيد من المناقشة بشأن المعايير التي تحدد متى ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل بقوة عسكرية في الظروف الطارئة. وعلينا أن نشارك بشكل أفضل على الأجل الطويل في البلدان التي تتعافى من الصراع، وأن ننسق جهودنا استجابة للأولويات المتفق عليها محلياً.

النقطة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها هي الحاجة الماسة إلى مكافحة الإرهاب العالمي، وهو تهديد موجه إلينا جميعاً. وإذا كنا قد تعلمنا شيئا خلال السنوات الثلاث منذ ١١ أيلول/سبتمبر، فهو أن الإرهاب الدولي لا يميز في اختياره لأهدافه ولا يعرف الرحمة في حقده. فقد مات مسيحيون ويهود وهندوس وبوذيون وسيخ ومسلمون وأناس لا دين لهم، وأتباع لكل الأديان ومن كل مشارب الرأي السياسي ومن لا انتماء سياسي لهم، كل هؤلاء ماتوا من خلال قنابل الإرهابيين وطلقات رصاصاتهم.

وقبل لحظات، قال صديقي سيرجي لافروف قولاً بليغاً فحدثنا عن الدموع التي لم تجف بعد حزناً على أحداث المجزرة البشعة في بيسلان والتي راح ضحيتها أطفال وأبرياء. وأقول لسيرجي: دموعكم هي دموعي؛ ودموع روسيا هي دموع العالم. ونحن جميعا نكافح ضد الإرهاب معاً.

واليوم نرى في العراق مرة أخرى عمق الهاوية التي تردى فيها الإرهابيون. فالسواد الأعظم من ضحايا الإرهاب في العراق من العراقيين. ونحن نقدم تعازينا إلى حكومة وشعب العراق وإلى أسر الضحايا. ولكن بعض ضحايا الإرهاب في العراق أجانب يساعدون العراقيين على بناء بلد أكثر استقراراً وازدهاراً. وأحد هؤلاء هو كينيث بيغلي، المهندس البريطاني الذي أخذه الإرهابيون رهينة، بعد أن قتلوا زميليه الأمريكيين بوحشية. إن أفكارنا وصلواتنا تذهب إلى أسر هؤلاء. وما زلنا نبذل قصارى جهدنا لضمان إطلاق سراح السيد بيغلي.

إنني أدرك – وكيف لي أن أنسى – أن الآراء اختلفت بالنسبة لصواب العمل العسكري الذي اتخذ في العراق منذ ١٨ شهراً. ولكن، أكاد أجزم بأنه ما من أمة تؤيد التمرد الإرهابي الذي يحدث هناك الآن. نحن نسلم جميعاً بأن ما يحاول الإرهابيون عمله في العراق هو هجوم على الشعب العراقي وعلى كل ما ترمز إليه هذه المنظمة. السلامة والأمن وحقوق الإنسان. علينا أن نعمل معاً لدحر الإرهابيين ومآربهم الآثمة.

إن تهديد الإرهاب يواجه الدول الديمقراطية التي تعمل بصورة جيدة بمعضلة كبرى، أي كيف نقاتل من لا يعترفون بأي قيمة من قيمنا في الوقت الذي نبقى مخلصين لتلك القيم. والتزاماتنا وفقاً للاتفاقيات الدولية تجسد العديد من تلك القيم والأهمية التي نوليها لها. ولكن، في الوقت نفسه، لا يمكن السماح لتلك الاتفاقيات بأن تحمي من يشتركون في أعمال الإرهاب. لقد وضعت تلك الاتفاقيات لحماية المواطنين من انتهاكات الدول، وليس من انتهاكات الإرهابيين.

واتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين تحمي من يخافون الملاحقة لأسباب وجيهة. وأنا فخور لأن المملكة المتحدة والعديد من الدول الأخرى قدمت تلك الحماية عندما وحيثما كان ذلك مطلوباً. ولكن، كما تنص اتفاقية ١٩٥١ ذاتها، فإن اللجوء ليس حقاً غير مشروط. فهو لا ينطبق على من ارتكبوا جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الجرائم الخطيرة؛ كما أنه لا ينطبق على المذنبين بارتكاب أعمال تتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد لنا ألا ننحدر إلى مستوى الإرهابيين – التعذيب أو إساءة المعاملة أو السجن دون مبرر – ولن يكون أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي طرفاً في إعادة المشتبه فيهم إلى تلك الأحوال أو مواجهة عقوبة الإعدام. ولكن، لا يسعنا أن نترك الإرهابيين يستغلون الحماية التي وضعت من أجل المضطهَدين، وليس من أجل المضطهِدين. وعليه، فإننا في المملكة المتحدة سنعمل بشكل وثيق مع روسيا بشأن مشروع قرارها الهام الذي ستقدمه إلى مجلس الأمن، للنظر في أفضل السبل الكفيلة بمنع من يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يدعمونها أو يمولونها من التستر وراء مركز اللاجئين الذي لا يحق لهم. وإلى جانب الاتحاد الروسي والشركاء الآخرين في مجلس الأمن، نود كذلك النظر في السبل التي تكفل التعجيل بتسليم أولئك الأفراد.

ونحن، الأمم المتحدة، بدأنا في العام الماضي ندلل على تصميم جديد على الوقوف معاً والقيام بعمل جماعي. وبعد عام من الآن، سنجتمع مرة أخرى هنا لاستعراض توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وكذلك استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد جدول أعمال الأمم المتحدة في العقد القادم. ورئاسة المملكة المتحدة لمجموعة الـ ٨ في العام القادم ستركز على مسألتي التغير المناخي وأفريقيا، حيث ستقدم اللجنة المستقلة المعنية بأفريقيا توصيات حول السبل الأمثل لدعم جدول الأعمال الأساسي للتغيير والتنمية الذي وضعته

أفريقيا نفسها من خلال مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ورئاستنا للاتحاد الأوروبي ستساعدنا في توجيه الجهود إلى خاتمة ناجحة في جولة الدوحة للتنمية، وبناء قدرات الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات.

لقد أصبح الأمن العالمي الآن، أكثر من أي وقت مضى، مسؤوليتنا المشتركة. وفي العام القادم، إذ نواصل التكيف في مواجهة التهديدات والتحديات الماثلة اليوم، علينا أن نجد تصميماً متجدداً وإرادة سياسية لتفعيل الأمن الجماعي. والمملكة المتحدة عاقدة العزم على أن تضطلع بدورها الكامل في ذلك المسعى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برايان كوين، وزير خارجية أيرلندا.

السيد كوين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد خاطبت الجمعية العامة لأول مرة في عام ٢٠٠٠. وكانت سنة الألفية وقتاً للأمل العظيم، الذي جسدته نتائج مؤتمر قمة الألفية، حيث تعهد زعماء العالم لشعوب كوكبنا ببداية جديدة يكون فيها فجر القرن الحادي والعشرين فراقاً للماضي، مع تقاسم جديد للأعباء، وتفان مشترك جديد من أجل السلام والتقدم الإنساني.

واليوم، فإن أضواء ذلك الفجر الجديد تخيم عليها السحب الداكنة للحرب والإرهاب والعنف العرقي واستمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان. وقبل اثني عشر شهراً، ومرة أخرى هذا الأسبوع، أشار الأمين العام إلى أن المنظمة تقف في مفترق طرق، وأن علينا أن نحدد الطريق الذي سنمضي فيه قدماً. لقد اضطَلع بالكثير من العمل منذ بيَّن الأمين العام ذلك التحدي. فالفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يعكف على إعداد تقريره. ويسعدني أن أذكر أن الاتحاد الأوروبي قدم دراسة مفصلة في إطار الفريق، تم إعدادها أثناء رئاسة أيرلندا للاتحاد مؤخراً. كما اتخذنا قراراً بإدماج مسألة تعددية الأطراف الفعالة في مناقشات الاتحاد مع المجموعات الإقليمية الأخرى.

ونحن نترقب تقرير الفريق والتوصيات التي سيقدمها الأمين العام بعد ذلك. وقد أعرب الأمين العام في خطابه يوم الثلاثاء عن الأمل في أن يكون رؤساء الدول والحكومات على استعداد لاتخاذ قرارات جريئة عندما يجتمعون في العام القادم لاستعراض التقدم المحرز بشأن إعلان الألفية. ولا بد لهم من ذلك، لأنه كلما طال التردد عند مفترق الطرق، ازدادت وعورة الطريق أمامنا.

ولا يسعنا أن نتحمل تأخير العمل. فالكثير والكثير من مواطني العالم يتساءلون عما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة، أو حتى عازمة، على منع نشوب الصراع وحماية الضعفاء من الظلم. كما أنهم يشعرون بإحباط متزايد إزاء المنظمة، التي إما أنها لا تستطيع أن تتخذ القرارات أو أن قراراتها تُهمَل بسبب الإفلات من العقاب. وهم يرون سياسات القاسم المشترك الأدنى هي التي تنفذ، وأن مشاريع القرارات القوية والمنطقية تُفَرّغ من أي معنى. إنهم يسمعون العبارات التي تشوه صورة الأمم المتحدة ممن يفاخرون بعزمهم على أن يضعوا المصالح الوطنية فوق كل الاعتبارات الأخرى. وهم يخشون أن المنظمة لم تعد تحركها عزيمة الآباء المؤسسين ومثاليتهم.

لقد حرص رئيس وزراء أيرلندا، برتي أهيرن، عندما خاطب الجمعية العامة في العام الماضي، على أن يبين مكمن الخطأ. إنه يكمن فينا نحن، أي حكومات الدول الأعضاء. إن لدينا أمينا عاما قويا ومحترما جدا هو كوفي عنان. ولدينا موظفون شجعان ومتفانون. وهناك كثيرون منهم عرضوا حياتهم للخطر من أجل المنظمة وما تمثله من قيم. وقد ضحّى بعضهم بحياته من أجلها. إن موظفي الأمم المتحدة جديرون بحماية أفضل في المستقبل.

لقد حان الوقت لكي تتخذ حكومات الدول الأعضاء الإجراءات المناسبة. ومن الضروري، كما ذكر الأمين العام، أن نتوصل إلى حلول مشتركة للمشاكل المشتركة. ويقتضي ذلك وجود إرادة سياسية وهياكل فعالة. ولا يكفي وجود أحدهما دون الآخر. والمطلب الأساسي هو وضع نظام أمني جماعي أكثر فعالية. ويقتضي هذا النظام توافر شرعية فريدة من هيئة فعالة مثل الأمم المتحدة وميثاقها.

ومن الواضح أن تكوين مجلس الأمن لم يعد يعكس بدقة حقائق الوضع الجغرافي السياسي في العالم. ومن وجهة نظر أيرلندا، فإن زيادة متواضعة ومتوازنة إقليميا في عضوية المجلس، الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، يمكن تبريرها. ومن شأن زيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس أن تعزز من شرعيته، وتزيد بالتالي، من فعاليته.

ولكن وجود مجلس أمن أكثر فعالية يحتاج إلى أكثر من مجرد تغيير الهياكل، بل ينبغي تعديل المواقف أيضا. إن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تتحمل المسؤولية عن تجاوز المصالح الوطنية والإقليمية والعمل في خدمة المصالح العريضة للبشرية قاطبة. هذا التزام يقع على عاتق كل عضو من أعضاء المجلس. ولكن هؤلاء الذين يصرون على الحصول على مراكز قيادية في العالم أو يتمنون ذلك – ولا ينقصنا وجود الكثير من هذا النوع من المرشحين – يتحملون مسؤولية خاصة عن العمل من أجل خدمة المصالح العالمية.

ووضع المصالح الوطنية في المقام الأول ليس بالرد الفعال على التحديات التي تواجهنا. ومن نافلة القول إن كوكبنا آخذ في التقلّص، ولكن هذا لن ينقص من الحقيقة في شئ. وبينما لا يزال معظمنا تراوده الآمال في أن نقوم يوما ما بتنظيم وحكم أنفسنا بأنفسنا، أساسا في إطار الدولة – الأمة، يجب علينا أن ندرك أن التطور التكنولوجي والتكامل الاقتصادي يعوقان فعالية الدولة – الأمة بوصفها حصنا دفاعيا.

ويجب استخدام القوة والنفوذ في خدمة مصالح المجتمع الدولي بأسره، بدلا من خدمة مصالح أنانية ضيقة الأفق وقصيرة الأجل. إن للدول والمناطق مصالح عريضة ومتنوعة، على كل من المستوى الفردي والجماعي. ولا بد أن يستوعب نظامنا هذه المصالح ويوفّق بينها، وإلا تحتم الانقسام بين من يفرضون الهيمنة ومن يقاومونها.

لقد حذّر الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، من أن العالم بعيد في أدائه عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على وجه الخصوص، تقع بلدان كثيرة في مصيدة الفقر وتواجه تحديات أعباء الديون الثقيلة التي لا تطاق، ويتفشى فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وغالبا ما يضاعف عدم الاستقرار من تلك الحالة.

وتدرك أيرلندا تماما الخطورة التي تواجهنا والمتمثلة في ندرة الموارد المالية المخصصة للتنمية، التي تقدر حاليا بخمسين بليون يورو في السنة. وأفضل وسيلة لسد هذه الثغرة أن تلتزم البلدان المانحة من جديد بالوصول إلى الرقم الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وما زالت حكومة أيرلندا ملتزمة بذلك الهدف. إن أيرلندا، التي زادت بدرجة كبيرة جدا من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها في السنوات الأخيرة، ستستمر في العمل بنشاط مع شركائها من البلدان النامية بهدف إقامة شراكة عالمية قوية من أجل التنمية.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الوسيلة التي تسمح بانتشال أفقر بلدان العالم من الفقر. وإقامة نظام تجاري دولي مفتوح يهدف إلى تيسير الاستثمارات، تمثل

جزءا لا يتجزأ من نظامنا المتعدد الأطراف، وتشكّل إمكانية الوصول إلى الأسواق عنصرا رئيسيا في سبيل تحقيق ذلك. وتقدّر بعض البلدان النامية أنه، في أحسن الأحوال، يمكن أن تساعد النتائج الناجحة لجولة الدوحة في انتشال أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة من الفقر المدقع. والتوصل إلى ترتيبات تجارية دولية أكثر عدلا أمر حتمي إذا أردنا التصدي لمشاكل التخلّف الإنمائي. إن أيرلندا وشركاءها في الاتحاد الأوروبي مصممون على ألا يقفوا عاجزين أمام الوصول بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في النهاية، إلى خاتمة ناجحة عن طريق إبرام اتفاق يلبي الشواغل الأساسية لجميع الأطراف.

خلال العام المنصرم، لاحظنا مرة أخرى أن فشل مؤسسات الدولة مصدر رئيسي للصراع وشقاء البشر. إن المسؤولية عن حماية الشعوب من الصراعات والآثار المترتبة عليها من الكوارث الإنسانية تقع أساسا على عاتق الحكومات المعنية. ومع ذلك، فقد ظهر جليا أن الأحداث التي تقع في بلد معيّن يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين وتنشر البؤس فيما أبعد من حدود ذلك البلد بكثير. وعندما لا تستطيع الحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع وقوع كارثة في بلدها، أو تكون غير راغبة في ذلك، أعتقد أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤوليات خاصة في مثل هذه الظروف.

وبات من الواضح بشكل متزايد أن عدم الاستقرار غالبا ما ينتج عن حالات يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان أو إنكار هذه الحقوق. وانتهاكات حقوق الإنسان تتأصل جذورها في الفقر والتخلّف الإنمائي. ومن جهة أخرى، فإن احترام حقوق الإنسان عنصر أساسي للحكم الرشيد، وينبغي أن يكون في لب الجهود المبذولة لمنع الصراعات وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع. وحاليا هناك ٤٠ في المائة من الصراعات التي كان يبدو أنها قد انتهت تندلع مرة أخرى في خلال خمس سنوات. ويجب حقا أن نعمل بشكل أفضل للتعرف في وقت أبكر على المشاكل التي قد تنشأ. ومن الضروري أن نضع أيضا السياسات ونقيم الهياكل الفعالة داخل إطار قانوني جديد قابل للإنفاذ.

ولذلك أمل أن يتناول الفريق الرفيع المستوى المسائل الخطيرة التي ترتبط بالتدخلات الدولية، وأن يقدم توصيات تتخذ أساسا للتوصل إلى توافق في الآراء. وتحدونا الثقة بأن تولي تلك التوصيات اهتماما وعناية كاملين للسياسات والهياكل اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتنا تجاه الدول والمجتمعات المعرضة لخطر عدم الاستقرار. ويجب أن تيسر تلك الهياكل توفير الارتباط المستدام مع تلك الدول، لضمان تلقيها أية مساعدة قد تحتاج إليها – سواء كانت سياسية أو إنسانية أو اقتصادية – كي تتجنب عدم الاستقرار أو العودة إلى الصراع. وفي التصدي لهذه المشاكل، على أساس تقرير الفريق الرفيع المستوى، دعونا لا نضحّي بالجوهر على حساب العملية.

وترحب أيرلندا بالدور المتزايد للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة الأزمات، تحت إشراف السلطة الشاملة لمجلس الأمن. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير الدور الذي يقوم به في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، بينما يدرك تماما الدور المركزي للأمم المتحدة وسلطتها. ويسرني أن أشير إلى أنه خلال فترة رئاسة أيرلندا الأخيرة للاتحاد الأوروبي، تم تحقيق تقدم هام في تنفيذ الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات. وفي حزيران/يونيه، خلال فترة رئاستنا للاتحاد الأوروبي، تم الاتفاق على أن يوفر الاتحاد الأوروبي قدرة للرد السريع يضعها تحت تصرف الأمم المتحدة. وسيبدأ تنفيذ هذا الاتفاق بصورة أولية في عام ٢٠٠٥، مع استكمال قوام القوة ليصل إلى ١ ٥٠٠ جندي يكونون جاهزين ومتوفرين بحلول عام ٢٠٠٧.

وقد كانت الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إدارة الأزمات، قيّمة بشكل خاص، وتستحق التأييد. ويعتبر انخراط الاتحاد الأفريقي في دارفور، حيث لديه الآن هناك ١٢٠ مراقبا وقوة حماية قوامها ٣٠٠ جندي، تطورا إيجابيا للغاية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تلك المشاركة بالكامل، بما في ذلك من خلال مرفق السلام في أفريقيا، الذي أنشئ أثناء فترة رئاسة أيرلندا الأخيرة للاتحاد. ويخطط الاتحاد الأفريقي لزيادة حجم الفرقة التي يحتفظ بها في السودان، حيث قُدّر أن هناك حاجة إلى ٠٠٠ ٥ جندي على الأقل لضمان بيئة آمنة للسكان في دارفور. والاتحاد الأوروبي على استعداد لزيادة دعمه للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي تبعا لذلك.

وأيا كانت طبيعة المشاكل السياسية التي يمكن أن تظهر في دارفور، فإن السكان هناك لم يستحقوا المعاناة من هذه المذابح ومن حالات الاغتصاب والمجاعة، أو رؤية قراهم ومحاصيلهم تُدمر ومواشيهم تسرق. وعندما بدأت الميليشيات التي لا ترحم في التعدي على السكان، تطلعوا عبثا إلى حكومتهم طلبا للحماية العادلة.

وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الأيرلندية – مثل ''غول'' و''كونسيرن آند تروكير'' – على استجابتها السريعة والسخية للأزمة الإنسانية في دارفور. كما لا بد أن نشيد بتفاني موظفي المعونة الإنسانية على ما يبذلونه من جهود.

ما زالت الاحتياجات الإنسانية لدارفور ضخمة. وأناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لسد النقص في التمويل اللازم. وهذا العام، أسهمت أيرلندا حتى الآن بحوالي ٦ ملايين يورو من قيمة المعونة التي توفرها الحكومة للمساعدة في الجهود الإنسانية التي تبذلها هناك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأيرلندية والمنظمات الدولية غير الحكومية. وقد تأثّر الشعب الأيرلندي تأثرا عميقا بمعاناة شعب دارفور، كان سخيا في تقديمه دعما ماليا إضافيا غير حكومي لجهود الإغاثة.

كما أود أن أشيد بالروح القيادية التي تحلى بها الأمين العام في تصميمه على ضرورة الحصول على رد مناسب من مجلس الأمن. وأرحب بقيام مجلس الأمن مؤخرا باتخاذ القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، رغم من أنه من المؤسف والمذهل للكثيرين أن القرار لم يحظ بالتأييد الإجماعي من أعضاء المجلس. وأرجو أن يتحد المجلس الآن من أجل السعي لتأكيد إرادته ووضع حد لهذه الحالة التي تعد وصمة على جبين البشرية.

إنني أحث السلطات في السودان على أن تفي، على وجه السرعة، بالالتزامات التي فرضها عليها مجلس الأمن. وينبغي لها أن تتعاون بشكل وثيق مع المراقبين الذين نشرهم الاتحاد الأفريقي. ويجب عليها ضمان إحكام السيطرة على جماعات الجنجويد المسلحة ونزع سلاحها وتقديم الأشخاص المسؤولين عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. كما أن على هذه السلطات ضمان استعادة حالة الأمن التي تمكن اللاجئين من العودة الطوعية إلى ديارهم. وأحث أيضا جميع الأطراف في محادثات أبوجا، بما فيها جماعات المتمردين، على إظهار المرونة وحسن النوايا من أجل حل المشاكل الأساسية في دارفور بالطرق السلمية.

ها نحن مرة أخرى نجتمع في قاعة الجمعية العامة في ظل شبح الإرهاب. والصور المروعة للأحداث التي وقعت مؤخرا في بيسلان قد أظهرت بشكل صارخ الإفلاس الأخلاقي للإرهاب. ومما جعل تلك الهجمات أكثر هولا أنها استهدفت الأطفال، بالإضافة إلى الصدمة اللاحقة التي سببتها لكل أطفال العالم، الذين شاهدوا على شاشات التلفزة جثث

أطفال بيسلان وأمهاتهم وقد تمزقت إلى أشلاء. وقد أكدت، إذا كان هناك حاجة إلى تأكيد، الواجب المطلق لكل دولة عضو في الأمم المتحدة بأن تتعاون بفعالية في ضبط ومقاضاة أولئك الذين يخططون ويوجهون وينفذون هذه الأعمال الإرهابية أو يمولونها ويقدمون لها التسهيلات.

إن أعمال الإرهاب تستحق الشجب دائما، والذين ينفذوها يتحملون المسؤولية عنها. وهذا صحيح مهما كانت العوامل والأسباب التي تؤدي لتنفيذها، كالصراعات القومية أو الأهلية، أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاهرة. ويجب علينا أن نواجه ونطارد الإرهابيين بكل تصميم عندما يختبرون عزيمتنا من خلال تنفيذ أعمال عنف شائنة ترمي إلى إرهاب الجمهور وجعلة يسلم برؤيتهم المشوهة للعالم. ولكننا أيضا ينبغي أن نكون أذكياء لكي ننتصر.

إن إمكانية هزيمة الإرهاب بالوسائل العسكرية والأمنية وحدها أمر نادر الحدوث، مع أنه من الواضح أن هذه الوسائل تعتبر عنصرا ضروريا في مكافحة الإرهاب. ومن الضروري في نفس الوقت معالجة الأسباب الأساسية للإرهاب. وقد أكدت هذه النقطة عندما خاطبت الجمعية العامة عقب الأحداث الفظيعة التي وقعت في ١١ أيلول/ سبتمبر، ولا أعتذر لأني أرددها هنا اليوم. ولكي لا يسيء أحد الفهم، أنا لا أقدم تبريرا للإهاب. فالإرهاب شرير. ولكني أعتقد اعتقادا راسخا أن الناس لا يولدون أشرارا. وفي مرحلة من حياتهم، يتسبب شيء ما، ربما يكون حدثا خاصا أو عملية تلقين أفكار معينة، في اعتناقهم الشر. والسعي إلى معالجة الأسباب الأساسية للإرهاب لا تعني التسامح معه، بل هي طريقة ذكية للتصدي له.

إن الإرهاب يضع أمام الاختبار أنظمة أمننا الوطني والجماعي، ولكنه يمثل أيضا اختبارا لمؤسساتنا، بما في ذلك نظام العدالة، وقوة قيمنا. وعندما نسعى لحماية أنفسنا، يجب أن نضمن بقاء تلك المؤسسات قوية، وألا ندع قيمنا الديمقراطية تتعرض للضرر، وألا يتعرض نظام العدالة للشبهات، وأن ندير كفاحنا في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي ولقواعد حقوق الإنسان. وإذا فشلنا في ذلك فإن أي نجاح نحرزه ضد الإرهابيين سيكون على حساب نمط حياتنا الذي نسعى إلى حمايته.

إن الناس في إسرائيل وفلسطين ما زالو يعانون من أعمال العنف غير المجدية والمفجعة في آن معا. والسبب الأساسي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو صراع على الأرض. ويجب اقتسام الأرض بموجب اتفاقات يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات بين طرفي الصراع. إن الاستمرار من جانب واحد في توسيع المستوطنات وبناء وصيانة الحاجز الفاصل في الضفة الغربية سيجعل تسوية الصراع أكثر صعوبة. ويحتاج المجتمع الدولي بأسره، وخاصة أصدقاء إسرائيل، إلى توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها بهذا المعنى إلى حكومة إسرائيل وشعبها.

إن أيرلندا تقر بحق وبمسؤولية الحكومة الإسرائيلية عمليا، في حماية شعبها، بما في ذلك، إن هي شاءت، إقامة سياج أمني على طول حدودها المعترف بها. ولكن تشييد السياج داخل الضفة الغربية يؤدي إلى فصل المجتمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن بعض ويحدث لها مشقات كبرى. وإنه أيضا يساعد على استدامة ما يسمى الحقائق على أرض الواقع، وسيزيد من صعوبة تحقيق تسوية نهائية. وقد قدمت فتوى محكمة العدل الدولية توجيهات واضحة بشأن السياج وينبغي دراستها بتمعن من قبل أولئك الذين تتعامل الفتوى مع سياساتهم وتصرفاتهم.

ويجب على السلطة الفلسطينية أيضا أن تتحمل مسؤولياتها بموجب خارطة الطريق على الرغم من الصعوبات التي تواجهها. فهناك حاجة إلى قيادة مسؤولة وفعالة.

إن أفضل سبيل أمام الشعب الفلسطيني لنيل سيادته هو استعادة الانضباط الوطني ورفض طريق العنف.

إن أيرلندا، ومعها شركاؤها في الاتحاد الأوروبي، ما زالت تؤمن بأن الطريق الوحيد لتحقيق التسوية الشاملة هو من خلال خطة الطريق الصادرة عن المجموعة الرباعية. وفي إعلان تولامور، الصادر أثناء رئاسة أيرلندا للاتحاد الأوروبي، التي انتهت مؤخرا، رحب وزراء الاتحاد بعزم رئيس الوزراء شارون المعلن بالانسحاب من غزة وأعربوا عن تقديرهم للزخم الذي يمكن أن يوفره الانسحاب لعملية السلام إذا ما استوفي شروطا معينة، بما في ذلك أن يتم في سياق تنفيذ خارطة الطريق.

ولذلك، أحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعاون الوثيق مع المجموعة الرباعية لكفالة أن يكون الانسحاب من غزة مصحوبا بالتولي الكامل والفعال للسلطة الفلسطينية لمسؤولياتها في المنطقة، ولضمان تطوير الزخم نحو التنفيذ الكامل لخارطة الطريق.

إن اعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وإنشاء الحكومة العراقية المؤقتة عقب ذلك، قد مثلا اتفاقا هاما وسط المجتمع الدولي بشأن أهمية إعادة بناء العراق. ومن الأمور الأساسية أن تتمكن الحكومة من المضي قدما في تأسيس ولاية ديمقراطية كاملة. ولكن الحالة الأمنية في العراق ما زالت مثار قلق شديد لنا جميعا، والتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة صعبة للغاية. ومن الضروري أن تتوقف أعمال العنف المهلكة التي تعرقل التنمية الطبيعية للبلد.

لقد ظلت أيرلندا دائما تعتبر دور الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق دورا محوريا. ولذلك، نرحب بعودة بعثة الأمم المتحدة المرتقبة. وستسعى أيرلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي من أجل كفالة توفير الأمن اللازم للبعثة لكي تتمكن من تنفيذ مهامها.

وتستمر الحكومتان البريطانية والأيرلندية في العمل بتعاون وثيق من أجل تثبيت السلام والاستقرار السياسي في أيرلندا الشمالية. ومنذ اتفاقية الجمعة الحزينة في عام ١٩٩٨، تم إحراز تقدم كبير في تحسين ظروف الحياة الاعتيادية في أيرلندا الشمالية. وفي رأينا أن أفضل وسيلة لمواصلة التقدم هي التنفيذ الكامل لاتفاقية الجمعة الحزينة.

إن انتخابات الجمعية الوطنية في أيرلندا الشمالية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر أعطت ولاية القيادة لحزب شين فين والحزب الديمقراطي الاتحادي في التجمعات الوطنية والاتحادية التابعة لهما. ومنذ ذلك الوقت دخلت الحكومتان في محادثات مكثفة مع جميع الأحزاب من أجل التوصل أخيرا إلى حل للمسائل الرئيسية المتعلقة بالثقة والتي حالت حتى الآن دون التحقيق الكامل للسلام والاستقرار السياسي في أيرلندا الشمالية. وتتضمن هذه المسائل الرئيسية إنهاء الأنشطة البرلمانية بكل أشكالها، واستكمال جمع أسلحة الجيش الجمهوري الأيرلندي، وتنفيذ الحكومة البريطانية برنامج التطبيع ونزع السلاح، وضمان أن يكون جهاز الشرطة الجديد مدعوما من قبل المجتمع، وحل المسائل المتصلة بنقل سلطات القضاء والشرطة، والحصول على التزامات من جميع الأطراف بالمشاركة الكاملة في مؤسسات الاتفاق.

وقد كانت تلك هي المسائل التي جرت معالجتها في المحادثات بين الحكومتين التي استمرت لفترة ثلاثة أيام في في ليدس كاسل في الأسبوع الماضي. وقد تم إحراز تقدم كبير في المحادثات حول المسائل البرلمانية ونقل السلطات. وكما قال رئيس الوزراء بلير بعد المحادثات، أصبح حل المسائل البرلمانية في متناول اليد، وستتبعها عملية نزع السلاح وفقا للإعلان المشترك بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم كبير بشأن مسائل الشرطة ونقل تلك السلطات إلى المؤسسات المنشأة في أيرلندا الشمالية.

وللأسف، لم يمكن التوصل إلى اتفاق بين الطرفين نفسيهما بشأن إجراءات عمل المؤسسات السياسية المنشأة بموجب الاتفاق. وتستمر المحادثات في بلفاست هذا الأسبوع لسبر إمكانية سد الفجوات القائمة بين مواقف الطرفين حول هذه المسائل. وهذه الفجوات ضيقة بحيث يمكن ويجب التغلب عليها في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، لاحظنا باهتمام ما قاله زعيم الحزب الديمقراطي الاتحادي، السيد إيان بيسلي، فور انتهاء المحادثات بأن هناك فرصة ذهبية سانحة لتحقيق مستقبل الاستقرار والسلام الكامل. ومن جانبنا، فإن الحكومة الأيرلندية منفتحة للنظر في إدخال تغييرات من شأنها تحسين عمل المؤسسات مع ضمان الامتثال الكامل للعناصر الأساسية للاتفاق، وقد قدمنا مقترحات في هذا الاتجاه. ولكني أعيد تأكيد ما أكده التيشوك [رئيس الحكومة] في نهاية الأسبوع الماضي على أن هذه التغييرات يجب ألا تخل بالتوازن الأساسي لاتفاق الجمعة الحزينة، وخاصة فيما يتعلق بالأحكام الأساسية حول تقاسم السلطة.

إن تسوية هذه المسائل المؤسسية ستمكِّن كلا الحكومتين من التقدم بصفقة شاملة توفر إطارا للاستقرار في أيرلندا الشمالية. وستكون مأساة لو أدى الإخفاق في سد الفجوات الباقية بشأن ذلك الأمر المؤسسي إلى إحباط هدف إزاحة مسألة الأسلحة من العمل السياسي في أيرلندا الشمالية. ولن يفهم الناس سبب الحرمان من تلك الجائزة التي طال انتظارها بسبب التردد في الاحتضان الكامل لهياكل الشراكة وتقاسم السلطة.

ومن ناحية أخرى، إذا أمكن حل تلك المسائل المؤسسية ثم تقديم اتفاق شامل، سوف نستطيع في نهاية المطاف تحرير سياسة الشراكة في أيرلندا الشمالية والسماح لساستها الملتزمين والموهوبين – من كل شرائح المجتمع – بالشروع جماعياً في أداء مهمة توفير حكم أفضل، واقتصاد مزدهر، ومجتمع عادل لكل الناس.

وسأختم من حيث بدأت، أي عند ضرورة إعادة تكريس أنفسنا لتنشيط منظمة الأمم المتحدة العظيمة هذه.

إن العام المقبل سيكون عاما يجب فيه اتخاذ قرارات هامة بشأن مستقبل الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى إعادة تكريس أنفسنا للمبادئ والمقاصد التي أُسست من أجلها هذه المنظمة. كما أننا بحاجة إلى استعادة الشعور بالطموح والمثالية الذي كان الضوء المنير للأمم المتحدة في بدايتها. وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى بناء منظمة مكرسة لتحقيق النتائج وتستطيع إثبات أن السياسة هي الوسيلة الأنجع لحل الصراع. فلنجعل عام ٢٠٠٥ العام الذي تُولد فيه الأمم المتحدة من جديد منظمة قوية وفعالة ومحترمة، كما شاء لها الآباء المؤسسون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد إسماعيل (السودان): السيد الرئيس، يسعدني كثيرا أن أتقدم إلى الرئيس بالتهنئة الأخوية الصادقة على انتخابه المستحق لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين. إن الجمعية العامة، في ظل القضايا التي سنبحثها خلال هذه الدورة والمهام الجسيمة التي نصبو إليها في العام القادم، لأحوج ما نكون إلى حنكته وخبرته اللتين خبرناهما في الساحة الأفريقية. كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد جوليان روبرت هنت، رئيس الدورة السابقة، على الجهود القيمة التي بذلها في تسيير أعمال الجمعية العامة. وأشكر كذلك السيد الأمين العام على قيادته لأعمال المنظمة.

كنت قد أبنت، في العام الماضي ومن هذا المنبر، أن المفاوضات بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

وتحت رئاسة كينيا الشقيقة، وبدعم إيجابي من شركاء الهيئة الحكومية الدولية، قد قطعت شوطا طويلا وأصبح السلام وشيكا. ويسعدني اليوم أن أبلغكم بأن الجولة الأخيرة من المفاوضات بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان أثمرت في الأسبوع الأول من حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بالتوقيع على ستة بروتوكولات. وقد عالجت هذه البروتوكولات قضايا الترتيبات الأمنية ووقف الأعمال العدائية وتقسيم الثروة والمشاركة في السلطة والنزاع في مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق وآبيي. وتم الاتفاق على عقد الجولة القادمة للمفاوضات في السابع من تشرين الأول/أكتوبر القادم لاستكمال التفاصيل وليتم التوقيع على اتفاق السلام الشامل خلال ما تبقى من هذا العام بإذن الله.

إن وقوفنا على أعتاب السلام يجعلنا أمام تحد جديد من أجل تجاوز خلافات الماضي والإقبال على إعادة البناء والتعمير والتركيز على التنمية لتمتين دعائم السلام والوحدة الوطنية القائمة على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. ومن أجل ذلك تعلن حكومة بلادي سعيها الجاد إلى إدارة حوار وطني مع كل القوى السياسية في الداخل والخارج لجعل السلام عقدا سياسيا وهدفا وطنيا يتم تحقيقه عبر ميثاق وطني جامع. ويسعدني أن أذكر هنا بأنه إضافة إلى منبري نيفاشا وأبوجا، بدأت حكومتي منبرا ثالثا في القاهرة تحت رعاية الحكومة المصرية للحوار مع فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض التي تتخذ من أسمرة مقرا لها.

إن الحرب، كما تعلمون، قد خلفت دمارا شاملا طال كل أوجه الحياة، وبالتالي فإن جهود الإعمار تبقى هي الأكثر صعوبة. وإننا إذ نعرب عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي على المساعدات الإنسانية التي قدمها خلال فترة الحرب، نناشده للمساهمة في إعادة الإعمار والبناء وتوفير مقومات العيش الكريم في المناطق التي امتدت إليها الحرب في جميع أنحاء السودان، والمساعدة في إعادة توطين النازحين واللاجئين، والمشاركة في مشروعات التنمية من أجل تعزيز السلام والاستقرار.

لم نكد نبلغ مشارف السلام في الجنوب، حتى فتحت علينا جبهة حرب جديدة في دارفور، بدأتها حركة التمرد التي تنتمي إلى بعض القبائل في دارفور بدعم وتأييد من قوى خارجية. ولم تقتصر حركة التمرد في حربها على الحكومة فحسب، بل تعدتها إلى إرهاب القبائل الأخرى التي رفضت الانضمام إلى التمرد الأمر الذي دفع هذه القبائل إلى تدريب وتسليح ميليشيات من أبنائها للدفاع عنها في وجه هجمات التمرد. كما أن استهداف حركة التمرد للمؤسسات الأمنية، تقتيلا وتدميرا أدى إلى انفلات مجموعات الإجرام من عصابات الجنجويد المنتشرة في أنحاء المنطقة وتلك التي كانت في السجون وظلت تعتدي على المدنيين ومؤسسات الدولة.

وتعود جذور المشكلة في دارفور إلى النزاعات التي كانت تنشب من حين إلى آخر في المجتمع القبلي في المنطقة، وهي نزاعات كانت تُحسم وفق الأعراف والآليات التقليدية لفض النزاعات. بيد أن النمو السكاني وتزايد الثروة الحيوانية مقابل تقلص موارد المياه ومساحات المراعي بسبب الجفاف والتصحر أديا إلى اشتداد حدة الصراع بين القبائل الرعوية والمزارعين. وتزامنت مع هذه الأوضاع المحلية عوامل إقليمية، أهمها تدفق الأسلحة ومحاولة بعض دول الجوار استغلال مناخ التوتر القبلي بالتحريض والتشجيع على العمل المسلح المناوئ للدولة ودعم بعض العناصر المتمردة بالتدريب والتسليح.

لقد تفجر الصراع الحالي في دارفور في آذار/مارس ٢٠٠٣، عندما بدأ المتمردون يثيرون الفتن والنعرات القبلية ويقومون بقطع الطرق ونهب المواشي واختطاف العاملين في الإغاثة الدولية كرهائن. وسعت الحكومة إلى إقناعهم بعدم

جدوى العمل المسلح، ولكنهم أصروا على الاستمرار في احتلال المدن والقرى وإرهاب القبائل لإجبارها على المشاركة في العمل المسلح، الأمر الذي حدا بتلك القبائل على حمل السلاح دفاعا عن النفس. وحينها اضطرت الحكومة إلى التدخل لبسط الأمن وفرض سيادة القانون وحماية الأبرياء ومنع نشوب حرب أهلية.

ونشأت عن هذا النزاع، الذي فُرض على الحكومة، أوضاع إنسانية بالغة التعقيد سارعت الدولة على إثرها إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها، فأرسلت المواد الإغاثية إلى دارفور، كما ألغت كل الإجراءات الإدارية والقانونية والفنية التي تؤدي إلى إعاقة تدفق الغوث الإنساني. كما تم السماح لكل منظمات الإغاثة بالدخول إلى دارفور دون تعطيل، وشمل ذلك اختصار الإجراءات وزمن الحصول على التأشيرات. وفي سبيل توفير الحماية لمعسكرات النازحين، نشرت الحكومة قوات من الشرطة، إلى جانب إعادة فتح النيابات التي دمرها المتمردون، وأضافت نيابات جديدة لتباشر مهامها، كما شرعت المحاكم في محاكمة كل من تمّ القبض عليه من المتهمين بانتهاك حقوق المواطنين.

وانطلاقا من حرص الحكومة على التعاون مع المجتمع الدولي، وقّعت على بيان مشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة يشمل حزمة من الإجراءات لمعالجة الأوضاع في دارفور، وتم تشكيل آلية مشتركة برئاستي شخصيا ورئاسة السيد يان برونك، الممثل الشخصي للأمين العام، تضطلع بمتابعة تنفيذ البيان المشترك.

من ناحية أخرى، قامت الحكومة، إيمانا بالتسوية السلمية كخيار استراتيجي، بادرت بالدخول في مفاوضات مع المتمردين تحت رعاية الرئيس التشادي إدريس دبي أفضت إلى اتفاق أبشي في عام ٢٠٠٣ الذي نقضه المتمردون لاحقا. إلا أن ذلك لم يثن عزيمة الحكومة في مواصلة مساعيها حتى يتم التوصل إلى اتفاق إنجمينا لوقف إطلاق النار. وشاركت الحكومة، اتساقا مع تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في الجولة الأولى للمفاوضات السياسية بأديس أبابا بوفد رفيع المستوى ومفوض تفويضا كاملا للتوصل إلى اتفاق سلام مع المتمردين بينما قاطع المتمردون تلك المحادثات.

وبينما كانت الحكومة تضاعف جهودها على مختلف الصعد السياسية والأمنية والإنسانية انطلاقا من مسؤوليتها تجاه شعبها، وتتعاون إلى أقصى مدى مع الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الأمين العام، صدر قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) في ٣٠ تموز/يوليه الماضي يمهل الحكومة شهرا واحدا فقط لمعالجة المشكلة ويهدد بفرض عقوبات. ومن المؤسف أن هذا القرار بعث برسالة خاطئة شجعت المتمردين على العزوف عن التفاوض بنية حسنة، إذ تمسكوا وبتعنت غريب بشروط تعجيزية أدت إلى انهيار مفاوضات أديس أبابا رغم الجهود الخارقة التي بذلها الاتحاد الأفريقي لإنقاذها.

ومهما يكن من عيوب هذا القرار ومجافاته للواقع فإن حكومة بلادي، وامتثالا للشرعية الدولية والتزاما بمسؤوليتها تجاه شعبها، ستواصل تنفيذ تعهداتها، ولن تترك حجرا إلا وتقلبه بحثا عن أقصر الطرق لعودة السلام والأمن والاستقرار في دارفور. وفي هذا السياق، وقعت الحكومة مع الأمم المتحدة على خطة عمل دارفور التي تضمنت إجراءات تفصيلية في مجالات العون الإنساني والأمن وتوفير الحماية للنازحين وضمان عودتهم الطوعية، فتم نشر المزيد من قوات الشرطة بالإقليم بلغ عددها حتى الآن ١٠ ٠٠٠ وتم التوقيع على اتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة يعنى بعودة النازحين.

وفي مجال التسوية السياسية، على الرغم مما أبداه المتمردون من تعنت وعدم جدية أديا إلى انهيار مفاوضات

أديس أبابا، استجابت الحكومة للدعوة الكريمة التي تلقتها من الرئيس النيجيري أوبا سانجو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وبعثت مرة أخرى بوفد رفيع المستوى إلى مفاوضات أبوجا في ٢٣ آب/أغسطس الماضي إيمانا منها بالتسوية السياسية كخيار استراتيجي. وتماما كما حدث في مفاوضات أديس أبابا، جاء القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي اعتمده مجلس الأمن يوم السبت الماضي حافزا آخر للمتمردين ورسالة خاطئة شجعتهم من جديد على التعنت الذي أفضى إلى تعثر المفاوضات كما تابعتم جميعا. إن القرار المذكور أغفل الجهود التي بذلتها حكومة بلادي لاحتواء الأزمة الإنسانية في دارفور، والتي ساهمت في الانفراج الكبير الذي شهدته الأوضاع على الأرض في دارفور. كما لم يكترث القرار لتنبيهات حكومتي من الآثار السلبية لأي إجراء قد يؤثر على الجهود المخلصة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة دارفور. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في تقديم العون للمحتاجين في دارفور، وندعوه في ذات الوقت إلى دعم وتعزيز مساعي الاتحاد الأفريقي والنأي عن كل ما من شأنه تعقيد الأوضاع على الأرض وتقويض مساعي الاتحاد الأفريقي.

انطلاقا من ثوابتنا ومسؤولياتنا، وما توليه الحكومة من اهتمام برعاية حقوق الإنسان، حرصنا على التعاون مع كل من يسعى من منظمات دولية وطوعية في كل ما من شأنه تطوير وترقية حقوق الإنسان في بلادنا. وفي هذا الصدد فقد صادقنا هذا العام على اتفاقية حقوق الطفل الأفريقي. واستقبلنا خلال الشهور الماضية عددا من الخبراء المستقلين والمقررين الخاصين الذين أوفدتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما تم، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نشر فريق من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور. هذا وستظل أبواب السودان مفتوحة لكل باحث عن الحقيقة لأننا ليس لدينا ما نخفيه. لم تقف جهودنا في حدود التجاوب مع المجتمع الدولي، بل اتخذنا إجراءات على الصعيد المحلي أهمها إنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، ولجان أخرى للتحقيق في مزاعم الاغتصاب بالإقليم، هذا إلى جانب مساعينا وجهودنا الكبيرة من أجل توفير الحماية والأمن والسلام للمواطنين.

لم تتردد حكومتي، منذ بداية الأزمة، في الاعتراف بأن في دارفور مشكلة إنسانية ومشكلة أمنية لا بد من السعي لمعالجتها عبر حل سياسي شامل لهذه القضية رغم أن حركة التمرد هي التي قادت إلى هذه المشاكل بابتدارها العنف والقتال. ومن ذلك المنطلق كان سعي الحكومة بالاستعانة بالمجتمع الدولي بصفة عامة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بصفة خاصة ما زالت حكومي تأمل في تعاون المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، في البحث عن الحلول بدلا عن إرسال التهديدات والإدانات، ولقد كان قرار مجلس الأمن الأخير نموذجا حيا لذلك.

إننا نرحب باللجنة الدولية للتحقيق في الانتهاكات في دارفور لأننا كما ذكرت ليس لدينا ما نخفيه. فقط ما نرجوه من الأمين العام، وهو المكلف بتشكيل هذه اللجنة ومن مجلس الأمن، تأكيد مصداقية المؤسسة الدولية بحيث تكون هذه اللجنة الدولية لجنة مهنية محايدة ليست كلجان ريتشارد بتلر تعد تقاريرها في مكان آخر ويتم التوقيع عليها لترفع بعد ذلك لمجلس الأمن باعتبارها تمثل موقف المنظمة الدولية. ونأمل أن تصمت الأصوات التي بادرت وحددت مواقفها مسبقا في توصيف أزمة دارفور، إلى أن يصدر تقرير اللجنة الدولية.

إن العالم يمر اليوم بمرحلة دقيقة تشهد تحولات كبيرة، يتطلب التصدي لها توفر الإرادة السياسية لتعزيز دور الأمم المتحدة ومؤسساتها للاضطلاع بمهامها في ظل

ديمقراطية حقيقية تؤهلها للتعبير عن مصالح وآمال جميع الشعوب ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق يجب الإسراع بالمساعي الجارية منذ عقد من الزمان لإصلاح مجلس الأمن وتطوير أساليب عمله بوصفه الجهاز المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين. إن تركيبة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن واحتكارها لحق النقض تعكس خللا جسيما لأبسط معايير العدالة. فبين الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية ثلاث دول من مجموعة جغرافية واحدة اثنتان منها من أوروبا الغربية، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي تمثيل لقارات بأكملها كأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق واسعة من آسيا. ومن هنا فإن أي حديث لترشيح عضو آخر من أوروبا الغربية قبل حسم تمثيل هذه القارات ما هو إلا تكريس لهذه المعادلة المختلة وللهيمنة الغربية على شؤون المؤسسة الدولية.

إن ظاهرة الإرهاب والتطرف كانت ولا تزال من التحديات التي تواجه العالم. وإننا إذ نعلن عن رفضنا المطلق وإدانتنا لهذه الظاهرة الهدامة نلاحظ في ذات الوقت خلطا غير مقبول بين الإرهاب وكفاح الشعوب وسعيها للاستقلال ومقاومة الاحتلال الأجنبي. ويبلغ الخلط مداه بربط الإرهاب بأتباع دين بعينه أو أبناء حضارة بذاتها رغم أن الإرهاب لا دين له ولا وطن. وإذ نؤكد وقوفنا مع المجتمع الدولي وتعاوننا من أجل القضاء على الإرهاب، ندعو إلى توافق دولي حول تعريف الإرهاب والاتفاق على أفضل الوسائل لمواجهة هذا الوباء من خلال جهد جماعي.

إن تباعد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، في ظل عولمة تدفع الأغنياء إلى المزيد من الثراء وتقذف بالمحرومين إلى قاع الفقر، أصبح عقبة أمام مسيرة السلام الدولي وتطلعات البلايين من شعوب البلدان النامية في حياة حرة وكريمة. فالاختلالات التي تميز اليوم النظام الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية لن تؤثر على البلدان النامية فحسب بل ستقود العالم حتما إلى كارثة تلقي بآثارها المدمرة على مجتمعنا البشري في شمال وجنوب الكرة الأرضية. ما أحوجنا اليوم لبث الروح في الإرادة السياسية التي عبر عنها قادة العالم في إعلان الألفية، من نفس هذه القاعة قبل أربعة أعوام، وما توافقنا عليه لاحقا في مونتيري وجوهانسبرغ. فالدول النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، ما زالت ترزح تحت وطأة الفقر والجوع وما زالت المسافة تتسع بينها وبين الأهداف الإنمائية للألفية التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

دعونا نجدد الأمل في نفوس مئات الملايين من جياع وفقراء العالم بترجمة تلك الإرادة السياسية إلى واقع ملموس يوفر التعليم ومياه الشرب النقية ويدرأ الجوع والفاقة والأوبئة الفتاكة من خلال ما تواثقنا عليه مرارا من أهداف وخطط عمل بمبادرات حقيقية. وفي هذا الإطار يسعدنا أن نشيد بالمبادرة الدولية المتعلقة بالعمل الدولي الجديد لمكافحة الجوع والفقر.

إن سياسات التنكيل التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني الأعزل وفرض الحصار على الأراضي الفلسطينية المحتلة وممارسة جرائم القتل خارج نطاق القانون وهدم المنازل وسياسة التجويع والإهانة والاستمرار في نشاط المستوطنات وبناء الجدار العنصري العازل ومحاصرة الرئيس الفلسطيني المنتخب، تتطلب تحرك المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف تلك الممارسات. وفي هذا الصدد يرحب السودان بفتوى محكمة العدل الدولية التي قررت عدم قانونية الجدار العازل وقضت بإزالته وتقديم التعويضات عن كل الخسائر التي سببها. كما يرحب السودان أيضا بقرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٥ الصادر في دورتها الطارئة في ٢٠ تموز/يوليه الماضي، الذي يطالب إسرائيل بالالتزام بتلك الفتوى.

إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري والأراضي اللبنانية. ولن يكون هناك أمن ولا استقرار إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن الوضع العصيب الذي يعيشه الشعب العراقي الشقيق يحتم علينا جميعا التعاون لمساعدته على تجاوز محنته. وفي هذا المقام نؤكد الحرص على وحدة وسيادة العراق وحق شعبه في تقرير مصيره، ونتطلع إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار في العراق بما يمهد لعودة الحياة الطبيعية إلى البلاد ويفسح المجال أمام ممارسة الشعب العراقي حقه في اختيار قيادته السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة تعبر عن طموحاته وآماله. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الانتقالية الحالية في العراق حتى تنجز المهام الموكلة إليها وندعوه كذلك إلى الإسهام بصورة عاجلة في إعادة بناء العراق وإعماره وتقديم كل ما من شأنه مساندة شعبه في العيش الكريم على أرضه.

تتكامل جهودنا في إطار الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في ربوع قارتنا الزاخرة بالموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية. وقد عقدنا العزم على تسوية الأزمات والنزاعات التي تبدد الموارد والطاقات في الحروب والصراعات بدلا عن توظيفها في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

ختاما نجدد العزم على التزام السودان بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقودنا إلى تحقيق الاستقرار والرفاهية لأبناء السودان ويعزز جهود التكامل الاقتصادي والاجتماعي في القارة الأفريقية. ونتطلع إلى تعزيز وتأكيد دور الأمم المتحدة في إرساء العلاقات الدولية على أساس التفاهم والتعاون والمصالح المشتركة بعيدا عن المواجهة ونهج العقوبات التي ثبت أنها تضر بالشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد بير ستيغ مولير، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولير (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): عندما التقينا قبل سنة، ساد شعور بالقلق بأننا وصلنا طريقا مسدودا هدد الأمم المتحدة بالشلل. وأنا مسرور لأشير اليوم إلى أن خطر الانقسام الماثل هذا يتراجع ويحل محله التزام متجدد بتعددية الأطراف.

وبتلك الروح ترحب الدانمرك باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بشأن العراق. إن القرار، في المقام الأول، يكتسي أهمية كبيرة لاحتمالات سيادة السلام والاستقرار في العراق وفي جميع أرجاء المنطقة. ويكتسي أيضا أهمية كبرى لقدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بدوره كحافظ للسلام والأمن الدوليين.

على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في العملية السياسية وفي إعمار العراق. إن الحكمة والمهارة اللتين يتحلى بهما الأمين العام ومستشاره الخاص دفعت بهذه العملية قدما، ويحدونا الأمل في أن يزداد تعزيز الدور الاستشاري للأمم المتحدة. ونحث الدول الأعضاء على دعم الحكومة المؤقتة في العراق في مسعاها لإحلال السلام والأمن في العراق.

ستكون سنة ٢٠٠٥ السنة التي سيختبر فيها استعداد الدول الأعضاء للعمل نحو أمم متحدة قوية ومتحدة وفعالة. والتحدي يكمن في تطوير إجراءات ذات مصداقية وفعالة وشاملة تواجه بها الأمم المتحدة التهديدات والتحديات التي

تواجه الألفية الجديدة، سواء كان بمنع نشوب الصراعات وإيجاد حلول للصراعات وبناء السلام، أو بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، أو أخيرا، ولكن قطعا ليس أقل أهمية، التحدي الهائل المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدعم الدانمرك بقوة فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتتطلع إلى تقريره الذي سيقدم في وقت لاحق من هذه السنة. وجهود إصلاح المنظمة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن، يجب أن تتواصل إذا أريد للأمم المتحدة أن تواجه التحديات الجديدة. فالديمقراطية تعني أيضا التمثيل، وإذا شعرت أجزاء كبيرة من العالم بأنها غير ممثلة في مجلس الأمن، فهناك خطورة في أنها ستشعر بأن قراراته ليست ملزمة لها. ويجب أن يعبر مجلس الأمن عن واقع عالم اليوم وليس الماضي.

إننا نعيش في عالم أصبح التمييز فيه بين التهديدات العسكرية وغير العسكرية يتضاءل بشكل متزايد. وأغلب التهديدات الحالية معقدة وتشمل عناصر من كلا النوعين. وإن خلق التعاون بين المكونات الإنمائية والسياسية والأمنية سيكون مفتاح نجاح الأمم المتحدة. وستسعى الدانمرك للمساعدة في هذه العملية عبر الطائفة المتنوعة من أنشطة الأمم المتحدة.

والدانمرك مرشحة لعضوية مجلس الأمن في الانتخابات التي ستجرى خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وإذا انتخبت فإنها سوف تركز اهتمامها أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن على البحث عن سبل جديدة أكثر فعالية للربط بين الأمن والتنمية وتعزيز القانون الدولي. وفي ذلك السياق، أرحب بالبيان الاستهلالي المهم الذي أدلى به الأمين العام في هذه المناقشة (انظر A/59/PV.3)، والذي أوضح فيه المبادئ الأساسية لنظام عالمي قائم على القانون الدولي.

هناك حاجة إلى مزيد من التماسك في عمليات السلام العالمية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الإدارة المدنية للأزمة نفس الأولوية المعطاة للإدارة العسكرية. فأكثر من ٤٠ في المائة من البلدان الخارجة من الصراع تتزلق مرة أخرى إلى حالة الصراع. وبغية بناء سلام مستدام، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للجوانب المدنية لإدارة الأزمة. وهذا يتضمن تسريح المحاربين ودمجهم في المجتمع وكذلك الإعمار الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمجتمعات التي مزقتها الحروب.

يجب أن نجعل من عملية بناء الدولة هدفا أساسيا في إدارة الصراع وبناء السلام، إلى جانب توفير الأمن. وأيّا كانت الآلية التي نصممها، فإن التحدي يكمن في كفالة مشاركة أصحاب المصلحة كافة. وهذا يتضمن الحكومات الوطنية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية والمانحين الثنائيين.

وبغية تحسين الامتثال لقرارات مجلس الأمن ينبغي مواصلة عملية السعي إلى جعل الجزاءات محددة الأهداف وأذكى. والتحدي ينطوي على شقين. أولا، يجب أن ينفذ مجلس الأمن قراراته تنفيذا حازما، بما في ذلك عندما تنص على أن عواقب وخيمة ستترتب في حالة عدم الامتثال. ثانيا، يجب إعطاء البلدان المعنية حوافز إيجابية للامتثال لتلك الجزاءات.

إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدان خطيران للسلام والأمن يعرقلان التقدم نحو الاستقرار والرخاء. والإرهابيون يهددون الحياة اليومية وقيم الملايين من الناس الأبرياء. ولا بد من وقف الإرهابيين بقوة السلاح وبقوة الإقناع لتجنب عقود من القلاقل والرعب.

وتستدعي مواجهة التحديات الجديدة استجابة متكاملة متعددة الأوجه من جانب الأمم المتحدة وشركائها. فالنجاح يتطلب التآزر، ومزيجا دقيقا من الدبلوماسية والمعونة وجهود الشرطة والمخابرات والمساعدة القانونية، والقوة العسكرية إن اقتضى الأمر. ولا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في المعركة مع الإرهاب، فهي توفر الإطار اللازم للجهود العالمية فضلا عن الشرعية اللازمة للعمل الجماعي.

ولا يجب أن يؤدي الإرهاب إلى العزلة، ولا يجب له أن يوقف العولمة. ففي عالم اليوم، أصبحت التفاوتات العالمية الهائلة في الموارد واضحة للجميع. ومما يسهم في الراديكالية السياسية والتطرف الديني الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، وقصور الديمقراطيات، والافتقار إلى سيادة القانون، وعدم احترام حقوق الإنسان. ومن التحديات العالمية كفالة سبل تمتع الأجيال الجديدة بمنافع العولمة، من قبيل الديمقراطية والأمل في مستقبل أفضل.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن محاربة الإرهاب على عاتق فرادى الدول. وتشمل هذه المسؤولية الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. وتؤيد الدانمرك الجهود المبذولة لتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب. كما ندعم الجهود المبذولة لتجديد واستكمال وتحسين عرض تقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تحتاج إليها. ويجب أن يزداد تركيز أعمال لجنة مكافحة الإرهاب وربطها بتقديم المساعدة للبلدان التي تملك إرادة الوفاء بمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولكنها تفتقر إلى وسائل ذلك.

ولا يقل عن ذلك أهمية أنه يجب علينا تعزيز الاتفاقات الدولية للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا فإن الدانمرك تؤيد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتتطلع إلى تنفيذه على نحو كامل.

وقد كانت الأمم المتحدة فعالة في إنشاء الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإحدى تلك الاتفاقيات، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولا حاجة إلى بيان أهمية القضاء على التمييز ضد المرأة وكفالة الاحترام لحق المرأة في حرية اتخاذ القرار في الأمور التي تؤثر على حياتها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالزواج والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تزال هذه الرسالة الرئيسية التي بعث بها برنامج عمل القاهرة، الذي اعتُمد منذ ١٠ سنوات، ذات صلة اليوم كما كانت دائما.

وتمهيدا للقضاء على التعذيب، تدعو الدانمرك جميع الدول إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والتصديق على هذا البروتوكول حتى يمكن أن يبدأ نفاذه في وقت قريب.

إننا الآن في عصر تنفيذ تلك الالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وللجنة حقوق الإنسان دور حيوي تؤديه في هذا الصدد بوصفها الهيئة الرئيسية في هذا المجال، وينبغي مواصلة تعزيزها.

وسيمثل عام ٢٠٠٥ لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. إذ سيجتمع قادة العالم في نيويورك ليقيّموا التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وسيتيح ذلك الاجتماع فرصة فريدة لفتح آفاق جديدة، والمضي قدما في البرنامج المترابط للسلام والأمن والتنمية، ومتابعة توصيات الفريق الرفيع المستوى.

ومن الأولويات الرئيسية لدى الدانمرك الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وليست النتائج مشجعة

بالقدر الكافي حتى الآن، وخاصة بالنسبة لأفريقيا. وتولي الدانمرك أقصى درجات الأولوية لتنمية أفريقيا وتود أن تدرج الحالة هناك واحتمالات المستقبل فيها ضمن جدول أعمال مؤتمر قمة ٢٠٠٥.

ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يلزم إقامة شراكة فعالة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. ولا بد من سد الفجوة بين الأهداف والموارد. ومما يثير قلقنا العميق عدم كفاية المستوى الحالي لتمويل التنمية. ويلزم توفير مزيد من الموارد، وكذا التنسيق بشكل أفضل في تخصيصها.

وقد ضربت الدانمرك المثل في العام الماضي بإضفاء الشفافية على التزاماتنا في تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يصدر تقرير جديد الشهر القادم. وندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

ويجب أن تسير جهود التنمية وتسوية الصراعات في أفريقيا جنبا إلى جنب. فلن يكون التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستداما إلا إذا تمكنا من وضع حد للصراع في القارة الأفريقية. ونقف على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الكبيرة المتصلة التي يضطلع بها الأفريقيون أنفسهم في هذا الصدد. وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز الهيكل الأمني الأفريقي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومات التي تتصرف على نحو ثنائي. كما نحتاج إلى تعزيز النُهج الإقليمية للأمم المتحدة في الميدان. وتعرب الدانمرك عن استعدادها للمساهمة بنشاط في هذا الشأن.

علاوة على ذلك، تصور الكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا أهمية التعامل مع المسائل البيئية الدولية من قبيل تغير المناخ والتنوع البيولوجي وإزالة الغابات والتصحر.

وقد أبدى الأمين العام مقدرة قيادية كبيرة بإلحاحه على تعزيز تعددية الأطراف وزيادة فاعليتها، والأمور آخذة في التحسن البطيء. ولن تنتهي رحلتنا المشتركة بانعقاد مؤتمر قمة ٢٠٠٥، فهذا أمر بعيد الاحتمال. ويمكن لتقرير الفريق الرفيع المستوى وتجديد التركيز على التدخل بعد انتهاء الصراع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن تبشر بقدوم عصر جديد من تعددية الأطراف القوية الفعالة، وذلك إذا نهضنا بشكل جماعي لمواجهة التحدي.

إن المهمة الملقاة على عاتق هذا الجيل تتمثل في تسليم العالم للجيل التالي في حالة أفضل مما تسلمناه. ولن تدخر الدانمرك وسعا في مساعيها لتحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سولومان باسي، وزير خارجية بلغاريا.

السيد باسي (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود باسم بلغاريا أن أتقدم بصادق التهاني للسيد جان بنغ على تبوئه رئاسة الجمعية، وهو منصب حافل بالمسؤولية. وبالنظر إلى خبرته الكبيرة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، أثق في أنه سيدير دفة مداولات الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بما يؤدي لنجاحها. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للعمل الذي قام به سلفه، السيد جوليان هنت، من أجل إصلاح الجمعية وتنشيطها.

(تكلم بالانكليزية)

إن هذا هو العام الأول الذي تشارك فيه جمهورية بلغاريا في مداولات الجمعية العامة بوصفها عضوا كامل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي ودولة اختتمت بنجاح مفاوضاتها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وندرك كامل الإدراك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا هذا العام في الاضطلاع بولايتنا بوصفنا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك العوامل كلها تشجع بلغاريا

على مضاعفة ما تبذله من جهود لدعم الأمم المتحدة. وسنواصل بذل جهودنا الرامية على تعزيز سلطة الأمم المتحدة ودورها. وسندعم المقترحات البناءة لإدخال إصلاحات على الأمم المتحدة، من شأنها تعزيز قدرتها وفاعليتها.

فالأمم المتحدة تواجه اليوم تحديات جديدة، تتطلب العمل المشترك والتنسيق المتسمين بالإصرار. وستواصل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، فضلا عن المؤسسات المتخصصة ضمن منظومتها، القيام بإسهام ذي شأن يرمي إلى التعامل مع الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة، واحتواء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقضاء عليهما، وتأكيد سيادة القانون والحكم الرشيد والقيم الديمقراطية.

إن الإرهاب الدولي يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. وهذا يقتضي تنسيقا للعمل واتسامه بالإصرار من جانب جميع الدول ومن المجتمع الدولي برمته. فلا شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية. ومن الضروري ألا يضع الإرهابيون أيديهم على أسلحة الدمار الشامل أو أن يحولوا انتباهنا عن خطتنا كما حددها إعلان الألفية.

وفي هذا الشهر يتذكر العالم ضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، إحياء للذكرى السنوية لتلك الأحداث الأليمة. وها قد شاهدنا جميعا في فزع وألم وغضب المجزرة الوحشية التي جرت للأطفال الأبرياء وآبائهم في مدرسة بيسلان. وذلك هو الإرهاب في أبشع صوره.

ولدى بلغاريا أيضا اقتناع راسخ بأن الإرهاب الدولي يهدد جميع الدول وأنه لا يمكن التعامل معه إلا من خلال الجهود المشتركة. ولهذا السبب يدعم شعب بلغاريا وحكومتها بكل قوة مشاركة بلدنا الفعلية في الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب. ونحن ملتزمون بالصمود في اتباع تلك السياسة، رغم تعرضنا لبعض الأضرار ومعاناتنا بعض الخسائر البشرية.

وضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، أنيطت بمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له مهمة كفالة النجاح في الحرب على الإرهاب الدولي. ونتفق مع الرأي القائل بأن في قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) وإنشاء الإدارة التنفيذية الجديدة للجنة مكافحة الإرهاب تحسين للتنسيق في هذا المجال. أما لجنة القاعدة والطالبان، التي عززت في عام ٢٠٠٤ بفريق الرصد وفريق دعم إنفاذ الجزاءات، فينبغي أن تظل محتفظة أيضا بتأثيرها الإيجابي.

وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تساعد بلغاريا في المبادرات المشتركة بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمة ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ سنين كثيرة نشاط في عدة بلدان في جنوب شرقي أوروبا، والتزامها بتعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة، من خلال بعثاتها الميدانية في مقدونيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وألبانيا وصربيا والجبل الأسود وكوسوفو، لا يقدّر بثمن. وقد أوضحت المنظمة بجلاء الميزة النسبية التي تتمتع بها في هذه المنطقة من خلال أنشطة من قبيل بناء المؤسسات وبناء القدرات وتعزيز الإصلاح التشريعي ودعمه، واحترام حقوق الإنسان، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أوطانهم.

غير أن هذا العمل على ضرورته لا يمكن أداؤه بفعالية دون بذل المجتمع الدولي جهودا معززة لمعالجة الهياكل الأساسية المتخلفة بالمنطقة. ولا بد لتطوير الهياكل الأساسية وللاستقرار السياسي أن يسيرا جنبا إلى جنب. فسكان

المنطقة معزولون عن بعضهم البعض وعن باقي المنطقة. ويمكن بالفعل أن يستغرق الطيران من صوفيا إلى تيرانا أطول مما يستغرق عبر الأطلسي. وثمة حاجة ماسة إلى طرق سريعة وسكك حديدية وممرات للهياكل الأساسية للتقريب بين سكان المنطقة. وتعلم بلغاريا من التجربة ما تنطوي عليه إمكانية الاندماج الكامل في الهياكل السياسية والاقتصادية الأوروبية الرئيسية من أهمية لسكان جنوب شرقي أوروبا.

ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متصلة لحفز النمو الاقتصادي في تلك المنطقة ومنح الشباب بصفة خاصة أملا ملموسا في المستقبل.

وتعتبر بلغاريا دائما استقرار جنوب شرقي أوروبا وأمنه إحدى أولوياتها. ومع ذلك، فبالرغم من التغيرات الإيجابية والتعجيل بتكامل الدول في المنطقة على الصعيد الأوروبي والأوروبي – الأطلسي، فإن الأحداث التي وقعت في كوسوفو في آذار/مارس الماضي دلت على أنه ما زالت توجد أخطار شديدة وتهديدات كامنة. وتؤيد بلغاريا نشوء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق متعدد الثقافات ومتعدد الأديان في كوسوفو. وسنواصل التعاون الفعلي مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو حتى يمكن تحقيق هذا الهدف في النهاية.

وتؤيد بلغاريا التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ''المعايير قبل المركز'' التي يتضمنها. وسيكون الاتفاق على تلك المعايير، بالإضافة إلى عملية التفاوض المقبلة، حاسما بالنسبة لمستقبل كوسوفو. ونعرب عن ترحيبنا بمبادرات الأمين العام، وبصفة خاصة الاستعراض الشامل للحالة السياسية في كوسوفو الذي أعده السفير كاي أيدي. وسنواصل تقديم دعمنا النشط للسيد سورين جيسن – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام المعين حديثا. ونرجو أن تشكل الانتخابات التي ستجري الشهر القادم خطوة هامة للأمام في سياق العمليات الاجتماعية والسياسية الجارية وصوب التوصل إلى حل دائم لمشكلة كوسوفو.

ولدى بلغاريا اقتناع راسخ بأن على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار والإصلاح في العراق، في نطاق العملية السياسية والدستورية الجارية، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وفي التحضيرات لإجراء انتخابات ديمقراطية وحرة. ونرحب بالخطوات الأولى التي قام بها في بغداد السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، كما نرحب بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق.

وقد حدثت تطورات مشجعة في تسوية الصراعات في بعض المناطق الساخنة في العالم، كسيراليون وتيمور– ليشتي. وفي الوقت ذاته، هناك حالات معقدة في مناطق أخرى، ولا سيما في أفريقيا. والحالة في دارفور تدعو للقلق الجدي. ولا بد من الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والقرار المتخذ مؤخرا ١٥٦٤ (٢٠٠٤) تجنبا لتكرار المأساة في مناطق أخرى من القارة الأفريقية، على نحو مماثل للحوادث التي وقعت خلال العقد الماضي.

وما برحنا نقوم، خلال رئاسة بلغاريا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بجهود متضافرة لحفز وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمة. ونرى من المشجع المبادرات التي يبذلها الأمين العام تحديدا بهدف النهوض بتزامن الأعمال، والاتصال، وتبادل المعلومات مع المنظمات الإقليمية. ونقدر التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في غرب البلقان ومنطقة القوقاز وفي وسط آسيا تقديرا رفيعا.

وحقائق الواقع الجغرافي السياسي المعاصر لا تستلزم فقط التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بل تتطلب أيضا التعاون مع الاتحاد الأوروبي وحلف

شمال الأطلسي ومجلس أوروبا ورابطة الدول المستقلة والوكالات الدولية ذات الصلة. وأرى أن توثيق التفاعل بينها ذو أهمية حيوية للأمن والاستقرار والرخاء الديمقراطي والتسامح في جميع أنحاء العالم.

وتتابع الرئاسة البلغارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التطورات الجارية في جورجيا باهتمام شديد. ونشترك أيضا على نحو نشط في الجهود المبذولة لتجنب نشوء حالات أزمة محتملة في منطقة أجاريا المتمتعة بالاستقلال الذاتي. وننوه مع الارتياح بالتغيرات المشجعة التي حدثت في أذربيجان وطاجيكستان، بما في ذلك قرار رئيس أذربيجان، الذي أعلن في آذار/مارس، بالإفراج عن ١٢٩ سجينا، والقرار الذي اتخذه الرئيس والبرلمان في طاجيكستان في حزيران/يونيه بفرض وقف مؤقت لعقوبة الإعدام.

وتعلق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال أنشطة التوعية التي تقوم بها أهمية كبيرة على مد يد المساعدة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في أفغانستان وإحراز تقدم مطرد صوب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونعرب عن ارتياحنا لأن المنظمة سوف تسهم في رصد الانتخابات في أفغانستان.

ونحن، بعملنا على التكيف مع الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة، نتوخى بناء جسر للثقة عبر البحر الأسود، وهذا مسعى يمكن أن يضع الأساس للأمن والتعاون والتسامح في المستقبل في أوروبا وآسيا وبقية المعمورة. ولدينا اقتناع عميق بأن الحوار في منطقة البحر الأسود له قيمة خاصة لا تقتصر على الدول المشاركة فيه وإنما أيضا لأنه يمكن أن يقدم نموذجا إيجابيا لأجزاء العالم الأخرى.

واحترام معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا ومراعاتها من جانب الدول الأعضاء شرط مسبق سواء لأمنها الوطني أو للتنمية المستدامة. كما أنه شرط مسبق للسلام والأمن الدوليين. وحماية حقوق الإنسان الأساسية وحرياته الأساسية في أنحاء العالم يشكل أولوية في سياسة الحكومة البلغارية. وتعلمنا تجربتنا التاريخية أنه في السعي لتحقيق الرخاء والأمن في أي مجتمع، من الضروري لا يكفي أن يوجد نظام قانوني ملائم وآليات لتنفيذه الفعال فحسب، وإنما من الضروري أن تسود أيضا روح التسامح. ويجب ألا نكون مع أقلية واحدة ونتجاهل الأخريات. بل يجب الرفض الكامل لمعاداة السامية، ومعاداة الإسلام، ومعاداة العرب، ومعاداة الأوروبيين، ومعاداة الأمريكيين، وحتى معاداة العولمة

وترحب بلغاريا بعودة ليبيا إلى الاندماج تدريجيا في المجتمع الدولي. ومع ذلك، يعتقد بلدي أنه لا يمكن للسلطات الليبية أن تبعث برسالة قاطعة بشأن احترامها لحقوق الإنسان والقيم الإنسانية إلا من خلال التسوية العادلة للقضية المعروفة للبلغاريين الستة والفلسطيني العاملين في المجال الطبي السجناء في طرابلس وبنغازي لما يقرب من ست سنوات. وفي هذا الصدد، نناشد الأمم المتحدة مضاعفة جهودها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، الذي نعتقد أنه سبب هذه التطورات المأساوية بشأن هؤلاء الأبرياء السبعة.

وترى بلغاريا أن القضايا المتعلقة بالمرأة والأطفال والأفراد المنتمين إلى جماعات ضعيفة من السكان، بما في ذلك كبار السن والمعوقون من العناصر التي لا يمكن فصلها عن قضايا حقوق الإنسان. وتؤيد الحكومة البلغارية تماما التنفيذ الصارم لوثائق المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن الأطفال والجمعية العالمية للشيخوخة وأيضا الجهود الحالية للمجتمع الدولي الرامية إلى صياغة واعتماد اتفاقية بشأن حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم.

والتدابير المتخذة لبعث الحيوية في جميع أنشطة الأمم المتحدة ذات أهمية فائقة للدورة الحالية للجمعية العامة. وفعالية عمل هيئات الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أساسية لترسيخ الدور الشامل لهذه المنظمة العالمية. وكلما أسرعنا بذلك كان أفضل خاصة وأننا سنحتفل العام القادم بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة. ودعونا نأمل أن نتمكن في ذلك الحين من تهنئة أنفسنا باعتماد هذه الإصلاحات التي نحن في أمس الحاجة إليها. ومع مراعاة كل هذه الأشياء، وبالعمل على أساس الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء، مثلما أعلن في مؤتمر قمة الألفية، نؤيد الجهود المشتركة لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز العلاقات والتنسيق فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وتؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا ومحوريا في السياسة الخارجية لجمهورية بلغاريا، مثلما ذكر رئيس وزرائنا السيد سيميون ساكسي - كوبورغ - غوثا في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ولتحقيق هذه الغاية، سنواصل بذل جهودنا لتعزيز دور الأمم المتحدة. وكفاءتها وهيكلها التنظيمي بغية تعزيز السلام والتنمية والديمقراطية وسيادة القانون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للشيخ محمد الصباح السالم الصباح، وزير خارجية دولة الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): يسعدني أن أقدم تهانئي للرئيس لانتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام السيد كوفي عنان ولأعرب عن التقدير لما يقوم به من جهود كبيرة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها، وتطوير أساليب عملها وتنشيط دورها في كافة المجالات لمواكبة متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

إن عملية إصلاح أجهزة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها أصبحت ضرورة عملية تقتضيها المصلحة المشتركة. فالأمم المتحدة تبقى الآلية الجماعية الأمثل للتصدي للتحديات والقضايا الملحة التي تواجه المجتمع الدولي والتي من أهمها، على سبيل المثال لا الحصر، القضاء على الفقر والجوع وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح والصراعات المسلحة ومكافحة الأمراض الخطيرة التي تفتك يوميا بحياة الآلاف مثل مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وقد أشرفت الأمم المتحدة على العديد من المؤتمرات الدولية التي عُقدت في السنوات العشر الماضية وخصصت لمناقشة هذه القضايا ووضع الحلول المناسبة لها مثل مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة ومؤتمر التمويل والتنمية في المكسيك.

وعلى الرغم من عدم تمكُّن المجتمع الدولي من تحقيق تقدم مرض وملموس في معالجة بعض هذه القضايا، فإن ذلك يجب أن لا يثنينا عن مواصلة مساعينا ومضاعفة جهودنا لتعزيز التزام الدول الأعضاء وتقيدها بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقرارات وبرامج العمل التي تم اعتمادها في هذه المؤتمرات، والتأكيد على أهمية احترام مبادئ وأهداف الميثاق والقانون الدولي، والإيمان بمركزية الأمم المتحدة ودورها الحيوي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد برزت قضية الإرهاب كواحد من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في الألفية الثالثة، وتبعاتها الخطيرة كظاهرة عالمية مسَّت جميع دول العالم دون استثناء،

بـدرجات متفاوتـة. لقـد تأكـد لنـا جميعـا منـذ الهجمـات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مرورا بتلك التي تواجهها المملكة العربية السعودية الشقيقة وما وقع مؤخرا في بيسـلان وجاكرتـا، أننـا جميعـا معنيـون بهـذه الظـاهرة، ولأن المستهدف منها البشرية جمعاء وليس طرفا بعينه، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود والتعاون الكامل من خلال تحرك جماعي لمعالجة جذور ظاهرة الإرهاب والأسباب التي أدَّت إليها، وعدم الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها. وفي الوقت الذي تلتزم فيه دولة الكويت بكافة القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة للقضاء على الإرهاب، نشير من جديد إلى أن الإرهاب غير مرتبط بعرق أو دين أو حضارة، فهو ظاهرة عالمية يجب بحثها من خلال الأمم المتحدة باعتبارها المرجعية المناسبة لتشخيصها ووضع الحلول اللازمة لاحتوائها.

بعـد عـام ونصـف مـن سـقوط نظـام صـدام الدكتاتوري، لا يزال العراق يعيش وضعا دقيقا وحالة من عدم الاستقرار الأمني نتيجة للأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المسلحة ومن ضمنها الفلول الموالية لذلك النظام، الأمر الذي يُعيق بشكل واضح جهود الحكومة العراقية المؤقتة الرامية إلى إعادة بناء ما دمره النظام السابق بسبب سياساته العدوانية. وإن دولة الكويت، وإيمانا منها بأهمية الاستقرار في العراق لصالح استقرار المنطقة بأسرها لم تدخر جهدا في دعم جهود الأخوة في العراق لإعادة البناء بشتى الوسائل الممكنة والمتاحة، وستستمر في هذا الدعم حتى يتمكن العراق مـن تجـاوز هـذه المرحلـة الصـعبة ويسـتعيد دوره الإقليمـي والدولي البنَّاء. ونحن على ثقة بقدرة الشعب العراقي على تحقيق ذلك. كما نرحِّب في هذا المجال بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الذي يدعم الهدف الذي ينشده الجميع، وهو الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته. وتؤكـد دولـة الكويـت مسـاندتها للحكومـة العراقيـة المؤقتـة ومـا تمثلـه مـن إرادة للشـعب العراقـي في قيامهـا ببنـاء عـراق مسـالم على أُسس ديمقراطية سليمة تضمن بناء المؤسسات الدستورية والتقدم المستمر في العملية السياسية الداخلية المتمثلة في قيام المجلس الوطني العراقي، الذي سيكون رافدا هامـا في إنشـاء هـذه المؤسسـات في العـراق، والإعـداد للانتخابات التشريعية القادمة، وصياغة الدستور الجديد. وتتطلع دولة الكويت إلى إقامة علاقات أخوية راسخة مع العراق الجديد الحر، تقوم على الاحترام المتبادل وحُسن الجوار واحترام الاتفاقات الثنائية وقرارات الشرعية الدولية باعتبارها أهم ركائز هذه العلاقة الجديدة بين البلدين الشقيقين.

كما نود أن نرحِّب هنا بإنشاء المحكمة الخاصة لمحاكمة أركان النظام السابق على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي، وكذلك الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكويتي والمتمثلة في غزو النظام للكويت وقتله للأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة. وفي هذا الصدد، نعبِّر عن امتنان حكومة وشعب الكويت للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ممثلة بحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، على دعمها وتضامنها المستمر في إدانة النظام السابق على قتله للأسرى وتستره على هذه الجريمة لأكثر من عقد كامل، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. ولا يفوتني أن أعبِّر أيضا عن امتناننا للمساعي التي تبذلها الحكومة العراقية المؤقتة وتعاونها في الكشف عن مصير بعض الأسرى، ونتطلع إلى التعرُّف على مصير الآخرين.

تتابع الكويت ببالغ القلق الأوضاع المأوساية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتنافى والقوانين الدولية والإنسانية. وإذ تجدد دولة الكويت التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في نيل كافة حقوقه السياسية، فإننا نطالب إسرائيل بالتقيُّد بتنفيذ كافة القرارات

الدولية ذات الصلة وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك خارطة الطريق، والكف عن الممارسات اللاإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني وآخرها بناء الجدار الفاصل المرفوض شرعا حسب الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

إننا نشدد على أن السلام العادل والدائم والشامل لن يتحقق ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا، ونطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. ونجدد هنا تأييدنا والتزامنا بمبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في العملية السلمية التي ستقود المنطقة إلى الأمن والاستقرار الذي يطمح الجميع إلى تحقيقه.

إن مثل هذه الرؤية للصراع العربي – الإسرائيلي تمثل جزءا لا يتجزأ من رؤية دولة الكويت الشاملة للشرق الأوسط القائم على الاستقرار والاحترام المتبادل والتعاون بين كافة الأطراف، شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، تسعى كافة أطرافه إلى قنوات الحوار والتفاهم لحل النزاعات، وترجمة المبادئ النبيلة التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة بشأن العلاقات بين دول وشعوب العالم.

ومن هذا المنطلق نؤكد ضرورة حل الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الإماراتية الثلاث بالطرق السلمية وتشجيع الطرفين على الشروع دون تأخير في هذا الحوار لإزالة الخلاف حول هذه القضية بالسرعة الممكنة.

يستحوذ الوضع في دارفور اهتمامنا جميعا، ونحن إذ ندرك حجم المأساة الإنسانية التي يعاني منها سكان هذا الإقليمي، فإننا نعي أهمية تضافر الجهود لوقف تدهور الأوضاع فيه، وبما يحقق الأمن والاستقرار للسودان. ونعتقد أن السودان ماض وعازم على إيجاد ما هو مناسب لوضع حد لهذه المعضلة الإنسانية.

تتابع الكويت باهتمام الجهود الإقليمية والدولية الرامية لإحلال الأمن والسلام في أفغانستان والصومال اللتين عانتا خلال سنوات عديدة من غياب السلطة المركزية وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية بسبب الصراع بين مختلف القوى والفصائل المحلية. ونرحِّب في هذا الشأن بالمساعي الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية والتي أسفرت عن تحقيق تقدم في العملية السياسية، ونأمل في استمرار هذه الجهود بما يؤدي إلى تحقيق المصالح الوطنية الشاملة في هذين البلدين الصديقين ومساعدتهما على تسخير إمكانياتهما لخدمة أغراض التنمية وإعادة الإعمار واستعادة مكانتهما كعضوين فاعلين إقليميا ودوليا.

لقد حتَّمت ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والتبادل التجاري تداخل مصالح الدول الأعضاء، وأصبح العالم قرية صغيرة يمكن الوصول إلى جميع أطرافها بسرعة كبيرة. ونتيجة لهذا التطور قامت العديد من الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية بإجراء تغييرات أساسية في خططها وهياكلها الاقتصادية لمواكبة هذه التغيرات والاستفادة من ظاهرة عولمة الاقتصاد لتحقيق التنمية والتقدم لشعوبها. ورغم بعض الفوائد التي جنتها هذه الدول من سياسات تحرير التجارة العالمية وتخفيف القيود الجمركية، فإن هناك دولا كثيرة، وخصوصا الدول الأقل نموا، تعاني من التهميش وتفاقم المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والجوع وتفشي الأمراض بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية لديها. ومن هذا المنطلق، ندعو المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية إلى أهمية إيلاء احتياجات الدول النامية اعتبارات خاصة ومراعاة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عند تقديم المساعدات المالية. كما ندعو الدول المتقدمة النمو

إلى مضاعفة مساعداتها الإنمائية وفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية وتخفيف الديون عنها حتى تتمكن هذه الدول من تدعيم الهياكل الأساسية لاقتصاداتها وتكون قادرة على إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مبنية على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

تواصل الكويت مسيرتها وجهودها الرامية إلى دعم المشاريع الإنمائية في كثير من البلدان النامية، سواء عن طريق المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية أو عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تفخر الكويت بسجله حيث قدم منذ إنشائه قبل أربعة عقود، قروضا تزيد عن ١١ مليار دولار استفادت منها مائة دولة في مختلف قارات العالم.

وأخيرا، لقد رسم قادتنا في مؤتمر القمة الألفية خريطة للطريق، وحددوا لنا الأهداف المرجو تحقيقها. فلنعمل معا لتحقيق مستقبل أفضل لكافة الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك دراشكوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود.

السيد دراشكوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية وقدم الوفد النص الانكليزي): اسمحوا لي في البداية، أن أنقل تحيات وأفضل تماني شعب بلادي للدول الأعضاء ولشعوبها وللأمين العام

يتضرر الملايين اليوم من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم من الحرب والاضطهاد والجريمة والبغضاء والمعاناة. وسعيا لتحقيق المُثل العليا للسلام والديمقراطية والسعادة، فإن الأمم المتحدة هي الضمير المتحد للبشرية. ومن أجل تحقيق أهداف إعلان الألفية، يجب تقوية منظمتنا هيكليا واقتصاديا وروحيا.

ولذلك تؤيد صربيا والجبل الأسود كلاً من مبادرات توسيع عضوية مجلس الأمن، القائمة على الحاجة إلى تمثيل متساو لجميع القارات، وتلك التي تعطي دورا خاصا لأكثر البلدان نموا، التي لن تتمكن الأمم المتحدة من دون تأييدها من تحقيق أهدافها النبيلة.

ومسؤوليتنا الأساسية اليوم مكافحة الإرهاب العالمي في جميع مظاهره، من قبيل معاداة السامية ومعاداة الإسلام. و لم يعلن من يقترف الأعمال الإرهابية البشعة ويخططون لها ويمولونها في نيويورك وواشنطن وموسكو وبيسلان والقدس ومدريد واسطنبول وأماكن أخرى الحرب ضد جميع الأمم فحسب، ولكن ضد الرب نفسه، وهو نفس الرب لجميع الشعوب.

وفي مكافحة الإرهاب، لا يمكن تفادي استخدام القوة، ولكن ما نحن في أشد الحاجة إليه هو الوقاية. ويجب أن يركز دائما السياسيون والزعماء الدينيون والروحانيون الدوليون ووسائط الإعلام على أن قتل الأطفال والمدنيين الأبرياء جريمة يقترفها الإرهابيون ضد أديانهم وأممهم وأن الله لن يسامحهم ولن يكافئهم بالجنة على هذه الأعمال. وتعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لمنع كارثة نشوب صراع بين الأديان والحضارات. وفي ذات الوقت، يجب على الجميع إدانة الإرهاب بالعزم نفسه. ولا يمكن أن يكون هناك إرهابيون مقبولون، كما لا يجوز الادعاء بأن الإرهابيين ”مناضلون من أجل الحرية“.

إن صربيا والجبل الأسود بلد صغير واجه أكبر المشاكل والنكبات الحالية في العالم. وكانت للحروب الأخيرة التي شهدت تقسيم يوغوسلافيا – أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة – عواقب كبيرة ومؤلمة: البطالة، والفقر، والمأساة الكبيرة لقرابة ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ، واليأس فيما بين الشباب مما يبعث على إدمان المخدرات، وارتفاع

معدلات الانتحار، والحالة اليائسة للصرب في كوسوفو وميتوهيا.

إن واقع الحال في كل من كوسوفو وميتوهيا اليوم مأساوي وقاتم على حد سواء. فعبر السنوات الخمس الماضية، أدت الإدارة الدولية وهيمنة الأغلبية الألبانية على هذه المقاطعة الصربية إلى قتل أو اختطاف أكثر من ٢ ٥٠٠ صربي، بمن فيهم العديد من الأطفال، وإلى تدمير كنائس وأديرة يبلغ عمرها ١ ٥٠٠ عام وقرابة ٤٠ ٠٠٠ منزل. ونتيجة للإرهاب والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية، طرد ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي وغيرهم من غير الألبان من كوسوفو وميتوهيا.

وتتجه آمال الضحايا المعذبين إلى الأمم المتحدة، وخاصة إلى هيئاتها ووكالاتها المتخصصة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني للأمين العام وللمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على قرار عقد مؤتمر دولي للمانحين، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، يهدف إلى تمويل إعادة بناء الكنائس والأديرة المدمرة في كوسوفو. ونحن ممتنون أيضا للموقف القائم على مبدأ ضرورة إعادة بناء جميع المنازل وضرورة تهيئة الظروف لعودة جميع من طردوا وضرورة كفالة الحق في الحياة وحرية التنقل وجميع الحريات المدنية والوطنية والدينية للصرب في كوسوفو وميتوهيا.

وإن روح أوروبا المتحدة والعالم المتحد تحيا في قلوب أهالي صربيا والجبل الأسود. وبينما نحترم الحدود الحالية التي نتقاسمها مع جيراننا، نود أن نمحوها في حياتنا اليومية وأن نبني مستقبلا أوروبيا مشتركا على أساس الحوار والمصالحة والمساواة فيما بين جميع الأمم. ونحن على ثقة كاملة بأننا سنحقق ذلك الهدف بدعم قوي من الأمم المتحدة.

ولكن إصرار البعض على إنشاء دولة سيادية في كوسوفو يوازي الدعوة إلى تقسيم دولة صربيا والجبل الأسود ذات السيادة. ويغذي هذا الهدف بغضاء وبؤسا جديدين ويتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولن نوافق على انتهاك حقوق دولتنا ومواطنيها.

وبتطبيق معايير متسقة في التصدي لجميع الجرائم، ستساعد الأمم المتحدة الحكومة الديمقراطية في صربيا والجبل الأسود في جهودها للوفاء بالتزاماتنا تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهذا شيء يجب أن نفعله. إن الأمة بريئة، وتقع المسؤولية على الفرد، وليس لدى أي من الذين اتهموا بارتكاب جرائم حرب الحق في أن يأخذ أمة رهينة.

إننا جميعا أخوة وأخوات على هذا الكوكب. نحن جميعا أسرة واحدة. ولذلك، فالالتزام الأساسي لأي أغلبية، سواء كانت دينية أو عنصرية أو عرقية هو كفالة الحماية التامة لحقوق الأقليات. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن حكومتي ملتزمة بذلك المبدأ من دون أي تحفظات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة، وأعطي الكلمة لممثل إسبانيا الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أذكِّر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بالاسيو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أمس، استمع الوفد الإسباني باهتمام لبيان رئيس وزراء غينيا الاستوائية، دولة السيد ميغيل آبيا بيتيو بوريكو، أمام الجمعية العامة. وتلقى وفد بلادي عباراته، عن إسبانيا بالدهشة. فالاتهامات الشديدة الخطورة التي وجهت إلى إسبانيا،

ومفادها أنها شاركت في التمويل والدعم السوقي لمحاولة انقلاب في غينيا الاستوائية في شهر آذار/مارس الماضي، غير مقبولة في جميع جوانبها. وتلك الاتهامات، التي ترفضها إسبانيا بشدة، وجهها مرارا وتكرارا أعضاء في حكومة غينيا الاستوائية من دون أن يقدموا إلى الجمعية أو إلى أي محفل آخر أي دليل على صحتها.

لقد أنكرت الحكومة الإسبانية مرات عديدة لحكومة غينيا الاستوائية، أي تورط في الحقائق المبلغ عنها وأكدت مجددا التزامنا القوي بكفالة عدم وجود أنشطة تنفذ من أراض إسبانية بهدف زعزعة استقرار أو قلب أي حكومة أجنبية عن طريق وسائل عنيفة أو مناهضة للديمقراطية.

وتحتفظ إسبانيا بعلاقات صداقة مع جميع بلدان العالم، وبالطبع، مع غينيا الاستوائية، على أساس مبادئ القانون الدولي، ومنها احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. ويغتنم الوفد الإسباني هذه الفرصة ليؤكد مجددا رغبة حكومتنا في الاحتفاظ بأفضل علاقات الصداقة والتعاون مع سلطات غينيا الاستوائية. ونحن نعتقد أنه توجد قنوات كافية بين الحكومتين لكي تعالج وتحل على نحو ملائم أي قضية قد تكون مصدرا للقلق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة غينيا الاستوائية، التي تود أن تتكلم لتثير نقطة نظامية.

السيدة نتشاما نسو (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): بناء على بيان ممارسة حق الرد الذي أدلى به من فوره ممثل إسبانيا بشأن البيان الذي أدلى به أمس رئيس وزراء بلدي أمام الجمعية العامة، يحتفظ وفد بلادي بالحق في تقديم رد، في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠.